

وجوه حجازية

---

الوهابيون مطية السياسيين

---

خيارات التغيير: عنف وشغب

---

نجد تصدر إمارتها الإسلامية

---

بندر مهندس الفتن بلبنان

---

الدولة المفسدة

---

غرق سعودي بنهر بارد!

# الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفير الوجود ومعهد الأثار

زلزال في لندن وسبات في الرياض:  
بندر وفضيحة بملياري دولار!



لصوص  
الرياض



هيومان رايتس: الإصلاح تعطل والإنتهاكات تزايدت  
العفو الدولية: إعدام الأطفال لازال مستمراً

- ١ الدولة المفسدة
- ٢ الرياض تخطط لإسقاط حكومة المالكي
- ٤ زلزال في لندن وسبات في الرياض: الأمير بندر وفضيحة بقيمة ملياري دولار
- ١٠ من يضطهد من؟ المضطهدون الوهابيون!
- ١١ التعصّب الطائفي جعلهم مطيّة السياسيين: السذاجة السياسية لدى الوهابيين
- ١٣ خيارات التغيير: ثورة، انقلاب عسكري، عنف وشغب مستمرين
- ١٦ مصر والسعودية: تنافس على زعامة وصلت الى الحضيض
- ١٨ من أفغانستان الى لبنان: نجد وتصدير يوتيبيّا (الإمارة الإسلامية)
- ٢٢ المؤامرة السعودية على لبنان: الأمير بندر.. مهندس الفتن
- ٢٦ (نهر البارد).. الغرق السعودي
- ٢٨ الإختباء وراء شعار (مكافحة الإرهاب).. (الوهابية) هي المحرّض والمتهّم
- ٢٩ معتدلون «وسطيون!» في الحرب على الإرهاب
- ٣٢ هيومان رايتس ووتش: الإصلاح السياسي تعطل، والإنتهاكات تزايدت
- ٣٤ منظمة العفو: سلوك السعودية لم يتغير وإعدام أطفال لا زال مستمراً
- ٣٧ أخبار
- ٣٩ وجوه حجازية
- ٤٠ الوهابية المعتدلة! كذبة أكبر من حجم ثقب الأوزون!

# الدولة المُفسدة

الديمقراطية الليبرالية، والديمقراطية الاجتماعية وغيرها، فهناك في المقابل فساد ليبرالي كما في (اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها)، وفساد تسلطي (أغلب دول الشرق الأوسط)، الفساد الدولتي (روسيا)، والفساد الأيديولوجي (الصين).

فالفساد أصبح مبدأ للدولة ما يعني أنك بحاجة لأن تدفع ثمن أية خدمة داخل دورة العلاقات الدولية، فالقانون لا مكان له إذا كان المواطن مضطراً للتوسّل بأليات أخرى (التضامات الاجتماعية أو الرشى) من أجل الحصول على ما يريد من الأشخاص المسؤولين في أحد أو بعض مؤسسات الدولة.

أنت اليوم بحاجة إلى تخليص معاملة رسمية فتضطر لتقديم رشى لمسؤول ما، وغداً فإن الأخير بحاجة إليك في قضية أخرى فيقوم بالدفع إليك، وكلاهما بحاجة إلى شخص ثالث للمساعدة فتدفعان له، فكل شخص في هذا البلد يعتمد على الآخر في قضاء حاجته وفق نظام فاسد، وليس بالإنكسار على قانون يحكم علاقات الجميع، وخصوصاً العاملين في الأجهزة الدولية. فقد أصبحت الرشى عنصراً تفويضياً في علاقاتك مع أولئك المحيطين بك. فإذا وافقت على أن تكون الرشوة أساساً لتلك العلاقات، وخصوصاً أولئك العاملين في الدولة، فإنك بصورة سلسة تندمج في التهج الذي يسيّر المجتمع والدولة، أما إذا بدأت في الاعتراض على هذا النوع من العلاقات فإن مصيرك مجهول، ويقدّر لك أن تقف على باب هذا المسؤول وذلك.

من الظواهر المستهجنة في هذا المجال أن ترى الغالبية العظمى من الصحف تتظاهر في محاربة الفساد، ولكنها محرومة من أية إمكانية لنشر حقائق دامغة عن إساءة التصرفات المالية للسلطة، بل قد تقتفر الصحافة جريمة تزويد القاسدين بالندم والمعلومات الدامغة لنظامهم الفاسد. فالمقالات الناقدة للفساد والتي تظهر في الصحافة أو حتى تقارير الحكومة في محاربة الفساد تخلق وهم عدم تورط الحكومة فيه، بما يوحي وكأن الفساد والسلطة منفصلان، وأن الأخيرة تحاربه بشراسة في ديارنا، الدولة فاسدة في ذاتها مفسدة لغيرها، فالسعودية مرشحة دائماً لأن تكون بؤرة فساد بل هي كذلك، فإذا كان بندر تسلم ملياري دولاراً فماذا كان نصيب الشركاء الآخرين؟. فإن يسرق الأمير بندر ملياري دولاراً في صفقة اليمامة، فقد سرق أب وأخوة وأعمام وأبناء عم له من قبل. باختصار: الفساد عائلة مאלكة.

لم يكن الهدف من شراء الاسلحة ذاك الذي من أجله تمت صناعتها، بل هو وسيلة لشراء صمت الغرب وتعزيز التحالفات السعودية، ودرء ضغوط الإصلاح. فقد نجحت العائلة المالكة في إحباط مشروء الديمقراطية الذي أعلنه الأميركيون مراراً منذ التسعينيات عبر عقد الصفقات العسكرية بأسعار فلكية. فقد أفسدت السعودية القيم الليبرالية والديمقراطية في الغرب بفعل إغوائها المالي.

لم تكن فضيحة الرشى على الأمير بندر مفاجئة بالنسبة للمواطنين، فهم يشهدون أشكال الفساد اليومي، بعد أن تحول الفساد إلى نظام، بل هو فساد مودّج أيضاً، بحيث لا تجد من يعترض عليه من رجال الدين وغيرهم من المقربين من السلطة لأنهم يرون في سرقة الحاكم حقاً خاصاً، إن لم يكونوا شركاء فيه.

الفساد سرطان يستشري في جسد الدولة، ولذلك فإن الغرب المتورط في فساد دولتنا، والمستفيد منه إلى حد ما بطالب أحياناً بل يعمل على وضع حدود له كي لا يؤدي إلى تدمير الدولة.

الملك وعد (وما أكثر وعوده) بالمحاسبة والشفافية بل وتخليص مخصصات الأمراء من أموال الدولة، ولكنه مطلب لم يزد الفاسدين والظالمين إلا تباراً.

التعريف الشائع للفساد هو (إساءة استعمال السلطة من قبل مسؤول عام من أجل مكسب خاص)، وقد ميّز الباحثون بين الفساد الخاص والفساد العام، الذي منه تشتق مجالات الفساد الأخرى الاقتصادية والقضائية والإدارية والتربوية. ويرشد إلى الفساد، غالباً، أبرز مصاديقه وهو الرشوة، التي تعتبر أجلي أشكال الفساد.

ويتعتبر الفساد جريمة قانونية، ومن حيث الجوهر هو جريمة أخلاقية، وبالتالي فإن المرء قد يلجأ في تعريف الفساد ضمن إطار الجرائم ذات الطبيعة الأخلاقية بتمظهراتها الإقتصادية، مثل الرشوة، والتحابل، والمتاجرة غير المشروعة. بطبيعة الحال، لم يكن بالإمكان التوصل إلى هذه الحقائق إلا بعد أن شهدت بعض الدول حالات من الفساد عبر الرشى هدّت معها أسس النظام الديمقراطي، فمنذ العام ١٩٧٧ سُرّ قانون يجرّم الشركات الأميركية التي تعرض رشى من أجل تأمين عقود خارجية، وفي العام ٢٠٠٢ صدر قانون في بريطانيا لذات الغرض.

في إجتماع قمة الثماني في ألمانيا هذا الشهر، كان من بين الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها محاربة الفساد في الدول النامية، حيث هناك ما يربو عن ثلاثة تريليون دولار تنحدر في العالم لنشر الفساد، وهي المسؤولة عن إنتشار المخدرات والإرهاب. وكان البنك الدولي توصّل العام ١٩٩٧ إلى رؤية تربط بين التنمية الإقتصادية وانخفاض معدل الفساد. وقد نشأت منظمات متخصصة لمكافحة الفساد على مستوى دولي، بل فرضت على دول عديدة في الغرب الإنماتل لسياسية مضادة للفساد من أجل الإحتفاظ بعضويتها في الإتحاد الأوروبي والنجاح من غضب شعوبها.

ومن الواضح ، فإن الفساد بات قريناً للول، وأنه وليدها المحبب، حيث منها تتخلق طبقة فاسدة تأكل ما تحمله الدولة في جوفها. فإذا كان هناك طبقة ما من الفاسدين الذين هم كذلك ولكن غير مسؤولين من الناحيتين القانونية والأخلاقية فإن أعمالهم تقضي إلى إفساد الدولة ذاتها، بل تلحق آثارها الفاسدة حتى الدول التي تتعامل معها. فقد باتت حقيقة ثابتة أن تعرض أي شخص لأجواء مليئة بالفساد يجعله فاسداً، وتقدّم لنا التعاليم الدينية نصيحة الإنكفاء عن مواطن الشهية، ومصادر الغفنة كيما لا يصيبنا منها ما يجعلنا شركاء فيها.

ويرى كثير من المطلّين أن الفساد هو نتيجة عوامل سياسية واقتصادية وأخلاقية، وهو كذلك، ولكن من الضروري التأكيد من مرحلة محددة من تطور فساد الدولة نفسها يمكن أن يصبح الفساد عاملاً مهميماً يعرّف سياسة واقتصاد الدولة، وكذلك العلاقات الاجتماعية في المجتمع. من وجهة نظر أخرى، فإن الفساد قد يؤسس لقاعدة تقوم عليها الدولة ونظامها السياسي. فالسلطة السياسية باتت نتيجة لا يمكن تفاديها لفساد الدولة نفسها.

ولذلك، يُنظر إلى النظام الديمقراطي وحرية الكلام بوصفهما آليتين تسمحان بمكافحة فاعلة ضد الفساد، فالحكومة الديمقراطية قادرة على وضع الفساد تحت السيطرة.

ومن الواضح، فإن الفساد ليس شيئاً مجرداً، بل هو آلية تنظم العلاقة بين العاملين في الجهاز الدولتي. فهناك سدة يحرسون عملية الفساد في الدولة عبر الدفاع عن نظامها، وهؤلاء مستفيدون من إدامة هذا النظام، فتمت مصلحة مؤكدة ومادية بدرجة أساسية في بقاء هذا النظام وتوفير مصادر الدّم له، بحيث بلغ التواطؤ على الفساد درجة أن الدولة نفسها لا تعمل دونما مصالح شخصية للطبقة البيروقراطية، وأن الفساد أصبح القوة المحركة لماكيناة الدولة بكاملها. هذا يلجأ إلى أن الفساد كجزء من سلطة الدولة قد تحول إلى قوة إكتفاء ذاتي، بمعنى أنها تندرج اليوم ضمن مصدّف مستقل للأنظمة السياسية في العالم إلى جانب أنظمة مثل



## العلاقات السعودية - العراقية

## الرياض تخطط لإسقاط حكومة المالكي

الولايات المتحدة، فسُهلّت مهمة غزوه واحتلال أرضه.

لم يثر الإحتلال الأميركي للعراق حفيظة السعودية ولا غيرها من الدول المعتدلة أميركياً، بل سهّلت له ما جادت به من أرض وسماء ومياه وقواعد كانت أنشأتها في شمال البلاد لغايات معروفة. وبعد أن أحكمت قوات التحالف قبضتها على العراق من كل أطرافه، تنبّهت الرياض إلى أن غيرها قد سبقها إلى العراق إما لتحقيق مآرب خاصة، أو كتدابير إحتياطية من غزو محتمل لبلادها كما في مثال إيران التي خشيت أن تكون الضحية القادمة، فجاءت الرياض بطلب تراه حقاً لها مسلوب في العراق، فذكرت واشنطن بوقوفها معها في السنوات الخوالي حين دفعت المليارات لنظام صدام حسين للدفاع عن البوابة الشرقية للأمة العربية بمشاركة أميركية، وكأنها ترى أن موسم الحصاد العراقي قد بلغ نهايته.

رفضت الرياض مساندة العملية السياسية الديمقراطية في العراق لأن في ذلك عوناً على نفسها وخدمة لعدوها على تحقيق مآربه الديمقراطي، خصوصاً وقد أعلنت الإدارة الأميركية على لسان مسؤوليها الكبار والصغار بأن العراق سيكون منتقلاً لتعميم النموذج الديمقراطي في المنطقة، فبدأت تحرك شباهي للهجرة إلى (دار الجهاد)، وأمدتهم بالمال والرجال كيما (يعيشون) في العراق (جهاداً) من نوع آخر، فلم يصب الجنود الأميركيون من جهاد أهل التوحيد والدعوة السلفية معشّاراً ما أصاب المدنيين في العراق، فلم يسلم من الجهاد السعودي عامل بسيط يبحث عن لقمة عيش، ولا امرأة تأمل في رؤية أبنائها وقد أصبحوا رجالاً كباراً، ولا طفل يعود بحقيبة مدرسته محملاً بحلم مستقبل زاهر، ولا سوق شعبي يكتظ بالكادحين من أجل محاربة الفقر، ولا منشأة عامة، وكل ذلك يتم باسم الدفاع عن العراق من قوات الاحتلال الصليبي!

لقد أفادت دول الجوار من مأساة العراق الحالية، وكل دولة جنت منها بحسب حاجاتها، فإيران تدرأ عن نفسها حالياً حرباً من خلال ما يشهده العراق من قوضي وقشل أميركي في ضبط الأوضاع الأمنية، فيما تحتج السعودية والاردن ومصر في إجهاض مشروع الديمقراطية الذي تبنته إدارة بوش قبل سنوات، وهي تراهن اليوم على أن تملي شروطها على الإدارة الأميركية المنازعة في العراق، بعد أن اطمانت إلى أن الديمقراطية لم تعد خطراً يهددها بعد أن اغتالت المولد الديمقراطي في عقر داره.

لم يكن مستغرباً أن ترفض السعودية تعيين سفيراً لها في بغداد بالرغم من أن العراق بادر إلى إعادة فتح سفارتها في الرياض في أواخر ٢٠٠٥، ومع ذلك فهي تتحدث في الشؤون الداخلية العراقية كما لو أن لها حقاً إلهياً، وتبلي على حكومة العراق ما يجب فعله، في وقت تباهج في عدم تدخلها في شؤون الدول الأخرى، فهي تطالب بتغيير الدستور، وإشراك أطراف حليفة لها في الحكومة، وحل المليشيات (وتقصدها بها جيش المهدي) فيما لا إشارة إلى

لم تكن العلاقات السعودية - العراقية مستقرة في أي وقت مضى، وإن تكون بحسب المعطيات القائمة، فقد ظلّت منذ نشأت الدولة السعودية الأولى وحتى اليوم تراوح بين الخصومة العلنية أو الخفية، وأن الثماني سنوات التي اعتبرت مرحلة صفاء تام بين الرياض وبغداد كانت عبارة عن زواج مؤقت لأغراض محددة حيث كانت تخوض قوات نظام صدام حسين حرباً بالنيابة عن دول الخليج من تهديدات إيرانية إفتراضية في الفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٨.

الكتاب في معهد السلام الأمريكي جوزيف ماكميلان كتب تقريراً بعنوان: (السعودية والعراق: النفط، الدين وتنافس طويل)، يقول فيه: منذ قيام دولتي السعودية والعراق بعد الحرب العالمية الأولى، كانت العلاقات بينهما إشكالية، لافتاً إلى أن ذلك سيستمر في حقبة ما بعد صدام، مضيفاً: (أن سياسة الرياض حيال بغداد في السنوات المقبلة، قد تهمين عليها أربعة هواجس ومخاوف أساسية حول مستقبل الدولة العراقية وهي: الإستقرار الداخلي، التدخل الأجنبي، سياسة إنتاج النفط والتطور السياسي في العراق وخصوصاً دور الشيعة، مؤكداً أن العنصر الأهم منها هو الإستقرار.

وفي ذروة العلاقة الحميمة بين بغداد والرياض لم يخف الطرفان شكوكهما المتبادلة، وقد عبّرا أحياناً عن ذلك بلغة فصيحة ومباشرة. ينقل أحد المقرّبين من صدام حسين، أنه خلال زيارة قام بها الأخير إلى الرياض في عهد الملك فهد، وقد جرت العادة أن يقدم للضيف فنجان من القهوة بما يرمز إلى تقاليد الكرم البدوي، ولكن صدام رفض أن يشرب القهوة قبل أن يبدأ الملك فهد باحتساء قهوته، وما كان من حرس صدام إلا أن طلبوا من المضيف تبادل الفنجانيين بين صدام وفهد، حيث امتثل الأخير لطلب ضيفه بعد أن فهم المغزى من ذلك.

في الأدبيات السياسية العراقية ما يشير إلى مقت شديد للسعودية، التي كانت توصف بالدولة الرجعية العميلة للإستعمار، وفي المقابل كان الملك عبد العزيز وأبنائه يحذرون من الاقتراب من عش الزنابير الذي لا يأتي منه سوى الشر، ولذلك ما إن وضعت حرب الخليج الأولى أوزارها حتى بدأت ريح ساخنة تهب على العلاقات السعودية العراقية، في سياق تصفية الحسابات بين العراق والأطراف الداعمة له في الحرب، فكان يطالب بشن الدفاع عن البوابة الشرقية.

ومنذ غزو قوات صدام للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ وحتى سقوطه في التاسع من أبريل ٢٠٠٣ كان صندوق بانديرا العراقي مقفلاً بفعل الحصار الدولي الذي أطلق عليه وجرمه من مجرد العيش في حدوده الدنيا، بحيث أتى الحصار على حياة مئات الآلاف من الشعب العراقي. لم يكن أي من دول الخليج بما فيها السعودية تعير إهتماماً للعراق حكومة وشعباً، فقد تركته يكابد ألامه، ويكتوي بنار شاركت هي في إشعالها، وأعارته صمتاً وإهمالاً ونسياناً كيما يفتقره المجتمع الدولي بقيادة

**تتحدث السعودية في الشأن  
العراقي كما لو أن لها حقاً إلهياً،  
وتبلي عليه ما يجب فعله، في  
وقت تتمسك بعد التدخل في  
شؤون الدول الأخرى**



الجماعات المسلحة التي تزودها بالمال والرجال خلال مواسم الحج والزيارة وعبر الصناديق المقفلة أو القنص البدوية.

في الخامس والعشرين من أبريل الماضي أبدت الحكومة السعودية موقفًا متغيرًا حين أعلنت من جانب واحد رفضها استقبال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قبل مؤتمر شرم الشيخ بمصر الذي انعقد في الثالث من مايو الحالي. وكانت السعودية قد منحت المالكي تأشيرة دخول بعد تأخير دام عدة أسابيع ما اعتبرته حكومة المالكي موقفًا سلبيًا واستفزازيًا، وكان المالكي قد قام بجولة زيارات إلى كل من الكويت وعمان والإمارات ومصر.

الموقف السعودي جاء على خلفية معارضة المالكي لبعض الجماعات السنية العراقية الخليفة للرياض والتي كانت الرياض قد طالبت بإدماجها في العملية السياسية، فيما تعتبر حكومة المالكي هذه الجماعات متورطة في أعمال عنف طائفية، الأمر الذي أثار حفيظة الرياض فأطلقت تصريحاً مترياً على حكومة المالكي بأنها حكومة مشكوك فيها فيما فسره موقف لاحق لمسؤول سعودي لم يذكر إسمه صرح لوكالة الأنباء الألمانية في أبريل الماضي أن حكومة المالكي تقدم دعمها للشيع.

ومن الواضح أن السعودية تحمل هواجس جمة من العراق تفوق بمرات هواجسها القديمة وخصوصاً بعد أن تبدلت معادلة الحكم، فهي الآن لا تريد أن تصل القوضى إلى درجة خطيرة بما لا يمكن السيطرة عليها، وهو ما حذر منه رئيس الوزراء العراقي المالكي الذي ألقى بالمسؤولية على دول الجوار لدعم العملية السياسية في العراق كي لا تنتقل القوضى إلى أراضيها، كما لا ترغب الرياض في رؤية حرب أهلية تطيح بالنظام بصورة كاملة وتفتح الطريق أمام الجماعات المسلحة للتحرك بسهولة بما يهدد أمنها الداخلي، وفي الوقت نفسه لا تريد أن تخلق الاوضاع المضطربة في العراق فرصة أمام تنامي النفوذ الإيراني في العراق وهذا ما يفسر رفضها القاطع لإنسحاب القوات الأميركية من العراق.

على أية حال، فإن العراقيين لا يكتفون بالموقف السعودي المتسم بالأنانية وهم يسعون بأبداً دافعة على توطئ مقاتلين سعوديين في الساحة العراقية. فقد وجه عضو مجلس النواب العراقي سامي العسكري اتهاماً للسعودية بدعم الإرهابيين الذين يسعون إلى نفس العملية السياسية في العراق. وذكر العسكري، المقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، بأن الحكومة السعودية تقدم الدعم للفصائل الإرهابية التي تسعى إلى نفس العملية السياسية في العراق.

وقال العسكري أن (لدى الحكومة العراقية معلومات أمنية تشير بشكل واضح إلى أن هناك دعماً مالياً وسياسياً كبيراً من قبل الحكومة السعودية لكل من يستهدف نفس العملية

السياسية في العراق، وبهذا فإن الموقف السعودي موقف سيء جداً)، وأضاف (أن الكثير من الفصائل الإرهابية التي تقتل العراقيين تمويلها سعودي، وهذا التمويل يتم أمام أنظار المخابرات السعودية). ولفت العسكري إلى (أن هناك ازدواجية فالقاعدة التي تنشط داخل السعودية تسمى مجموعات إرهابية تقتل وتعتقل ونفس هذه المجموعة ونفس هؤلاء الأشخاص حينما يقومون بعملیات داخل العراق يتحولون بقدرة قادر إلى مجاهدين تدعمهم السعودية). وأشار العسكري إلى (أن السعودية ماضية في مخطط الإسقاط الحكومة العراقية وإفشال العملية السياسية وهي تبذل ملايين الدولارات من أجل هذا العمل). نشر إلى أن المتحدث بإسم البيت الأبيض توني سنو أقر في الأول من مايو بوجود خلافات بين الحكومتين العراقية والسعودية، غير أنه حث العاهل السعودي على دعم الحكومة العراقية، قائلاً (إن ذلك سيصب في المصلحة الوطنية السعودية على المدى البعيد).

مشكلة السعودية أن قيادتها تخضع تحت تأثير مصادر غير نزيهة في

نقل المعلومات أو تعتمد على السوايق الذهنية التي تتوصل بها في توجيه سياساتها. فقد ذكر وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري لمقرئين منه أنه التقى الملك عبد الله وكان يتحدث أحياناً عن أرقام خيالية ومثيرة للسخرية كقولهِ بأن عدد الإيرانيين المتواجدين في العراق قد بلغ ستة ملايين وأن تحسين العلاقات بين بلاده والعراق مرهون بطرد هؤلاء من العراق.

وقد فسر أحد المقرئين من العائلة المالكة رفض الملك عبد الله استقبال رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي بأنه رسالة واضحة إلى إيران، على أساس دعوى تغيد بأن المالكي يقوم بتعزيز نفوذ إيران في العراق، وهو ما يعكس التفكير النمطي السعودي الذي لا يخلو من استبطانات لا تستند على رؤية عميقة وقريبة من الواقع العراقي بما في ذلك الواقع الشيعي في العراق الذي يتمسك بموقف إستقلالي ليس عن إيران فحسب بل وعن العالم بأسره، وهو يعبر عن الثقافة العراقية عموماً. وحتى لو صح هذا التفسير، فإن الموقف السلبي من حكومة المالكي يجعله أقرب إلى طهران منه إلى الرياض أو غيرها، ومن المعروف أن المالكي مازال مصرّاً على حل الميليشيات المحسوبة على إيران، فيما تعتبر الأخيرة حكومة المالكي بأنها حكومة عميلة للأميركيين، وهو موقف قطاع كبير من الشيعة خارج العراق.

على أية حال، فإن التجاذب الدبلوماسي بين الحكومتين العراقية والسعودية والتي عبرت عنها مناتكفات متبادلة حيالة زيارة المالكي للرياض ضمن جولة خليجية وعربية، كان عبارة عن رأس قمة جبل الجليد، فقد تبين لاحقاً أن السعودية إلى جانب تركيا وعدد من الحكومات العربية مثل مصر والأردن والإمارات بالتعاون مع أطراف عراقية وبصورة محددة بعثية كانت تخطط على مدار شهر من أجل إسقاط حكومة المالكي. وبحسب مصدر عراقي ذكر في الخامس من يونيو أن هذه الدول تخطط لتشكيل مجلس إنقاذ وطني يتكون من معارضين بعثيين من جبهة التوافق، والقائمة العراقية، وجبهة الحوار الوطني، وحزب الفضيلة، ومجموعة من الشخصيات الكردية المقربة من مسعود البرازاني الذي زار الرياض قبل عدة شهور، فيما تم إستبعاد القوى السياسية الشيعية الرئيسية مثل الائتلاف العراقي

والتيار الصدري. وتقول المصادر بأن هذا المشروع بدت لملامحه في مؤتمر الشيخ في مصر في مارس الماضي. وكانت السعودية قد استقبلت رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي الذي يدير أوركسترا بعثية تحاول أن تحظى بدعم هذه الدول من أجل قلب نظام الحكم، عبر تقديم التسهيلات المادية والسياسية والإعلامية في دعم مجلس الإنقاذ السياسي وممارسة الضغط على الولايات المتحدة من أجل التخلي عن دعم الحكومة الحالية ونقل رهانها إلى مجلس الإنقاذ المدعوم عربياً. وكانت قوى سياسية مقربة من حكومة المالكي قد اتهمت الأمير بندر بن سلطان بدعم الجماعات

المسلحة من بينها (جيش الاسلام) الذي يضم عناصر بعثية وسلفية متشددة من أجل التخطيط لعمليات عسكرية ضد المؤسسات الرسمية المدنية والعسكرية العراقية.

بدوره هاجم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في السادس من يونيو (من يحاول التدخل في الشؤون الداخلية للعراق) في إشارة إلى الأطراف المشاركة في مشروع إسقاط الحكومة العراقية الحالية، كما ألح على دور أطراف عراقية من بينها إياد علاوي بقوله (لا عودة إلى أيام الجهل والتهميش والاستبداد ولا مجال أبداً للولاءات ولن نرضى إلا بما تفرزه الديمقراطية). وخاطب المالكي الدول المجاورة بما فيها السعودية (نقول للدول التي تدعمهم إن عراقاً موحداً من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه في حكومة تشترك فيها كل مكونات الشعب من مصلحتنا ومصالحهم، وإن العراق ينبغي أن يكون سيداً وشريكاً في الأمن القومي وليس في الأمن الوطني فحسب، وإن نسبح أن يتحول إلى منطقة نفوذ).

**السعودية تحمل هواجس  
جمة من العراق تفوق بمرات  
هواجسها القديمة ولذلك فهي  
تشارك مباشرة في إسقاط  
الحكومة وإن كلفتها غالياً**

## زلازل في لندن وسبات في الرياض

# الأمير بندر وفضيحة بقيمة ملياري دولار

عمر المالكى

الضغط لمتع أية صفقة تتعارض مع المصلحة الوطنية، فإن سياسة هدر الثروة الوطنية من خلال صفقات عسكرية غير مجدية ستتواصل. فنحن ندرك بأن ثمة هدفين رئيسيين وراء صفقات الأسلحة: الأول، تعزيز التحالف مع الشريك الآخر، سواء كان أميركياً أم بريطانياً أم فرنسياً. الثاني: الحصول على عمولات من هذه الصفقات. ويقود هذان الهدفان إلى النتيجة التالية: أن شراء الأسلحة يستهدف أمراً آخر غير الوظيفة التي قرّرت لها هذه الأسلحة، بمعنى أن الأسلحة تشتري ليس لأغراض عسكرية بل لأغراض سياسية ومالية.

أما التركيز على دور الأمير بندر بن سلطان في صفقات الأسلحة وتالياً فضيحة الرشوة المتعلقة بها فيعود إلى حقيقة كونه لعب دوراً مركزياً خلال أكثر من عقدين من الزمن في حزمة قضايا تتراوح بين صفقات الأسلحة بين حكومته وشركات غربية، والتزيبات السياسية والأمنية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، وصولاً إلى تقديم أموال إلى حركات تمرد في نيكاراغوا (قوار الكونترا)، وأفغانستان (التسليح مع الادارة الأميركية لتنظيم وتمويل المقاتلين العرب خلال مرحلة الجهاد الأفغاني) والعراق (دعم الجماعات المرتبطة بشبكة القاعدة لإشاعة الفوضى وتخريب العملية السياسية)، وكذلك لبنان (تشجيع جماعات أصولية مثل فتح الإسلام وعصبة الأنصار وجند الشام بحسب ما ورد في اعترافات السعوديين والتقارير الأمنية الصادرة عن الجيش اللبناني)، وكذلك دفع رشى لعدد من الأحزاب السياسية في الغرب خلال الحملات الانتخابية سواء داخل الولايات المتحدة، حيث وجّه الحزب الديمقراطي الأميركي إتهامات للأمير بندر بتقديم مساعدات مالية للحزب الجمهوري خلال الحملات الانتخابية التي جرت العام ١٩٩٢، وهي تهمة تكررت أيضاً في بريطانيا بدعم حزب المحافظين ونشرت الصحافة البريطانية في العام نفسه أخباراً عن تورط الأمير بندر بدفع مبالغ من المال لحزب المحافظين، كما نشرت الصحف الإيطالية عن دور مماثل للأمير بندر في إيطاليا. علاوة على ذلك، فإن الأمير بندر يوصف حالياً بأنه (مهندس) الفتن المتقلبة في المناطق الحيوية في الشرق الأوسط عسكرياً، ويعتبر الأمير بندر مهندس أكبر صفتين للتسلح في تاريخ بلاده، الأولى تتعلق بإمداد سلاح الجو الملكي السعودي بطائرات الإنذار المبكر الأميركية (أوكس) خلال الثمانينات،

بالمئة، تم تقسيمها إلى ثلاثة: عشرة بالمئة للملك فهد، وعشرة بالمئة أخرى للأمير سلطان، والعشرة بالمئة الثالثة تم توزيعها بين الأمير بندر بن سلطان، والأمير خالد بن سلطان إضافة إلى أبناء وأقارب الملك فهد. المعلومات الجديدة التي نشرتها الصحافة البريطانية حول فضيحة اليمامة تمثل كشفاً آخر لفضيحة مازال بعض جوانبها مغفلاً، خصوصاً وأن الحكومة البريطانية تخوض مفاوضات مع الجانب السعودي من أجل توقيع صفقة أخرى من طائرات تايفون تتجاوز قيمتها ٧٠ مليار جنيه إسترليني. هذه الفضيحة تسلط الضوء على طبيعة تعاظم العائلة المالكة مع قضايا الدفاع والتسلح، وكيف يتم صنع القرارات المتعلقة بالصفقات العسكرية. ويلزم القول بأن العائلة المالكة تنظر إلى هذا

## صحيفة دايلي ميل: النظام

## السعودي فاسد وقمعي

## وفضيحة الرشاي كلفتنا

## التضحية بكرامتنا وشرطنا

## حماية للنفاق السعودي

الموضوع بكونه شأنًا عائلياً، ما يمنع المناقشات الداخلية على المستويين الشعبي والرسمي. فالقرارات الخاصة بصفقات التسليح تتخذ، دائماً، داخل دائرة ضيقة في العائلة المالكة، وتحديداً بين الأمراء في الجناح السديري، إضافة إلى الملك عبد الله الذي يدخل إلى الحلبة في فترة متأخرة. يبقى أن تفاصيل هذه الصفقات تعتبر من الأسرار الخاصة جداً، والتي لا يجوز للرأي العام المحلي الإطلاع عليها، كونه غير معني، بحسب وجهة نظر هؤلاء الماسكين بزماء الصفقات العسكرية. وفي واقع الأمر، فإن شؤون الدولة قاطبة هي شأن خاص بالعائلة المالكة، هكذا هي عقيدة أفرادها.

وفي غياب برلمان منتخب يملك صلاحية المصادقة أو رفض الصفقات العسكرية، وكذلك غياب منظمات المجتمع المدني التي تملك قدرة

لم تصمد محاولات تطويق فضائح اليمامة من الجانبين السعودي والبريطاني، فقد إنهارت التحصينات بعد أن تخلى المدعي العام البريطاني جولد سميث عن مهمة مواصلة التحقيق في الادعاءات بشأن رشى قدمتها شركة بي آيه إي سيستمز لأمرام سعوديين من بينهم ولي العهد الأمير سلطان ورئيس مجلس الأمن القومي الأمير بندر وأمرام آخرين من أبناء الملك السابق فهد والأمير سلطان.

وفيما أقلل مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير في بريطانيا القضية على أساس أنها تتعارض مع المصالح القومية لبريطانيا بحسب تصريح سابق لرئيس الوزراء توني بلير، قررت منظمة مكافحة الفساد الدولية أن تكمل مسيرة قمع الفساد في صفقة الأسلحة (اليمامة).

في السياق نفسه، كُفّ عدد من وسائل الإعلام البريطانية جهوداً خاصة من أجل التوصل إلى حقائق جديدة فيما يرتبط بفضائح الفساد، وكانت المفاجأة أن أحد أبرز وسطاء صفقة اليمامة، أي الأمير بندر قد تلقى ملياري دولار على مدار عشرات سنوات، بواقع ٣٠ مليون جنيه إسترليني كل ثلاثة شهور.

المعلومات الجديدة تفتح الباب على قضية بالغة الخطورة والتعقيد والتي طغت على السطح منذ بداية التسعينيات. فقد نشرت وسائل الإعلام البريطانية في نوفمبر ١٩٩٢ تقارير مفصلة حول أشكال متعددة من الفساد طالت صفقة اليمامة، وكذلك الأطراف المتصاعدة في هذه الدعاوى. ففي الخامس والعشرين من نوفمبر ١٩٩٢، بثت القناة الرابعة في التلفزيون البريطاني برنامجاً حول دور مارك ثاتشر، إبن رئيسة وزراء بريطانيا الأسبق في صفقة اليمامة، وكذلك دور رجال الأعمال السوري وفيق سعيد، الصديق الحميم لأبناء الأمير سلطان وخصوصاً خالد وبندر. وقد كشف البرنامج معلومات خطيرة حول الرشى التي دفعت من قبل شركات بريطانية وأميركية لهؤلاء الأشخاص من أجل الفوز بصفقات بيع أسلحة للسعودية.

وفي الحادي عشر من سبتمبر ١٩٩٢، وقّعت الحكومة السعودية صفقة شراء طائرات من طراز ف ١٥٠ مع إدارة جورج بوش الأب. وكانت قيمة الصفقة ٩ مليارات دولار، ومن بينها ٥ مليارات دولار تم إدراجها تحت عنوان (خدمات أرضية). وبلغت قيمة العمولات في هذه الصفقة نحو ٣٠





(ذهول) بندر إزاء نشر معلومات عن عمليات سرية حصل عليها، كما جاء في بيانه، ليس تابعاً بالضرورة من إحساس بالظلمية إزاء قضية مشفوعة بوتائق دافعة لا يمكن حتى لشركة بي أيه إي سيستمز إنكارها، ولا فإنها ستكون أول من يتصدى للناشريين دفاعاً عن مصداقيتها ومستقبلها، ولكنه نهول لأن ما نشر لم يكن متوقفاً بعد أن وعد رئيس الوزراء البريطاني توني بليز

إطار هذا العقد جرت موافقة الحكومتين البريطانية والسعودية (الصريحة).

لاشك أن مسؤولين في الحكومة البريطانية وكذلك شركة بي أيه إي الطرف الذي باع الطائرات العسكرية إلى السعودية بفضل الغموض في تصريحات وإن انطوت على بعض الكذب المباح من قبيل أن إس إم الأمير بندر لم يرد في صفقة اليمامة بحسب رئيس بي أيه إي السابق راييموند ليجو، بالرغم من اعترافه بأن (دفع الأموال للوسطاء قانوني)، وهذا يتضمن إبداء وإقرار، فغني وجود بندر في الصفقة كذبة الوثائق الرسمية التي نشرنا قسماً منها سابقاً، وأن الإقرار بوجود أموال للوسطاء، وقد باتوا معروفين بصلاتهم بالأمرأه وخصوصاً خالد بن سلطان وبندر بن سلطان، مثل وافي سعيد ومحمد الصديقي وغيرهم، هو إقرار يلزم إمطاة اللثام عنه والبحث عن مصاديقه، وهذا ما ندعى إليه رئيس لجنة التحقيق في الصادرات الاستراتيجية في مجلس العموم البريطاني، النائب العمالي روجر بيربي حيث أصر على وجوب التحقيق (في الإدعاءات) الخاصة بصفقة اليمامة، خصوصاً مع إصدار الحكومات البريطانية المتعاقبة على مدى أكثر من ٢٠ عاماً على الزعم بأنها لا تعلم شيئاً عن المعاملات السرية التي تم حظرها في بريطانيا من عام ٢٠٠٢.

لم يعد رئيس الوزراء البريطاني معنياً كثيراً بالدفاع عن موقف حكومته في هذه القضية بعد أن أنجز مهمته في إنقاذ صفقة اليمامة وصفقات تسلح مرشحة للإبرام، فهو يغادر مكتبه في الدوانج ستريت دون أن يتسبب حسب زعمه في (تدمير كامل) للمصالح الوطنية البريطانية الحيوية في حال استمر التحقيق. فهمته إذن كانت حفظ المصالح الوطنية البريطانية حتى وإن تم على حساب تلويث القيم الديمقراطية وصديقية السلوك العام. سعودياً، دافع بعض المقرئين من الأمير بندر عن موقفه فيما وصف أحدهم ما نشر عن فضيحة الرشى بأنها حملة تشهيد الملكة ودورها. وكان أشدها إثارة للدهشة ما ورد في مقالة بعنوان (امأذا) بندر؟ لماذا في هذا الوقت بالذات) لكتاب يدعى علي الخير نشر في التاسع من يونيو في موقع (إيلاف) المقرب من العائلة المالكة. يقول الكاتب أن الحملة تستهدف دور السعودية والعودة إلى سياسة الجهمود

بوقف التحقيق تحت ذريعة الأمن الوطني أو المصلحة الوطنية والحفاظ على العلاقة الاستراتيجية المهمة مع السعودية في مجال مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني الخاص بإيران وغيرها.

الأمير بندر لم يوفق في نفيه القاطع لحجم العمليات التي وردت في تقارير المصنف البريطانية ولكنه قام بتفسيرها بطريقة مخادعة حيث قال بأن ١٢٠ مليون جنيه إسترليني كانت تحول لحساب وزارة الدفاع والطيران السعودية، بحسب شروط صفقة اليمامة. (وفي ذلك فليتأنس المتناقضون)، ومن شابه آياه فما ظلم، وهذا الشيل من ذاك الأسد، وإذا كان الأب وزيراً للدفاع والطيران والمفتش

## فضيحة الملياري دولار التي حصل عليها الأمير

### بندر دكت مصداقية الملك

### عبد الله في صميم دعواه

### سياسة المحاسبة والشفافية

العام، الذي يعلو فوق المحاسبة والمراقبة والمساءلة، فكيف يمكن الوصول إلى الحقيقة المدسوسة في دهاليز وقصور الأمراء. الغرب أن وزارة الدفاع البريطانية نفسها لم تتجراً على نفي تلك المعلومات المتعلقة بالعمليات الرشى، واكتفت بالقول أنها (لا يمكنها التعقيب على هذه المزاعم لأن ذلك سيستضمن إفشاء معلومات سرية بشأن صفقة اليمامة، ويمكن أن تسبب الأضرار التي كان إيقاف التحقيق يهدف إلى منع حدوثها). اللات في تصريحات صادرة عن مجموعة بي أيه إي سيستمز أنها تشير إلى رشى ولكنها تدرجها ضمن عنوان عام حيث ذكر مصدر من المجموعة ما نصه: (إن صفقة اليمامة الضخمة أبرمت بين حكومتين وإن العمليات التي تمت في

والثانية صفقة اليمامة، والتي تتضمن إمداد سلاح الجو الملكي السعودي بطائرات مقاتلة من طراز تورنادو وأنظمة دفاعية، كما لعب دوراً جوهرياً في عملية استقدام القوات الأميركية إلى السعودية في حرب الخليج الثانية العام ١٩٩١، إلى جانب مشاركته في ملفات أخرى إقليمية ودولية مثل أزمة لوكربي، وطائرة التجسس الأميركي في الصين. تشير هنا أيضاً إلى أن الأمير بندر لعب دوراً قاطعاً في التسويق لمبادرة السلام التي رفضها الاسرائيليون بصيغتها القديمة المعلنة في قمة بيروت العام ٢٠٠٢، حيث سعى الأمير بندر إلى إقناع عدد من الحكومات العربية وخصوصاً المصنفة منها على معسكر الاعتدال بالتخلي عن مبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وكاد التعديل أن يكون رسمياً في قمة الرياض في مارس الماضي، لولا رفض قوى الممانعة في العالم العربي للتخلي عن هذا المبدأ الذي لا يجوز التفریط فيه بوصفه حقاً خاصاً للشعب الفلسطيني.

ما أثير بعد أيام قليلة من فضيحة الملياري دولار التي حصل عليها الأمير بندر من شركة بي أيه إي سيستمز هو السؤال عن رد فعل الملك عبد الله، الذي بشر قبل إعلاناته العرش بسياسة تقوم على المحاسبة والشفافية وتقليص حجم المخصصات المالية للأمراء. وهناك من يرى بأن الملك عبد الله الذي يمتلك نظرياً سلطة مطلقة، بحسب مواد النظام الأساسي الصادر في مارس ١٩٩٢، فإن الواقع يخبر بأنه ليس بالقوة الكافية التي تجعله في موقع يؤهله لفتح تحقيق في هذه القضية فضلاً عن اتخاذ قرارات حاسمة، حيث سيمنع الأمراء النافذون أي إجراء ضد من يعتبرونه (رجلهم) الذي يعتمدون عليه في تمرير الصفقات والعمولات وكذلك تسهيل علاقاتهم مع الحكومات الغربية وخصوصاً الأميركية.

بحسب مصادر (الحجان) فإن ثمة جناحاً داخل العائلة المالكة يعجز بصورة دائمة عن سخطه من السلطة المتنامية للأمير بندر، ويعتبرونه أحد المعاول التي قد تهدم عرش الملك، وأنه يخوض مغامرات خطيرة مع فريق ديك تشيني في إشاعة الفوضى والاضطرابات والحروب في المنطقة والتي لن تكون المملكة عن متأني من تداعياتها الخطيرة. وبحسب هذه المصادر فإن هذا الجناح يعتقد بأن الدور المثير للجدل للأمير بندر يهدف ليس فقط بتشويه صورة العائلة المالكة ولكن لتاسكها. عوداً إلى سياق فضيحة الملياري دولار، فإن رد الفعل المتوقع كان التوسل بالصمت وفي أحسن الأحوال النفي المطلق. فهي العادة غير الكريمة بأنما التي تتبعها العائلة المالكة في مثل هذه القضايا، فيؤتمن تحدث الأخيرة زلازل سياسية تطيح برؤوس كبار في الغرب، فإن بلادنا ليست معنية بما تسببه فضائح أمراتها لهم، فهي تبقى محصنة أمام المسائلة والمراقبة والتحقيق.

وحين يصدر بيان عن الأمير بندر ينفي فيه تلقياً رشى في صفقة اليمامة (بحسب بيان صادر عنه في ٨ يونيو)، فإنه يوجه به الرأي العام الغربي، وليس المحلي غير الوارد في إهتمام بندر أو عائلته.

التي (سمحت لكل القوى الإقليمية غير العربية أو للقوى العربية المرتبطة بأجندات غير عربية بأن تأخذ راحتها. حصل ذلك على حساب الدور السعودي أولاً وأخيراً في وقت تبدو مصر أسيرة أوضاعها الداخلية المعقدة على رأسها مسألة خلافة الرئيس حسني مبارك). ولم يحدد الكاتب دخالة مصر في هذه القضية، ما لم يعكس الكاتب موقف ناشر الموقع، على طريقة بعض الإعلاميين اللبنانيين في قنزة (العربية) الذين يحملون سوريا مسؤولية كوارث العالم بما فيها أعصار غونا!

دافع الكاتب عن شخص بندر ولم يدافع عن موقفه في قضية الرشى، وإن مرر سؤالاً مرحاً: هل يعقل أن تكون العمولات ذهبت كلها إلى جيب الأمير بندر؟ هل هو الوحيد الذي على علاقة بصفقة (الليماة) الذي قيمته ثلاثة وأربعين مليار جنيه إسترليني أي ستة وثمانين مليار دولار، أذا أخذنا قيمة صرف الدولار أمام الجنيه اليوم؟.

ونسي الكاتب بأن هناك أمراء آخرين متورطون في فضيحة الرشى في صفقة الليماة، بمن فيهم الأمير سلطان ولي العهد وابنه الأمير خالد بن سلطان إضافة إلى وسطاء آخرين مثل وافي سعيد ومحمد الصديقي.

## بندر يسرق بصمت

كتب ديفيد ليج ورؤب إيفان مقالة في صحيفة الجارديان البريطانية في السابع من يونيو تناولت فيه اتهامات لشركة الأسلحة البريطانية بي أي إي الشريك الثاني في صفقة الليماة، والتي واجهت على مدار سنوات تهماً بتقديم رشاش وخدمات ذات طبيعة غير أخلاقية لأفراد في العائلة المالكة لتمير صفقة الليماة. وكشفت المقالة عن أن شركة الأسلحة البريطانية بي أي إي دفعت بصورة سرية للأمير بندر أكثر من مليار جنيه إسترليني (نحو ملياري دولار أميركي) فيما يرتبط بالإنفاقية الأكبر للأسلحة مع بريطانيا. ولغقت المقالة إلى أن سلسلة من الرشاوى قد دفعها الشركة البريطانية عبر بنك أميركي في واشنطن لحساب يديره واحد من أهم الأعضاء المقيدين في القبيلة السعودية الحاكمة، والذي أمضى ٢٠ عاماً كسفير لها. أي للقبيلة - في الولايات المتحدة.

وقيل بأن رشوى من ٣٠ مليون جنيه إسترليني تم دفعها كل ثلاثة أشهر للأمير بندر خلال عشر سنوات على الأقل، وبحسب مصادر قضائية مطلعة أن المبلغ تم دفعه إلى الأمير بندر مع علم وترخيص من مسؤولي وزارة الدفاع في حكومة بلير وأسلافها. وعمل مدار عشرين عاماً، زعم وزراء في الحكومة البريطانية بأنهم لم يكونوا على علم بأي شيء حول رشاش سرية، والتي اعتبرت مخالفة للقانون على بريطانيا سنة ٢٠٠٢.

وفي تحقيق أجراه مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير بشأن التحولات المالية خلف صفقة أسلحة الليماة بقيمة ٤٣ مليار جنيه إسترليني، والتي تم توقيعها العام ١٩٨٨، قد كشف تفاصيل عن رشاشي للأمير بندر.

ولكن تم إيقاف التحقيق في ديسمبر الماضي من قبل مكتب التحقيق في الغش التجاري بعد إعادة نظر المدعي العام اللورد جولدسميث. وقال بأن المصالح الوطنية البريطانية تقضي وقف التحقيق، وأن هناك أفقاً ضئيلاً للتوصل إلى إدانات. وقال توني بلير بأنه تحمل (المسؤولية الكاملة) بشأن هذه القرار.

مهما يكن، وبحسب المطلعين على المناقشات الدائرة في هذه الفترة، فقد حذر اللورد جولدسميث زملاءه بأن ضلوع الحكومة البريطانية كان في خطر الاقتضاح ما لم يتم مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير بوقف تحقيقات الفساد. تعطيل التحقيق أطلق صرخة من قبل مناهضي الفساد، وقاد منظمة مراقبة الرشاش العالمية (أو إي سي دي)، إلى فتح تحقيق خاص بها.

فقد تسببت الدعاوى الأخيرة مشاكل أيضاً لشركة بي أي إي في أميركا، حيث أن المدفوعات الفاسدة لسياسيين الأجانب قد تم تجريدها منذ العام ١٩٧٧. فالدعاوى بخصوص رشاشي للأمير بندر من شأنها إشغال خلاف جديد حول الصفقة الأصلية والتحقيق الجهنم من قبل مكتب التحقيق الفيدرالي.

## بندر فشل في الدفاع عن

## نفسه في فضيحة الرشى،

## فقام بتفسيرها بطريقة

## مخادعة وأن الاموال حوّلت

## لحساب وزارة الدفاع غير

## الخاضعة للمحاسبة

فقد عرف عن الدبلوماسي السعودي، أي الأمير بندر، بأنه لعب دوراً مركزياً مع السيدة ثاتشر، رئيسة وزراء البريطانية السابقة، من أجل إعداد أكبر سلسلة من صفقات السلاح في تاريخ بريطانيا.

ولأكثر من ٢٠ عام، اشتملت صفقة الليماة على بيع السعودية ١٢٠ طائرة تورنادو، وهاوك ومعدّات عسكرية أخرى وبناء على مصادر قانونية على إطلاق سبيلات قضية الليماة، فإن شركة بي أي إي قامت بتحويل مبالغ للأمير بندر كل ثلاثة شهور على مدار عشر سنوات أو أكثر.

وقد سحب بي أي إي المبالغ من حساب سري في (بنك أوف إنجلاند) الذي صمم لتسهيل صفقة الليماة. وكان يتم إيداع ملياري جنيه إسترليني سنوياً في هذا الحساب كجزء من الترتيبات المعقدة التي تسمح ببيع النفط السعودي في مقابل شحن طائرات تورنادو وأسلحة أخرى.

وكان كل من شركة بي أي إي وإدارة بيع الأسلحة التابعة للحكومة، أي منظمة خدمات

التصدير الدفاعي (ديسو)، تمسكت بحقوقها بخصوص الأموال، التي كان يتم إيداعها في حساب خاص بوزارة الدفاع ويديره مصرفي حكومي، والصراف العام للرواتب.

ويقول مقرّبون من (ديسو) بأن رشى منتظمة كانت تسحب من قبل بي أي إي ويتم تحويلها إلى حساب الأمير بندر في (Riggs bank) في العاصمة الأميركية واشنطن.

ووفق الشروط غير المعروفة لدى وزارة الدفاع البريطانية فإن تعليمات صادرة من مسؤول الإدارة الدائمة، السير فرانك كوبر، فإن الدفع كان يتطلب إنذاراً من (ديسو).

ولم يصنف المبلغ المدفوع للأمير بندر بكونه رشوة، ولكنه رسوم شبه رسمية لتسويق الخدمات. وأن هذه المدفوعات قد استمرت لمدة عشر سنوات وإلى ما بعد ٢٠٠٢، حين تم تجرييم المدفوعات الفاسدة في بريطانيا لمسؤولين أجانب.

محقق مكتب التحقيق في الغش التجاري الذين يقومهم المدير المساعد هيلين جارليك تعثروا في البداية بالمدفوعات المزعومة، بحسب مصادر قضائية، حين كشفوا عن وثائق عالية السرية في وزارة الدفاع خلال التحقيق الذي استمر مدة ثلاث سنوات.

وقبل إيقاف التحقيق، قابل مكتب التحقيق في الغش التجاري ألين جاروود، رئيس ديسو. وبحسب مصادر مقربة من وحدة مبيعات السلاح قالت بأنه ستيفن بولارد، المدير التجاري للمشروع السعودي قد تم إستجوابهم بشأن الأسباب التي دفعت لترخيص المدفوعات.

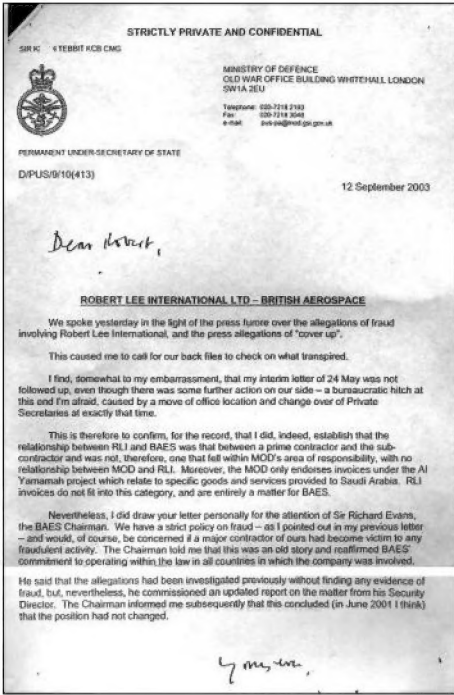
وقد سألت صحيفة الجارديان الأمير بندر بن سلطان، رئيس مجلس الأمن الوطني للبلا، عن الرشاش المزعومة، ولكنه لم يجب. كما أن أنظمة بي أي إي لم تقدم أي تفسير بشأنها. وقالت الشركة: (إن مقاربتكم مشتركة مع العناصر الأقل مسؤولية للإعلام)، أي أنها تقضي بأن ذنب أنظمة بي أي إي هو تجاهل تام للحقائق.

وأضاف الناطق الرسمي بإسم الشركة جون نيلسون: (لدينا قليل من الشك بأن من بين الأسباب التي دفعت المدعي العام إلى اعتبار القضية مورد إدانة كان حقيقة أننا تصرفنا بناء على.. العقود المماثلة، بموافقة الحكومة السعودية، سواء مع تلك التي لدى وزارة الدفاع في المملكة المتحدة). وأن يناقش مكتب المدعي العام المزاعم حول مصادر قلق اللورد جولدسميث بـ (تورط الحكومة) في الرشاش.

وقال الناطق الرسمي بأن تحقيق مكتب الغش التجاري قد تم إيقافه بسبب (التهديد الحقيقي والجدي للأمن الوطني). وأضاف بأن (هناك صعوبات قانونية كبرى.. بالنظر إلى دعوى بي أي إي بأن الرشاش قد تمت بناء على الترتيبات المعقدة غير الإنفاق، وليس هناك من شيء قد تم تعديله في رواية الجارديان).

وقد رفضت وزارة الدفاع، حيث يدير الوزير بول درايسون وحدة مبيعات الأسلحة في الحكومة البريطانية، تقديم المزيد من الإيضاح. وقال الناطق





بي أيه إي قامت بعمليات تحويل أموال تقديرة.

وحسب وكالة رويترز، فإن الأمير بندر نفى أن يكون هناك أي خطأ، مدعياً بأن ليست هناك صلة بين هذه

الأموال وبين أيه إي. وحسب قوله (فإن هذه الحسابات لا علاقة لها بأي حال بشركة أيروسبيس البريطانية، وأن الحسابات المذكورة تخضع للرقابة والتقييم السنوي من قبل وزارة المالية في المملكة

السعودية). وقد كُلف الأمير بندر للدفاع عنه شركة محامين

هيرت سميث وشركتين في العلاقات العامة في لندن. وبحسب ناطق رسمي بإسم

الأمير، مجموعة سميثغيلد العلاقات العامة، ليس لدى

الأمير مزيد تعليق على الدعاوى التي يثته صحيفة

وول ستريت جورنال الأميركية في الثاني عشر من

يونيو. وكانت الصحيفة الأميركية ذكرت، بناء على

مققي بنك ريجز، أن مجموعة كبيرة من الشكايات السياحية

بقيمة ألف دولار لكل واحد، دفعت في مناسبة واحدة بأمر من الأمير بندر كيما يتم تحصيلها من حسابات الإيداع في واشنطن. وتم دفع بعض الشكايات إلى إم جي إم، وهو كازينو كبير في لاس فيجاس.

منافضو الفساد قالوا في الثاني عشر من يونيو أنهم سيطلبوا باستئناف عاجل ضد الحكم الأولي الذي أصدره أحد القضاة بأن مزاعم (الأمن الوطني) حالت دون أخذ الحكومة إلى المحكمة بشأن الطريقة التي أوفت بها رئيس الوزراء والمدعي العام تحقيق مكتب الاحتمالات الخطيرة في عمليات بي أيه إي.

### بندر ممثل للعائلة المالكة

تحت عنوان (الأمير بندر تلقى أموالاً من شركة سلاح بريطانية) كشف تحقيق لمي بي سي في السابع من يونيو عن أن أميراً سعودياً بارزاً تلقى أموالاً بشكل سري من أضخم شركة بريطانية للسلاح وذلك خلال تفاوضه معها على صفقة تبلغ قيمتها ٤٠ مليار جنيه استرليني.

فقد قدمت شركة BAE Systems مئات الملايين من الجنيهات الإستراتيجية للأمير بندر بن سلطان، رئيس مجلس الأمن القومي السعودي، لأكثر من عقد من الزمان. وقد تم تقديم الأموال بمعرفه وزارة الدفاع البريطانية معرفة كاملة.

الرسمي بأن (وزارة الدفاع غير قادرة على الرد على النقاط المطروحة. حيث أن القيام بذلك سيؤدي إلى الكشف عن معلومات سرية خاصة باليامة، وقد يتسبب في إحداث ضرر ينهي التحقيق الذي صمم لمنع وقوعه).

نائب رئيس الحزب الديمقراطي الليبرالي، فينس كيبل، دعى إلى تحقيق عاجل في الاكتشافات الجديدة. وقال بأن (هذه تعتبر ذات أهمية أكبر ومدمرة أكثر من أي شيء آخر تم الكشف عنه سابقاً. إنها غير مغفورة في حال كانت تقوم الحكومة البريطانية بالاستمرار على رشايو تحت الطاولة لشخصية رئيسية في الحكومة السعودية. ويجب أن يكون هناك تحقيق برلماني كامل بشأن ما إذا كانت الحكومة قد خدعت الجمهور وقوّضت التشريع المضاد للفساد التي تم إقرارها عبر البرلمان).

وطالب أيضاً بأن (يُنظر التحقيق بدرجة كبيرة فيما إذا كانت الواقع خلف القرار لسحب تحقيق مكتب الغش التجاري كانت على غير علاقة بالمصالح القومية للمملكة المتحدة ولكن بالمصالح الشخصية لعدد من إثنين من الوزراء السعوديين الأقوياء. وإن مزاعم توني بلير بأن الحكومة كانت محتوثة باعتبارات الأمن الوطني تبدو جوفاء بدرجة كبيرة). وقد أشار الدكتور كيبل، الشهر الماضي (مايو) قضية الـ (بي أيه إي) في مجلس العموم البريطاني وإتهم الأمير بندر بالإفادة بصورة شخصية من صفقة اليامة.

الاكتشافات الجديدة جعلت محاولة بي أيه إي شراء شركة أرمور القابضة في الولايات المتحدة أكثر صعوبة. فالصفقة تتطلب قبولاً من المشرعين في الولايات المتحدة.

وبصورة منفصلة، فإن وزارة الخارجية الأميركية أعربت لدى وزارة الخارجية (البريطانية) عن معارضتها لإنهاء التحقيق من قبل مكتب الاحتيال التجاري، قائلة بأن ذلك سيَقوّض الجهود العالمية لإخماد الفساد من قبل المصدّرين.

ونقلت صحيفة الجارديان في الثالث عشر من يونيو عن زعيم الحزب الديمقراطي الليبراليين منزيس كاميل انتقاده لصمت رئيس الوزراء القادم براون، خليفة توني بلير، وقال (نحن بحاجة إلى تحقيق شامل للتحقق في ما إذا كانت وزارة الدفاع قد تورّطت بصورة مباشرة في تمرير معلومات للأمير بندر. إن فشل الوزارة في توضيح هذه القضية أمر غير مقبول. نحن بحاجة لمعرفة ما إذا كان أي من العمولات قد تم بعد العام ٢٠٠٢ أو ما إذا خرج قانون مكافحة الفساد. وإذا ظهر أن القانون قد تم خرقه فإن القضية يجب أن تكون في عهدة البوليس). وقد صرّح جبرمي كارفر، محامي وعضو هيئة الشفافية الدولية لبرنامج بانوراما الذي ينته تلفزيون بي بي سي بأن (العمولات تعتبر رشايو مباشرة كما تعدها اتفاقية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لمكافحة الرشوة..).

شركة الأسلحة البريطانية، بي أيه إي، لم تعترض على دفع عمولات، والتي تقول بأنها تمت بناء على موافقة وزارة الدفاع البريطانية. مصادر قضائية بريطانية قالت أيضاً وبصورة محددة بأن

ورفض الأمير بندر التعليق على ذلك، فيما قالت BAE Systems إن تصرفها لم يخالف القانون في أي وقت من الأوقات. وقالت وزارة الدفاع البريطانية إن المعلومات عن (صفقة اليامة) ذات طبيعة سرية ولا ينبغي كشفها.

وقد تم إرسال ما يصل إلى ١٢٠ مليون جنيه إسترليني سنوياً من جانب الشركة البريطانية إلى حسابين مصرفيين تابعين للسفارة السعودية في واشنطن لأكثر من عقد من الزمن. ويثبت برنامج بانوراما الخاص بتلفزيون بي بي سي من أن هذين الحسابين كانا في الواقع واجهة لتلقي الأمير بندر تلك الأموال. وكان غرض أحد الحسابين هو دفع نفقات الطائرة إيرباص الخاصة للأمير.

وقال ديفيد كاروزو، وهو محقق عمل في البنك الأمريكي الذي يخضع له الحسابان، إن الأمير بندر كان يسحب أموالاً لإنفاقه الخاص من الحسابين اللذين كان يبدؤا أهما خاضعاً بحكومة بلاده. وأضاف كاروزو: (لم يكن هناك فرق بين حسابات السفرة، أو الحسابات الحكومية الرسمية كما كنا نسميها، وحسابات الأسرة المالكة). وقال كاروزو إنه يتخيم أن هذا المسلك استمر (لسنوات وسنوات، وتعلّق الأمر بمئات الآلاف والملايين من الدولارات). وبحسب مصادر (بانوراما)، تم إلحاق

المدفوعات بالتعاقد الخاص بصفقة الأسلحة في شكل ملحقات سرية، وصفت بأنها (خدمات دم). وأقرتها وزارة الدفاع البريطانية رسمياً على نحو ربع سنوي. وقد تم الكشف عن تلك المدفوعات خلال تحقيق أجرته هيئة مكافحة جرائم الفساد الكبرى. من جانبه رفض رئيس الوزراء البريطاني توني بلير التعليق على ما تضمنه برنامج بانوراما، لكنه قال إن تحقيق هيئة مكافحة جرائم الفساد لو لم يتم إيقافه (لكان قد قاد إلى تدمير كامل لآلاف العلاقات الاستراتيجية هامة (مع السعودية) وخسارة آلاف الوظائف).

أما رئيس لجنة التحقيق في الصادرات الإستراتيجية في مجلس العموم البريطاني، النائب العمالي روجر بيرري، فقال للبي بي سي إن الادعاءات الخاصة بتلقي الأمير بندر أموالاً يجب التحقيق فيها. وأضاف النائب العمالي أنه إن وجدت أية أدلة على رشاًوى أو فساد في صفقات السلاح منذ عام ٢٠٠١ فإن ذلك يعتبر جريمة جنائية، وفقاً للقانون البريطاني.

المدعي العام جولد سميث رد في الثامن من مايو على معلومات حول حصول بندر على ملياري دولار، ونشرت الجارديان بأن رئيس مكتب التحقيق في الغش التجاري تحمل المسؤولية عن قراره لحجب معلومات عن منظمة مكافحة الفساد الدولية حول وجود عمولات بقيمة مليار جنيه إسترليني لأمر سعودي.

وفي تصريح لروبرت وارديل، مدير مكتب التحقيق في الغش التجاري، أن القرار تم بواسطة منظمته على قاعدة الحاجة إلى حماية الأمن الوطني.

المدعي العام، لورد جولدسميث، الذي رأس مكتب التحقيق في الغش التجاري، نفى تقرير الجارديان بأنه أمر بحجب المعلومات عن مجموعة مكافحة للرشى تابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

وقد كشفت الجارديان بأن المدعي العام أصبح مدركاً لتلك العمولات بسبب طلب مكافحة الفساد في الغش التجاري بالتحقيق في مزاعم فساد في شركة بي آيه إي. ويذكر أيضاً ضعف الحكومة إزاء اتهامات بالتجريم حيال الفترة الطويلة للعمولات السرية.

وليس ثمة شك، بحسب تقرير الجارديان، في حقيقة أن العمولات قد تم إخفاؤها عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي حين طلبوا تفسيرات لإسقاط طلب مكتب التحقيق في الغش التجاري. وبذلك، تعرض المسؤولون في الحكومة البريطانية للقمع في محاولة لتقويض عملية المنظمة، وشكك بأن رئيسها السويسري كان صريحاً للغاية.

وقد سألت الجارديان مكتب المدعي العام الذي كان مسؤولاً عن إخفاء المعلومات عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ولكن تم إبلاغ الجريدة: (أن المعلومات المقدمة للمجموعة العاملة على قضية الرشوة التابعة للمنظمة، كانت معدة بواسطة مكتب المدعي العام ومكتب التحقيق في

الغش التجاري)، وكلاهما يعودان إلى سلطة اللورد جولدسميث. وقد نفى الأخير لإزعاج بي بي سي الرابعة في برنامج (اليوم) (ليس صحيحاً على الإطلاق أن أكون أمرت المحققين لإخفاء العمولات عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، فذاك ما زعمته الجارديان. وهذا مستنكر بالطلق).

على أية حال، فقد رفض اللورد جولدسميث مناقشة الاتهامات المتعلقة بعمولات تشمل مزاعم بأنها استمرت حتى بعد وصول حزب العمال إلى السلطة في العام ١٩٩٧. وقال ما تنص (إن أمضي في تفاصيل أية دعاوى شخصية، على أساس أن وزارة الدفاع هي الإدارة المسؤولة التي تأخذ بعين الاعتبار سرية المعلومات، وأنها ليست مخولة بخرق هذه الحدود.

في صحيفة (الانديبندنت أون صن داي) الصادرة في الثامن من يونيو، اللورد جولدسميث ينفي الاتهامات التي وجهت إليه بأنه أخفى المعلومات حول مليار جنيه إسترليني تم دفعها للأمير بندر بصورة سرية، ورفض بصورة قاطعة الحديث أو مناقشة الاتهامات المتعلقة بالعمولات، بما فيها الدعاوى القائلة بأن تلك العمولات استمرت بعد وصول حزب العمال إلى السلطة العام ١٩٩٧.

## الأطراف الضالعة في فضيحة

### الرشى لا ذوا بالكذب الصريح

### والتناقض في التصريحات

### هروباً من حقيقة الفساد

### المستشري في صفقة اليمامة

وأعاد جولدسميث، الذي يواجه اتهامات بإخفاء معلومات عن المحققين، تكرار نفى التهمة بحسب صحيفة الانديبندنت في التاسع من يونيو.

مكتب التحقيق في الغش التجاري هو الآخر خاض خلافاً على موقعه، وقد أصر على أنه قرر منفرداً طبيعة المعلومات حول صفقة أسلحة اليمامة التي تم تمريرها إلى المسؤولين من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وهي منظمة تعمل لحساب ٣٠ بلد صناعي وتأخذ بعض التدابير ضد الرشى والفساد.

وقد طالب السير مئزيس كامبل، قاعد حزب الديمقراطيين الليبراليين في بريطانيا، بمعرفة السبب الذي دفع مكتب التحقيق في الغش التجاري للثري والمجادلة بشأن الإفراج عن معلومات على قاعدة الأمن الوطني. وقال (إذا صح أن المعلومات حول العمولات التي دفعت للأمير بندر لم تطل إلى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي فإن تلك التهمة تعتبر الأشد خطورة). إنه أمر غير قابل للدعم بالنسبة لبريطانيا أن توقع إتفاقية دولية حول

الرشوة ومن ثم تفشل في الوفاء بواجباتها حين يأتي التحقيق بالقرب من البلاد.

إن السؤال المطروح: ماهو الحق لدى مكتب التحقيق في الغش التجاري لاتخاذ قرارات تتعلق بالأمن الوطني؟ فهل حصولاً على أية نصيحة أو تعليمات من أي نوع من مكتب رقم ١٠ (مكتب الحكومة في داوونج ستريت)، أو مكتب المدعي العام؟ وقد واجه بلير وجولدسميث غضباً عارماً داخل بريطانيا حين أمرا مكتب التحقيق في الغش التجاري وقف التحقيق في صفقة اليمامة، على أساس أن قرارهم يتوافق مع الأمن الوطني.

صحيفة (صندي تايمز) ذكرت في العاشر من يونيو بأن الأمير بندر بن سلطان (ضغط على مكتب رئاسة الحكومة البريطانية (داوونج ستريت) لوقف التحقيق..) وأضافت الصحيفة أن الأمير بندر (التقى رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في يوليو/ تموز من العام الماضي في أوج التحقيق الذي كان يجريه مكتب جرائم الإحتيال الخطيرة حول مزاعم قيام بي آيه إي بدفع مبالغ مالية طائلة بشكل غير قانوني إلى أفراد في الأسرة السعودية الملكية).

وأضافت أن الأمير بندر هو ثاني مسؤول سعودي بارز يبلغ جونائين باول رئيس موظفي داوونج ستريت بأن الرياض ستسحب من صفقة الأسلحة وتجمد تعاونها مع لندن في مجال محاربة الإرهاب ما لم توقف حكومة بلير التحقيق. مشيرة إلى أن مسؤولاً بريطانياً بارزاً لم تكشف عن هويته أكد أن الأمير بندر زار داوونج ستريت وطلب منه وقف التحقيق.

وتابعت الصحيفة أن مسؤولاً بريطانياً آخر أكد بدوره أن طلب الأمير بندر جاء بعد إكتشاف مكتب جرائم الإحتيالات الخطيرة حسابات مصرفية سرية في بنوك مسويسرية يعتقد المحققون البريطانيون أنها على صلة بصفقة الأسلحة السعودية مع بي آيه إي والتي بلغت قيمتها ٤٣ مليار جنيه إسترليني. وقال المسؤول (أبلغ (الأمير) بندر باول أنه يعرف أن مكتب الإحتيالات الخطيرة كان يدقق في حسابات مصرفية بسويسرا، وشدد على أنه ما لم توقف لندن التحقيق ستقوم الرياض بإلغاء عقد مقاتلات تايفون وتجمد العلاقات الدبلوماسية وتسحب من التعاون في المجال الأمني).

### دعم المستبدين والقاسدين

الاتهامات حول صندوق العمولات الخاص بشركة بي آيه إي تكشف بأن ليس للملكة المتحدة الحق في تليلن أي شخص درس حول الفساد فقد كتب جورج منوبويت في الجارديان في الثامن من يونيو، في مقدمة ذات طبيعة تراجيدية نقدية: لا تدع اعضاء الحكومة يشكون حول الفساد في الخارج. لا لإنقاذ أفريقيا من الحكام الديكتاتوريين. فالدعاوى المنشورة حول صندوق العمولات جرى استمالها لتحريك صفقة اليمامة تفيد بأن ليس هناك شيء يمكن للطفلة الأجانب أن يدرسوا إياه حول الفساد.







الفساد، كانت قصة ضخمة  
ضخمتنا بكرامتنا وشرقتنا  
حماية للنفاق السعودي).  
واستنكرت الصحفية  
تعليقات رئيس الوزراء  
البريطاني والتي ذكر فيها أن  
التحقيق كان سيضر  
بالعلاقات السعودية-  
البريطانية، وبسبب خسارة  
آلاف قرص العمل  
للبريطانيين، وقالت (إننا)  
وقعنا إتفاقات دولية لمحاربة  
الفساد والرشوة، فالولايات  
المتحدة لا تسمح لشركاتها  
بدفع الرشى، إنها تلاحقهم  
قضاياهم وتضعهم في المحاكم،  
وكذلك الحال مع فرنسا).  
ورفضت الصحفية  
تبريرات بلير، ورأت أن  
التحقيق (لو استمر) كان  
سيؤدي إلى نتائج، ولهذا  
أوقفت، وعزلت الحكومة  
تحقيقات منظمة التعاون

في العام ٢٠٠٣ كشفت الجارديان دليلاً يفيد بأن شركة الأسلحة بي إيه أي كانت تدبر محفلة عمولات بقيمة ٦٠ مليون جنيه استرليني، كانت تستعملها لتقديم هدايا وبغايا للمسؤولين السعوديين لتسهيل صفقة الأسلحة الضخمة. وقد اتهم الأمير تركي بن ناصر بأنه أحد المستفيدين. ولكن الدعاوى الأخيرة تأتي في سياق مختلف. فقد اتهمت التقارير الجديدة شركة بي إيه أي بتحويل ما يربو عن مليار جنيه إسترليني لمسؤول سعودي، أي الأمير بندر بن سلطان، كعمولة لضمان سريان صفقة اليمامة. الأدهم تدبيراً للحكومة البريطانية تمثلت في الرسوم التي يعتقد بأنها توافلت، بعلم وإن من وزارة الدفاع البريطانية بعد العام ٢٠٠٢، حين أصبح دفع العمولات لمسؤولين أجانب عملاً غير قانوني في المملكة المتحدة. بندر الذي أنكر كل ذلك قال بأن العمولات كانت من ضمن العقود. اكتشافات صحيفة الجارديان أعطت فرصة ضئيلة لمكتب التحقيق في الغش التجاري من أجل فتح تحقيق في الادعاءات. وفي ٢٠٠٥، أبلغت الحكومة السعودية بلير بأنها لن تقدم طلب آخر إلى بي إيه أي لشراء ٧٢ طائرة يوروفايترز ما لم يتم إيفال القضية، وقد قام مكتب التحقيق في الغش التجاري بإيقاف التحقيق.

وتعلق الصحيفة بأنها ليست المرة الأولى التي يتدخل فيها جوليوسيت لمنع العدالة من أن تأخذ مجراها. فقد كان عليه أن يرمز كل شيء خاطيء ارتكبته حكومة بلير: جين الوزراء، حقائق المحامين، الإذعان للشركات والحكومات الأجنبية، وإساءة دستور. فهو يمثل شيئاً قديماً جداً - الرتب المغلفة للمؤسسة البريطانية، وشيئاً جديداً: فساد الهدف والمنهج الذي حضر مشروع التدخل الليبرالي منذ البداية.

وتضيف الصحيفة بأن ماجري يجعل دعاوى الحكومات المتعاقبة بدعم الديمقراطية حول العالم مجرد صورية، وتأكيد أن أمناً أصبح الآن معقوداً مع الأمراء السعوديين. إن شكوى القاعدة الرئيسية موجّهة ضد الملكية السعودية والدعم الغربي الذي تعطي به. وكما هو حال الحرب في العراق، فإن دعم بلير للعدوان الإسرائيلي على لبنان والمعاملة غير المتوازنة لإسرائيل وفلسطين، فإن هذه الطريقة تساعد على التأكيد بأن بريطانيا هي هدف رئيسي للإرهاب، ليس لأن حكومتنا تصرفت وفق المبدأ ولكنه لأنها تصرفت بدونه. لقد توسل بلير بكل مصادر التهديد الاستراتيجي التي يزعم بأنه يدافع بها عنا.

من جانبها، انتقدت صحيفة ديلي ميل البريطانية في الحادي عشر من يونيو الحكومة البريطانية بسبب رشاي الشركة للأمرء السعوديين، معتبرة أن النظام السعودي (نظام فاسد وقمعي يتسلح بأغلى الأسلحة). وتساءلت الصحيفة: (هل يتحتم علينا نحن البريطانيين أن نرشي الأمرء السعوديين؟)، وخلصت إلى القول إن (الذي حدث بين السعودية و Systems BAE والحكومة البريطانية ومكتب مكافحة

حول صفقة اليمامة.  
وقالت الصحيفة نقلاً عن مصادر وصفتها بالبارزة في واشنطن إن (خطر وقوع صدام سياسي ضد أضخم شركات الأسلحة البريطانية يتنامى بشكل متزايد لأن الولايات المتحدة لأن المشرعين الأميركيين سيهلون على بي إيه أي حضور جلسات استماع في الكونغرس للإجابة على تساؤلات حول ما إذا كانت دفعت أموالاً بصورة غير مشروعة للفون بصفقة اليمامة عام ١٩٨٥).

وأضافت المصادر أن قطاع صناعة الأسلحة في الولايات المتحدة يستخدم هذه الخطوة للتحرك ضد بي إيه أي، مشيرة إلى أن حزب الديموقراطيين المعارض الأمريكي سينظم جلسات الاستماع في الكونغرس مع شركة الأسلحة البريطانية. وذكرت صحيفة الديلي تلغراف أيضاً أن نواباً بريطانيين انتقدوا ردة فعل شركة (بي إيه أي) سيستمز، على الانتقاد المتصاعد لأدائها في العمل، بالإقدام على تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في معاييرها الأخلاقية.

ونقلت صحيفة عن النائب الليبرالي الديموقراطي نورمان لامب انتقاداً لقرار الشركة بتشكيل لجنة مستقلة في الوقت الذي نفت فيه أنها أقدمت على أي عمل غير قانوني. وأضاف لامب على BAE تعيين أشخاص مستعدين للتوصل إلى استنتاجات صعبة، إذا كانت هي ما تؤذي اللائح إليها. ونقلت عن مرابب آخر لم يكشف هويته وصفه لإقدام BAE على إجراء تحقيقها الخاص، بالمثير للريبة، بعد أن أوقف مكتب مكافحة الفساد البريطاني تحقيقه في صفقة اليمامة. كما نقلت عن حملة (لا للإتجار بالسلاح) قولها (ليست لجنة التحقيق الأخلاقية بديلاً عن إعادة فتح تحقيق مكتب مكافحة الفساد).

والتنمية الأوروبية في القضية). وقالت كان من السهل على بلير أن يقول (إن وقف التحقيق في الرشاوى كان سيضر بالتعاون السعودي- البريطاني في مجال مكافحة الإرهاب)، ولكن هذا يقودنا إلى تساؤل أروع (لماذا بيعت طائرات Tornado السعودية بضعف ثمنها الحقيقي)، ألم يكن ذلك من أجل الدفع للوسطاء؟

ورأت الصحيفة أنه لم يكن في استطاعة السعوديين شراء طائرات Tornado أو Typhoon من مكان آخر غير بريطانيا، فالسعوديون لم تكن لديهم بدائل، لأن الفرنسيين والأمريكيين لا يصنعون هذه الطائرات، فلماذا كان علينا أن ندفع الرشى إذن؟ لقد كان باستطاعتنا أن نكون أنكهاء، ونقول للسعوديين (إن زمن الرشى قد انتهى)، ونريد علاقة مستقيمة غير ملتوية، فالأمير بندر الذي قيل إنه رتب صفقة اليمامة، وكان حسابه يتزود بـ ٣٠٠ مليون دولار كل ٤ شهور وعلى مدار ١٠ سنوات، يمتلك عمارات في بريطانيا تدر بأكثر من ٢٠ مليون جنيه، ويمتلك طائرة بوينغ خاصة من طراز ٧٧٧ مع حق الهبوط والإقلاع من أحد المطارات القريبة من عقاره.

وأطلقت الصحيفة على عقد اليمامة مع BAE (أم العقود) مضيئة أن النظام السعودي (نظام فاسد وقمعي يتسلح بأغلى الأسلحة التي تحتاج لوازم بريطانية تقيم في السعودية لصيانتها)، وتساءلت: إن كان الهدف من ذلك هو حماية النظام نفسه وضمان بقائه، فهذه الطائرات ليست لساندة القوة البرية السعودية التي تبدو مهمل.

من جانبها أفادت صحيفة الديلي تلغراف البريطانية في الحادي عشر من يونيو أن شركة صناعة الأسلحة البريطانية العملاقة (بي إيه أي) سيستمز تواجه تحقيقاً من قبل الكونغرس الأمريكي

من يضطهد من؟

## المضطهدون الوهابيون!

محمد الأنصاري

الخارج مسؤولية قتل النظام ووهابيته في الداخل، ولغت النظر الى جهة غير تلك التي تتحمل المسؤولية.

الآن ونحن على أبواب الصيف، والصيف تمثل فترة خصب للقاعدة وللوهابية عامة، حيث يتدافع الوهابيون للتبليغ لمعتقدهم وتطرفهم في أصقاع مختلفة من العالم، وهناك برامج سنوية تعد للعرض، يساهم فيها خريجو (الجامعة الإسلامية) بالمدينة المنورة، ويتم تمويل كل العمل الدعوي من خزينة الدولة. وفي داخل الدولة هناك المعسكرات/ المخيمات التي تخصصت للقاءة، فإن السعوديين في الصيف يذهبون الى سوريا من السعودية ومن هناك يتسلسلون الى العراق.. وبدل ضيبتهم من السعودية، يقولون لا تذهبوا الى سوريا، في إشارة الى (إعلان براءة) مسبق مما يمكن أن يأتي من قبل السعوديين أنفسهم، مع أن كثيرا من السعوديين يخترقون الحدود السعودية نفسها باتجاه العراق وهي حدود طويلة بأكثر من ألف كيلومتر.

وقد سربت الحكومة السعودية مؤخراً من خلال المنتديات السلفية التي تسيطر عليها، او تلك التجدية المتعاطفة معها، سرية الكثير من المعلومات، فكان من بينها نصائح للوهابيين بأن لا يزوروا سوريا، لأن المخابرات هناك ستشجعهم وتجندهم وتدفع بهم للقتال في أتون العراق، أو أن هناك من يسعى لاختطافهم من الفنادق والشقق (هكذا!) والمساومة عليهم عبر فرض فدية يدفعها أهلهم، أو يتم تسليمهم من قبل المخابرات السورية لعملاء السي آي في السفارة الأميركية بدمشق، و (إلصاق) تهمة الذهاب للعراق من أجل (الجهاد).

والغريب في تلك التسيريات أنها لم تقل للوهابيين صراحة: لا تذهبوا الى العراق، ولا تقاتلوا فيه، ولا تشعلوا الفتنة أكثر مما أشعلتموها، بل ركزت التسيريات على مخاطر سوريا، وبالتالي: (جدوا لأنفسكم منفذاً آخر للعراق!)

العنف ويصدره ويفرقه؟ والدولة السعودية نفسها، تقوم بمثل ما يقوم به مشايخها، فهي لها (مناحتها) الخاصة بها، وتقوم على مفردات: (المملكة مستهدفة) و (شعب المملكة محسود؛ على ما هو فيه من أمن ونعمة!) و(العالم يتآمر علينا؛ الأميركيون، الإيرانيون، الصهاينة؛ ودول الجوار أيضاً: قطر!)

وحين يجتمع الشعور بالقلق والتآمر الخارجي عند أقطاب السلطة النجديين، بسبب تنامي حس الأقلية لديهم، ويسبب حيازتهم على كامل السلطة وهم لا يمثلون حتى مجرد ربع السكان، فإنهم يتضامنون على قاعدة الولاء الطائفي - السياسي. فال سعود يدافعون عن جرائم الوهابية في الداخل والخارج (آخر نموذج في الداخل: قتل رجال الهيئة لأحد المواطنين؛ وفي الخارج: محاولات التعمية على دور السعودية في دعم فتح الإسلام ووجود سعوديين يقاتلون هناك، وهو ما أكده السفير السعودي ووهابيته).

أما ما يقوم به السعوديون في الخارج: العراق مثلاً، فيتم تناسيه، ويتم آل سعود سوريا بتسهيل حركة الإنتحاريين الى العراق، في حين لا يسألون أنفسهم لماذا لم يستطيعوا ضبط آلاف من مواطنيهم للذهاب الى هناك، ومن الذي يحرض على ذلك، حيث لم يعقل إلا بضعة أفراد بتهمة التحريض، وكلهم ينتمون الى القاعدة، ولكن الجسد الوهابي لم يمس بسوء، لا من مشايخه ولا من مؤسساته.

ولكن حين تقع أحداث عنف في السعودية، يأتي الإعلام الوهابي ليركز على أن أجنبياً ما شارك في العملية، ويتهم الإخوان المسلمون بأنهم أساس البلاء وليس الوهابية، وأن النصيبة جاءت من فكر سيد قطب، وليس من فكر محمد بن عبد الوهاب! وهكذا يتم تحميل

النجديون من ذوي (عقيدة التوحيد الصافية) مضطهدون دائماً!

هذا ما يقولونه ويشعرون به حقاً، وهو ما أدى الى شياع عقدة الإضطهاد عندهم.

فالعالم كله يتآمر على (عقيدتهم الصافية/ الوهابية)!

والعالم كله (يعلم حق العلم) أنهم - أي الوهابيين - وحدهم من يتمسك بالإسلام (الصحيح)!

وأنتهم وحدهم دونما سواهم من يخيف العدو (الصهيوني والأميركي). أما البقية فمتآمرون، أو من ذوي العقائد الضالة - بمن فيهم حماس وحزب الله - الذين (إن) يكتب الله النجاح والفلاح لهم، لا في الدنيا ولا في الآخرة! كما أنهم وحدهم من يفهم (السياسة الشرعية) وتطبيقاتها من أجل الحفاظ على (مصلحة الأمة)!

وفق هذه الرؤية المترتبة على تلك المشاعر الراسخة في نفوس (أهل التوحيد).. يتناسى هؤلاء، كما قيادتهم السعودية السياسية، أن العالم كله يشكو من جورهم، وأنهم باتوا يهددون أكثر الدول العربية بالعنف الذي نقلوه اليهم، كما الفكر العنفي المتطرف الذي يمزق النسيج الاجتماعي فيها.

من يضطهد من؟ من الذي يرسل الأموال لدعم فكر التطرف والعنف والجماعات المتطرفة؟

من يرسل مقاتليه الى دول العالم ويعتبر أن لديه مهمة كونية في إصلاحها بالقوة؟

من يقوم بالتفجير والعنف والعمليات الانتحارية في أكثر من بلد عربي، ومن الذي يقرأسها؟

من يرسل الكتب والمطويات والأشرطة ويدير شبكات عديدة على الإنترنت تحرض على الفتن والقتل؟

أليس هم (حماة القضية، وأهل التوحيد النجدي)؟

أليس هؤلاء هم آخر من يحق له مجرد الحديث عن المظلومية طالما هم من يبتدئ



التعصب الطائفي جعلهم مطية السياسيين

## السذاجة السياسية لدى القاعدة والوهابيين

محمد شمس

محروقة ليو البارد:  
اقتلعوا مجائين الوهابية ومن يثق وراءهم



مبررات تحويل المتعاطفين مع الوهابيين إلى أعداء حقيقيين، كما حدث في الجزائر والعراق وأفغانستان وغيرها.

لأحد هذه الأسباب أو كلها، صارت قلوب الوهابيين أسهل للإستثمار السياسي، فهم قوة جاهلة متعصبة مجنونة لا تعي عصرها ولا تفهم أولوياتها، وتضع أهدافها الصغيرة والكبيرة على قدم المساواة من حيث الأهمية، وتتعامل مع المختلف كما المخالف في الأمر الثقافي كما في الأمر الكبير على حد سواء. لا غرابة إذن أن يركب فلول الوهابيين المستثمرون السياسيون. فعل ذلك آل سعود ولازوالا، وقعل ذلك الأميركيون في أفغانستان أثناء حرب الشيوعية، وفعلها الحريري مؤخرا في لبنان مع فتح الإسلام، ولربما فعل الأمر ذاته السوريون والجزائريون وغيرهم.

فالمجنون للقتال! هذا ليس قولنا، بل هو قول أمين الريحاني كتبه في بداية العشرينيات الميلادية حين زار ابن سعود في الرياض. قال بالتحديد في كتابه (ملوك العرب): (إن عنده - أي عند ابن سعود - لكل من الإخوان وطيفة ومقاما: المعتدل للخدمة، والمتساهل للتجارة والسياسة، والمجنون للقتال). ولقد دفع آل سعود بالمجائين الوهابيين ثانية للقتال، ولكن في أفغانستان، ثم لما رأوا أن لديهم مشكلة مع إيران: وجهوا جهود متفرقة ومجانينهم

الوهابيون. أي عقل وأي دين هذا الذي يبيع لأحدهم أن يقتر نفسه في حشد من الناس الأبرياء سواء كان ذلك في أفغانستان أو الرياض أو بغداد أو عمان.. وسواء كان الضحايا سنة أم شيعة أم غير مسلمين؟

أي عقل سياسي هذا، الذي لا يفكر في آثار مثل هذه الأفعال استراتيجياً عليه. كيف تستعدي الأكثرية الشيعية في العراق بتفجير الناس في مدارسهم وأسواقهم ومساجدهم. والأسوأ كيف لعائل يفقه في السياسة أن يفجر السنة العرب كما السنة الأتراك، في حين أن السنة العرب بالذات يشكلون الحاضنة للقاعدة؟!

انظر إلى السذاجة التي يفسر بها زعيم القاعدة في العراق (أبو حمزة المهاجر) الأمر. لقد قال في كلام مطول حول خلافة مع جمهور السنة العرب: (ألا تريدون أن نحكمكم بالإسلام؟! فهو يبيد استغرابه وجهله: لماذا يكرهنا المسلمون السنة؟! لقد حولت القاعدة العراق مرتعاً للعنف والحرب الأهلية، بين الشيعة والسنة، ثم بين السنة والسنة، ثم بين السنة والقاعدة وأتباعها؟

الوهابيون لا يفقهون في السياسة، بل هم - من خلال أفعالهم وما ينشر من تحليلاتهم - أجهل الجماعات والحركات التي ظهرت في هذا القرن. ربما يكون السبب دخولهم المتأخر فيها، وربما لتوسع دائرة المؤامرة في عقولهم، ولربما يسبب أن تحليلاتهم ليست سياسية بل عقديّة/ تاريخية صبت في قالب طائفي يتعامى عن الوقائع. ولربما هناك سبب غير هذا، وهو أنهم بعقليتهم المتطرفة يقسمون الناس إلى فسطاطين، وبالتالي لا مكان فيه للسياسة، بل للأيدولوجيا، والأيدولوجيا ليست متسامحة، وبالتالي تضيف لمعتقدنا

لا يوجد من هو أغبى من الوهابيين في المجال السياسي. ولا يوجد من هو أكثر منهم تساهلاً في تكفير الآخر.

ولا أكثر منهم استرخاءً للدم. وهذه من أهم صفات الخوارج في التاريخ الإسلامي. وكان المسلمون جميعاً يصفون الوهابيين بأنهم (خوارج) فيما كان الآخرون يصفون أنفسهم بـ (جنود التوحيد) (وجند الإسلام) ويرددون شعارهم في الحرب (هبت هبوب الجنة وينك يا باغيها)، وهم يهاجمون خصومهم بدون رحمة، فيقتلونهم كباراً وصغاراً ونساءً، ويجلسونهم عن أوطانهم، وينهبون ممتلكاتهم.

لكن من قام بهذا الفعل، وأسس أركان دولته على أساسه: (التكفير، وإباحة القتل للكفار، أي لمن هم غير وهابيين) وجد نفسه في مواجهةهم، أي في مواجهة جيش (جنود التوحيد) و (جند الإسلام) - (إخوان من أطاع الله) فغداً ولقيهم بـ (الخوارج) وقتلهم بتلك التهمة، التي قال جهيمان أنها تهمة يراد منها تخويف (الأرانب) أي المواطنين أنفسهم. وعاد استخدام لفظة (الخوارج) فأطلق على جهيمان وجماعته، ثم على (الصحويين) بداية التسعينيات الميلادية الماضية، ثم على ابن لادن وجيوب القاعدة، وهكذا!

ويبدو أن صفة (الخوارج) والتظنير لها من قبل السلطة وكتابها، لا يراد منه الربط الفكري مع الخوارج القدماء، بل يعني بالتحديد (الخروج على النظام السعودي). بحيث يصبح أن كل من يعترض على النظام قولاً أو فعلاً (خارجياً). لكن هناك قلة كتبت عن أوجه التشابه بين الفكر الوهابي والفكر الخارجي، وبين مستنجات المفكرين من الرجال ومواصفاتهم من حيث التطرف والعنف والتكفير.

المهم، لا يمكن أن يقوم (عادل) فضلاً عن أن يكون (عاقلاً مسلماً) بمثل ما يقوم به

اليها، ثم الى العراق حالياً بدعم من سلطان والجناح السديري، ثم الى لبنان على يد بندر. الساذجة السياسية المغرطة، مترافقة مع التعصب الأعمى، واعتماد الأدلة أساساً للتحليل، كانت الأساس في جعل الحركات العنقوية الوهابية - رغم تواصلها في المدى



الزمني - بمثابة نار سريعة الاشتعال، ولكن سريعة الانطفاء أيضاً. وهنا نود أن نشير الى طبيعة العقلية الوهابية المجنونة الجاهلة والمتعصبة من خلال تداعيات أحداث (قتح الإسلام). فالجميع أدرك الآن - وفي مقدمتهم الضحايا الوهابيون - بمختلف توجهاتهم القطرية - أنه تم الضحك عليهم من قبل الممول الحريزي، وقد كشفوا بأنفسهم في تصريحاتهم عن (الخدعة) التي تعرضوا لها. وحين قبض على عدد منهم، وجري التحقيق معهم، كان مذهلاً ضحالة تحليلهم السياسي. تلك التحقيقات وصلت للأميركيين والسعوديين والفرنسيين، وبالضرورة الى الصحافة. فكان هؤلاء المجانين قد جرى (تسمينهم) لغرض حرب مع حزب الله، وليس مع إسرائيل، ولكن الخلفية السياسية وراء تشكيلهم، جعلت مسؤولين في الخارج الفرنسية من اطلعوا على التحقيقات، حسبما نشر في الصحف/ الحقيقة الفرنسية - جعلتهم ينقلبون على أقيفتهم من الضحك.

ماذا قال المجانين تعصباً، والجاهلون سياسة؟ معظم المعتقلين أدلوا باعترافات تؤكد أنهم جاؤوا إلى لبنان لمقاتلة حزب الله

(الرافضي) و (المشروع الشيعي الإيراني) و (إحباط الإنفاق السري بين الله وإسرائيل لحماية حدودها الشمالية)؛ فهل هذا تحليل عقدي أم سياسي؟ إنه يكشف عن حقيقة أن التعصب الطائفي يعمي عن الحقيقة، وهذا النوع من الإعترافات يعتبر بمثابة فضيحة للوهابيين ومن يمولهم، الى حد أن مصدر فرنسي وثيق الصلة بقسم الشؤون السورية - الليبنانية في الخارجية الفرنسية تحدث الحكومة اللبنانية (أن تتجراً على نشر الاعترافات الكاملة لمعتقلي عصابة فتح الإسلام من أصحاب الجنسيات العربية). ربما لأن ذلك يفضح دور السعودية - الأمير بندر، ودور سعد الحريزي في تمويل المجموعة.

وأشار المسؤول الفرنسي: (بعض الاعترافات تشي بضحالة ثقافية وسياسية مذهلة، تجعلك محتاراً فيما إذا كان عليك أن ترثي لحال هؤلاء، أم تتقلب على قفاك من الضحك. فأحد المعتقلين السعوديين أقام التحقيق بأنه جاء إلى لبنان لمقاتلة حزب الله، الذي أبرم إتفاقية سرية مع إسرائيل، تقضي بافتعال حرب الصيف الماضي من أجل استقدام قوات الأمم المتحدة، لحماية الحدود الشمالية لإسرائيل). وثمة معتقل آخر (يحمل الجنسية السعودية أيضاً، قال في التحقيق مع الأمن اللبناني، إنه متأكد من أن حزب الله اتفق خلال الحرب مع إسرائيل على أن يطلق صواريخه باتجاه أماكن خالية في إسرائيل لكي لا تتسبب في الأذى، وطلب من الإسرائيلييين تدمير ما أمكنها من منشآت في لبنان، لأن السنة هم من سيخسر في إعادة إعمارها).

وقال المسؤول الفرنسي: (حين قرأنا محاضر التحقيق الأولية التي وصلتنا من بيروت، دخلت وزملانس في نوبة ضحك هستيرية، لنكتشف بعد قليل أن هؤلاء يستحقون الرثاء والعلاج النفسي أكثر من أي شيء آخر. فلديهم حالات مرضية ذهانية نموذجية تصلح للدراسة، وللأسف إن الاختصاصيين في الإرهاب لم يولوا هذا الجانب أي اهتمام).

المسؤول الفرنسي وصف في سياق متصل رئيس الوزراء اللبناني وحكومته، بأنهم مجموعة من (الدجاجالين) و (المعتوهين).. مضيفاً: (لقد اتفقوا مع الأمير بندر بن سلطان على الإعلان عن أن السعوديين الذي اعتقلوا في نهر البارد، سلموا أنفسهم قبل اندلاع المواجهات) في حين أن السفير السعودي كان

أول من أعلن عن مقتل أربعة سعوديين في مواجهات نهر البارد واعتقال آخرين. وتساءل المصدر نقلاً عن المسؤول الفرنسي: (هل وصل غباء السنيورة إلى حد أن يطلق تصريحاً من هذا النوع بعد ساعات على تصريح السفير السعودي؟ أو لم يقرأ أو يسمع الأخبار؟ كيف يصل بهم الأمر إلى حد نفي ما قاله السفير السعودي؟).

وكان الصحفي اللبناني وليد شقير، مراسل صحيفة الحياة الممولة من السعودية، والذي يعمل مع أوساط الأمير بندر بن سلطان وأجهزته الأمنية، كان أول من أنكر وجود قتلى أو معتقلين سعوديين على خلفية أحداث نهر البارد. وتبعه في النفي وزير الداخلية السعودي نفسه. وهذا ما جعل الفرنسيين يتأكدون من (وجود مجموعتين سعوديتين تعملان في لبنان معزلة عن بعضهما البعض، إحداهما تمثل الحكومة رسمياً، والثانية تعمل مع بندر وتتواطأ مع الحكومة وأجهزتها والصحفيين الملحقيين بهم لترويج الأكاذيب والأخبار في كل من صحيفتي الحياة والشرق الأوسط السعوديتين الصادرتين في لندن).

ويبقى أن هنالك بعض الجهلة من



بندر: أشعل الحريق في لبنان ولاتزال يخبو

السياسيين، الذين يغريهم استثمار الوهابية ضد خصومهم السياسيين، فإنهم بجهلهم لطبيعة الفكر الوهابي، تنقلب الدائرة عليهم. هذا ما حصل ويحصل مع آل سعود: وهذا ما حصل للأفغان الذين ذبحوا على يد القاعدة، وهو ما حصل للسنة في العراق، وهو ذات الأمر ما حدث مع فتح الإسلام التي انقلبت على صانعيتها. فمن يريد أن يستثمر النار ويجلبها إلى منزله؟!



## بعد فشل التغيير من الداخل الرسمي

# خيارات التغيير: ثورة، انقلاب عسكري، عنف وشغب مستمرين

هاشم عبدالساتر

فكري، على أن تحدد الجهة المنظمة نوعية اللقاء، ومحاور النقاش، ومستوى المدعوين، وهل معهم أجناب، والأعداد المتوقعة. كما اشترطت على الجهة المنظمة للفعاليات الثقافية والفكرية فرض حراسات أمنية مدنية خاصة، على أن تشرف على توزيع بطاقات الدخول للمدعوين، الضوابط الجديدة شملت أيضاً تهيئة القاعات بأجهزة المراقبة التلفزيونية للرصد والتصوير، وأن يكون على بوابات الخروج كاميرات فيديو لتصوير الداخلين والخارجين، وتوثيق المناسبة للرجوع إليها عند الحاجة!

### الانقلاب العسكري

التغيير عبر الانقلاب العسكري صعب وإن لم يكن مستحيلاً. وقد تحدثنا في العدد الماضي عن أحدث انقلاب عسكري جرى في السعودية، الأمر الذي يشير إلى انسداد وسائل التغيير الأخرى، فضلاً عن إشارته إلى شعور شرائح اجتماعية عديدة بالحاجة إلى تغيير من نوع ما يكسر حلقة الرتابة، ويعيد الحيوية للدولة، ويقضي على الفساد المستشري فيها. ولقد كانت الانقلابات العسكرية السمة الأبرز للتغيير في العالم العربي، وكان للملكة نصيبها، لكنها لسبب أو آخر لم تنجح حتى الآن، وقد اتخذت العائلة المالكة عدة إجراءات استباقية لمنع وقوع الانقلاب.

من بين تلك الإجراءات: إبقاء عدد الجيش صغيراً (لا يتجاوز في الوقت الحالي ستين ألفاً)، وإبعاده عن الأماكن المدنية في قواعد عسكرية معزولة حتى لا يتأثر بالقضايا المحلية. وتجديد الأسلحة. خاصة سلاح الطيران. من الذخائر، وأيضاً: تعيين أسراء على رأس القواعد والاستخبارات العسكرية، والدفاع الجوي، ودفع الأمراء ليكونوا طيارين عسكريين، ووضع بدیل عن الجيش في حال تمرده يعتمد على الاستفادة من قوات الحرس الوطني. فضلاً عن ذلك، القيام بحركة تبديل سريعة في قيادات الجيش لإجهاض أي تخطيط محتمل من قبل إقطاعيين، وإحالة كبار الضباط على التقاعد (المبكر) لذات

الشق السياسي ولا إلى الشق القضائي. أما موضوع ديمقراطية النظام، فمقابل الحديث الكثير الذي كان يجري سابقاً لتحفيزه، جاء الآن رجال وزارة الداخلية ليشوهوا معنى الإصلاح نفسه. مثال ذلك ما كتبه في (الوطن) في ٢٠٠٧/٦/٦، محمد معروف الشيباني من تشويه تحت عنوان: (ديمقراطية يريدون لها)، حيث جاء: (نريد ديمقراطية ركانزها الانتخابات وتداول السلطة. إنها مطالب نسمعها من بعض أحياناً. فلنختار بين واقعنا وواقع من سبقونا بذلك المطالب). وبعد أن يسرد ما جرى في العراق ولبنان (بسبب الديمقراطية)، وليس بسبب غيابها كما هو واضح، تسأل: (هل تلامنا الانتخابات الأحادية حيث الفوز دوماً له وله فقط ب ٩٧٪، أم يناسبنا التعامل مع الواقع؟ أم نحافظ على من يحكم ويحتكم إلى شرع الله وحده؟ هل نبتغي ديمقراطيتهم وانتخاباتهم، أم نفضل الساحة السعودية والمجالس المفتوحة فيحصل المواطن للملك ولأي أمير شاء؟). ويضيف منتصراً للملكية: (الفرق بين الملكيات والجمهوريات، أن الأولى تربي أسرها الحاكمة ابنها ليكون يوماً ما أميراً أو حاكماً أو ملكاً يخدم شعبه. أما الرئيس فالتبعية أن أبويه ربّاه ليكون مبدعاً في أية وظيفة. طبيباً أو محاسباً أو مهندساً أو أي شيء.. إلا أن يكون رئيساً أو حاكماً لاستحالة التفكير في احتمالاتها. فهل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون؟). كنا نعتقد أن مثل هذا الخطاب الباهت قد عفا عليه الزمن، لكن يبدو أن مثل هذا لن تجده في أي بلد في العالم، اللهم إلا في السعودية، ذات (الخصوصية) المزعومة.

الثانية. انكسار قضاء حرية التعبير بقوانين صارمة من وزارة الداخلية السعودية. وقد كان آخر القرارات ما نشرته (الجزيرة) في ٢٠٠٧/٦/٦ بعنوان: (الداخلية تحدد ضوابط الندوات الفكرية والثقافية) حيث جاء: (حدثت وزارة الداخلية عدة اشتراطات وضوابط لإقامة الندوات والندوات الثقافية والفكرية في مناطق المملكة، وتمثلت الضوابط في أخذ موافقة إمارات المناطق عند الرغبة في إقامة أي منشط ثقافي أو

لا يوجد رهان على تغيير سلمي يقوم به الأمراء السعوديون. فيعد وعود كثيرة منذ مطلع الألفية الجديدة، وبعد الإكثار من التصريحات التي تعد بالإصلاح السياسي والإقتصادي والقضائي، خاصة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، ساد الصمت الملكي، وتسلم زمام المبادرة أمراء العنف والقسوة (التيار السديري ووزير الداخلية)، فتمت تكسير الحركة الإصلاحية الوليدة بالإعتقالات والمنع من السفر والطرد من الوظائف وتضييق هامش الحريات الصحافية وحرية التعبير عموماً، إضافة إلى التشديد في غلق الديوانات، ووضع قيود شديدة على المحاضرات والندوات وغير ذلك.

لا توجد الآن أية وعود أميرية أو ملكية بإصلاح من نوع ما، ولا يوجد. من خلال الممارسة الرسمية. ما يشير إلى أن النهج الحاكم قد تغير في الأداء في مختلف المجالات القضائية والسياسية والإقتصادية والأمنية. وبإمكان المراقب بعد أن هدأت الضجة، أن يقيم ما جرى خلال السنوات الست الماضية على الأقل، فيما يتعلق بخطوات الانتخابات البلدية، وإنشاء بعض منظمات المجتمع المدني (برئاسة حكومية) كما هي الحال مع الجمعية الأهلية لحقوق الإنسان، وهيئة الصحافيين وأمثالهما. لن يصعب على الباحث اكتشاف حقيقة أن المنجز يقارب الصفر، إن لم يكن ما جرى يمثل ارتداداً عكسياً ليكون الوضع الحالي أسوأ مما كان عليه سابقاً، كون هذه الإجراءات التجميلية قصد منها الخداع ليس للشعب السعودي، بل للغربيين حلفاء النظام.

وإذا كان التغيير يعتمد في جانب منه على سوج دولي ضاغظ على الوضع المحلي والسياسيين المحليين من أجل إحداث نقلة تغييرية ما، فإن مثل هذه الضغوط تالتت نهائياً، وعاد الغرب، خاصة أميركا وبريطانيا إلى ممارسة الدعم العلني للديكتاتوريات في الشرق الأوسط، وبالذات حلفاء أميركا المعتدلين. وهنا نشير إلى مسألتين مهمتين:

الأولى. انخفاض مستوى التعبير عن دعوات الإصلاح الداخلي، وإذا ما ذكر فإنّه لا يتطرق إلى

الغرض.

إن تجربة الانقلابات العسكرية في التغيير غير مشجعة في العالم العربي، فضلاً عن أن الأنظمة العربية جميعاً، طوّرت جهاز مناعة لتفادي الانقلابات، فصار وقوعها أقل عدداً مما كان عليه سابقاً. وبالرغم من احتمالية وقوع انقلاب عسكري في السعودية، أو مشاركة الجيش في حركة احتجاج أوسع، إلا أن ضمانات نجاحه تبقى قليلة.

### الثورة الشعبية

ويقصد منها تحرك الجمهور بشكل واسع ومباشر في عملية التغيير، عبر المظاهرات والإضرابات والاحتجاج، بغرض إسقاط نظام الحكم. ولكن هذا الاحتمال شبه مستحيل الوقوع في السعودية، بالنظر إلى حقيقة أن السعودية بلد مفكك مناطقياً ومذهبياً وسياسياً وجغرافياً وبيئياً وحتى اقتصادياً. وبالتالي فإن الجماعات المنطقية والمذهبية والقبلية المشكلة للكيان لا يجمعها (هوية وطنية) يمكن أن تولد شعوراً جمعياً وبالتالي تحركاً سياسياً موحداً. خاصة وأن الانشقاقات الاجتماعية والدينية والمناطقية التي دأب آل سعود على تغذيتها والنفع فيها، مترافقة مع محاباة جماعية بعينها (نجد الوهابية). كل هذا يجعل من الصراع بين الجماعات بديلاً عن الصراع مع الحكم السعودي نفسه، وأن تتحول أية مواجهة بين آل سعود وحركة شعبية إلى دخول العامل المذهبي والمناطقي النجدي لصالح النظام. لهذا، فإن الثورة الشعبية غير واردة الوقوع، وبالتالي فإن الأكثر احتمالاً هو تفكيك السعودية، عبر ثورات محلية، لن تتم إلا عبر بوابة الحرب الداخلية مع النظام ونجد الحليفة والمحطية الرسمية.

### الشعب والعنف المستمرين

البديل عن إجراء التغيير السياسي التدريجي من قبل النظام، ومنعه أية محاولات للإصلاح سن خارج إطاره (السلوكي) هو تنفيس الاحتقان الشعبي على شكل موجات عنف أو شغب، ترتفع وتنخفض وتيرتها حسب سياسات النظام اليومية، وقدراته الفعلية على الأرض. وقد دخلت المملكة هذا الطور من عدم الاستقرار منذ بداية التسعينيات الميلادية، وتأكدت صعوبة الخروج منه إلا إلى وضع أسوأ بعد أحداث ١١/٩، حيث تفجرت أعمال العنف في العاصمة ومدن سعودية عديدة أخرى، مترافقة مع انقطاعات كبيرة لهيئة الدولة ما أثر على قدرتها الردعية، ولا تزال الأمور على هذا النحو. بيد أن بعض الحوادث

تشير إلى فلتان سيطرة الدولة في بعض الأحيان على أحياء معينة أو في مناسبات معينة، حيث يسيطر الشغب على الشارع ويتم التعدي علناً ويشكل فج على المارة ويعتدى على النساء دون أن تكون للدولة قدرة على إيقاف مثل هذه الأفعال.

نعم استطاعت وزارة الداخلية قمع المظاهرات ومنع انطلاقها في كثير من الأحيان، لكن الشغب يختلف عن ذلك. وفي الشهر الماضي حدثت مصادمات بين أهالي في مدينة العوامية ورجال الشرطة بالسلاح، وبعض الأسلحة المتوسطة، كما أُفيد عن اشتباكات في مناطق أخرى من المملكة بين رجال القبائل وقوات السلطة. كل هذا يدفع بنا إلى الاعتقاد بأن هيئة الدولة أخذت بالتآكل، وبالتالي سيتوسع مجال التحدي الشعبي لها وينتقل إلى الشارع (المضبوط بقوة هذه الأيام) ومن ثم ستكون المواجهة مفتوحة، وقد تتطور إلى توترات أوسع تقترب من (ثورات مناطقية).

ما لذي يميّز (الشغب) عن (الثورة)؟ وكيف تتطور الأحداث تبعاً لذلك؟

الثورة، يقصد منها الثورة الاجتماعية التي تستهدف التغيير بصورة راديكالية الفضاءين السياسي والاجتماعي، وهي: (سريعة، تتضمن تحولات غير معقدة في هيكلية المجتمع والدولة والطبقات، وترافق مع انتفاضات طبقية من الأسفل إلى الأعلى)(١). وهذا يختلف عن الانقلابات العسكرية التي هي بمثابة (ثورة سياسية) قد تؤدي إلى (ثورة اجتماعية) في وقت لاحق، أي بعد أن ينجز العسكر مهمتهم في إسقاط النظام، مثلما كان الحال في مصر والعراق عامي ١٩٥٢، ١٩٥٨ على التوالي. أما الشغب فيعرف مختصراً بأنه (اضطرابات عنيفة يقوم بها حشد من الناس)(٢).

أما الفوارق بين الشغب والثورة فيمكن ملاحظتها في النقاط التالية:

(١) من جهة إمكانية الوقوع، فإن الثورات نادرة الوقوع في التاريخ (٣)، وبالتالي لا تشكل الثورات ظاهرة يمكن دراستها بسهولة، خاصة وأن معظم الثورات لها خصائص فريدة من نوعها، سواء تلك التي وقعت في الغرب (فرنسا) أو المشرق (الصين، إيران) أو أفريقيا وأمريكا اللاتينية. أيضاً فإن الثورات، بلحاظ التاريخ الحديث، لا تقع إلا في البلدان غير المستقرة سياسياً، أو بتعبير آخر تلك الدول التي تفتقد الشرعية. في حين أن الشغب يمثل ظاهرة كثيرة الوقوع وفي كل البلدان الديمقراطية وغيرها من النظم السياسية.

(٢) من جهة الشرعية، فإن الثورات تشير إلى أزمة في شرعية النظام القائم، في حين أن وقوع شغب

لا يشير بالضرورة إلى فشل في الشرعية، اللهم إلا إذا تصاعد الشغب وتواصل. وعموماً فإن الشغب (يحدث في الغالب في المجتمعات التي تعتمد أنظمتها على القمع للحفاظ على النظام العام)(٤).

(٣) في التنظيم، فالثورات تختلف عن الشغب من جهة تطبيق الأولى لمعايير تنظيمية عالية للنشاطات المخطط لها، والتي تعتمد حسابات دقيقة لرد فعل النظام وسياساته. في حين أن الشغب عمل غير منظم ويعود ذلك إلى: (أ) جودة القيادة، ففي الثورات هناك قيادة معروفة أو مستترة لأسباب سرية، وهي قيادة مثقفة ولها اتصالها التنظيمي طويل المدى وتستمر بالنشطة الثورية. وفي الشغب ليس هناك قيادة واضحة، وعادة ما يكون أولئك الذين يشكلون مقدمة الاحتجاج في المظاهرات مثلاً أساس الشغب وقادته. (ب) أيضاً هناك اختلاف بين المشاركين في الثورة والمشاركين في الشغب، فالمشاركون في الثورات عادة ما يكونوا متعلمين، منضبطين، ويتصرفون بعقلانية، في حين أن المشاركين في الشغب غالباً ما يكونوا من ذوي التعليم المحدود، ومن الفقراء، ومن الذين يتبعون عواطفهم وليس خياراتهم العقلية. إن فعل الشغب غير مؤدب، أو لا يأتى بتأثيرات أيديولوجية، وفي كثير من الأحيان يتصرف المشاركون في الشغب وفق سجيتهم وتحقيقتهم لروبتهم لأهدافهم(٥)، وقد يقوم شخص في المقدمة الجميع بفعل واحد فيصنع جوّاً نفسياً يخطر فيه المشاركون بدون وعي. وفي الجملة فإن المتعلمين يمكن أن ينخرطوا في نشاطات سياسية ذات طابع تأمري من أجل تحقيق تغييرات راديكالية في النظام السياسي، في حين يقوم الأقل وعياً بالمشاركة في الشغب والإضرابات، إضافة إلى ذلك، فإن المشاركين في الشغب يتحسّم فكهم دوافع اقتصادية واجتماعية، أما المشاركون في الثورات (الثوار) فينحصر اهتمامهم في التفكير في كيفية حيازة السلطة السياسية(٦).

(٤) في الأهداف، تستهدف الثورة تغيير بنية النظام السياسي بصورة راديكالية، أي تدمير المؤسسات السياسية القائمة وإنشاء بديل لها من الثوار أنفسهم، كما يستهدفون تغيير الأيديولوجيا والثقافة والسياسات الداخلية والخارجية ونظام الطبقات الاجتماعية. ولهذا فإن التغييرات الجزئية التي تستهدفها الثورات تشرح حجم حذبتها وحجم استخدامها للعنف(٧). أما الاحتجاج الذي يتحول إلى شغب فإنه لا يستهدف تغييراً جذرياً، بل هو في الغالب رد فعل محدود على قرار أو شخص أو سياسة حكومية معينة (مثال ذلك، ثورة الخبز في مصر في ١٧ و ١٨



التفكير في الاستعانة بقوى خارجية لإشعال الإنتفاضة أو الشعب.

على عكس ذلك الثورات، فلها بعد دولي وإقليمي واضح، ولا يمكن دراستها على المستوى المحلي فقط، وإنما الإحاطة بالظروف السياسية الإقليمية والدولية. والثورات يعتمد نجاحها على تلك الأوضاع من جهة، كما أن لها تأثيرات إقليمية ودولية واسعة، وبالتالي فإن الثورات تلقى صدى واهتماماً من الجوار الإقليمي كما للنظام السياسي نفسه والتي تتأثر بالثورات بشكل مباشر(٨). بمعنى آخر، بالرغم من أن الثورات لها جذورها المحلية العميقة، فإنها لا يمكن أن تعتبر (شأنًا داخلياً) لا من جهة قيادات الثورة ولا أعدائها، خاصة وأن الثورات - في الغالب - بحاجة إلى الدعم السياسي واللوجستي من الخارج، بعكس الشعب.

(٧) استخدام العنف والتعاطف الشعبي. بالرغم من حقيقة أن الثورة كما الشعب يستخدمان العنف، فإن الثورات تركز في استخدامها للعنف على أهداف محددة، غالباً ما تتصل بمنظمات النظام السياسي وأجهزته الأمنية والعسكرية، وفي كثير من الأحيان يقوم الثوار بعمليات اغتيال في مرحلة من مراحل ثورتهم. أما الشعب فإنه في أكثر الأحوال يتعرض للممتلكات العامة وأحياناً الخاصة وفي كثير من الأحيان يتم إلحاق الضرر بالأبرياء، ربما لهذا السبب، فإن الشعب يستقطب تعاطفاً أقل من قبل الجمهور، وبالنسبة للثورات فإنها قد تلقى تعاطفاً أكبر من الأشخاص، ولكن دون المشاركة فيها. فالجمهور يوازن بين الأرباح والخسائر، وحين يجدون أن ثمن المشاركة في الثورة عالياً فإنهم لا يجدون حينها سوى التعاطف القلبي. وهنا يجب ملاحظة أن مطالب (الشعب) لها في الغالب وزن وتتمتع بمصداقية ودعما من الجمهور، ولكن لا يتم دعم الإحتجاج الذي يؤدي إلى شغب بصر بالأبرياء. (٨) وأخيراً، هناك فارق بين الشعب والثورة يتعلق بالعمر الزمني لكليهما. فالشغب حادث قصير العمر، بين ساعات وأيام، في حين أن الثورات قد تستمر لمدة طويلة، أشهراً أو سنوات.

#### مراجع:

1. T. Skocpol, State and Social Revolution.
2. Oxford University Press, The Oxford Popular English Dictionary (London 1998).
3. Ted Robert Gurr, Why Men Rebel.
4. Paul Cammack, David Pool & William Tordoff, Third World Politics: A Comparative Introduction, (Kent 1993).

فأزالوا نظامه وتوفي في المنفى. ولهذا أيضاً، فإن بعض الأنظمة تلتقف على الأمر وتتبادر بسرعة الإستجابة لمطالب الشعب أحياناً، وفي أحيان أخرى تمارس أقصى العنف، فإذا ما انتهت من ذلك قدمت (الجزرة) وأعلنت تراجعها. ومن هنا فإن الدول تنظر إلى أعمال الشعب كإشارات تحذير أولية على أن هناك خلل ما يجب إصلاحه في السياسة الحكومية. وفي بعض الدول مثل السعودية، يستهان عادة بالجمهور ويقدرته على تطوير أداة اعتراض تسجل حضورها في الشارع، لكن هؤلاء لا ينتبهون إلى حقيقة أن الجمهور نفسه - في حال انسداد التنفيس - تتطور لديه الحالة النفسية لحرق المراحل بانتاجه استخدام العنف، وهو ما يحدث فعلاً الآن. فقد تكون مطالب الجمهور واضحة - كما هي في السعودية الآن - إصلاح سياسي خفيف، وشيء من الخدمات الأولية، وإيجاد فرص للعمل، وبعض من حرية التعبير، لكن رفض هذا، أو القيام بعكسه، وحتى وإن لم يؤد إلى رد فعل سريع وصادم - مثلاً ضد انهيار سوق الأسهم - فإن الانحسار الداخلي للأفراد قد يكون جارفاً حاداً في أول فرصة يجدها أمامه، وقد يكرس للماء المحتجب. السود بعد تراكم زمني طويل.

في المقابل، فإن الثوار المختبئون بعيداً عن أعين السلطات، قد يشجعون الشعب لأهداف عدة: لإسقاط هيبة النظام السياسي، وممارسة الضغط على الحكومة المركزية ودفعها لتقديم تنازلات من نوع ما، أو حتى لدفعها لممارسة العنف ضد الجمهور لتحويل ولاءه عن النظام، وليكون الجمهور أرضاً خصبة لتجنيد المزيد من الأشخاص في صفوف الثورة. أيضاً يهتم الثوار بالشعب من جهة كونه يظهر ضعف النظام السياسي، ومنظّماته القمعية، الأمر الذي يزيد من الأنشطة المعارضة للسلطة دون الخوف من رد فعلها. أيضاً، قد يستهدف الثوار إشغال أجهزة الأمن وحرف اهتمامها عنهم وعن نشاطاتهم المنظمة.

(٦) العامل الخارجي، حيث أن الشعب ذا بعد محلي محض، أي ليست له جذور خارج الدولة، ولذا يمكن دراسته والنظر إليه على أنه محلي محض. فدوافع الشعب، كسما المشاركين والمشاغبين، كما التأثيرات التي يقومون بها، والنتائج المترتبة على الشغب كلها - بشكل عام - ذات طابع محلي. والشعب فوق هذا لا يستمد زخمه من عوامل خارجية، ولا يحتاج في الأساس إلى دعم خارجي، وهو يحدث بشكل مفاجئ في كثير من الأحيان كرد فعل سريع على سياسة أو حدث ما، بحيث لا يكون هناك وقت للحدث الذي تسيطر عليه حالة نفسية معينة أن يفكر في التخطيط لأنه بدون عقل قائد أساساً، ولا إلى

يناير ١٩٧٧ والتي وصفها السادات بانقفاضة الحرامية، ومثلها شغب البريطانيين ضد ضريبة الرأس في الثمانينيات الميلادية في عهد تاشتر، وما حدث في الأردن وتونس من احتجاجات على رفع أسعار بعض المواد الغذائية والمحروقات).

(٥) الشمولية والجزئية. فالثورة عمل شامل يستهدف تغييراً شاملاً، أما الشعب فعمل جزئي محدود ينتهي إما بتحقيق الهدف الجزئي أو التنفيس عن الإحتقان الآتي ضد سياسة معينة. لكن الشعب قد يصبح مقدمة للثورة. هذا يعتمد على الطريقة التي يواجه فيها النظام وقواه من الشرطة حالة الشعب، فقد يكون استخدام العنف بصورة حادة للشعب والمظاهرات في بدايتها خطأ مميّناً في بعض الأحيان، إذ بدل كسر العمود الفقري للعنف المدني، يتصاعد أكثر من حيث عدد الأفراد وينتشر إلى مدن أخرى. هذا ما تحكيه قصة انطلاقة الثورة الإيرانية - مثلاً - فالمظاهرات كانت ضد الإستهزاء بالخميني في صحيفة رسمية، فوجهت بالرصاص في قم، وانتقلت الشرارة وتواصلت مسيرة التظاهرات حتى تحولت إلى ثورة أطاحت بالشاه. وفي اميركا اعتاد المسؤولون الأمنيون عدم مواجهة الجمهور (الأسود غالباً) في اندفاعته الأولى وترك الجمهور ينفس عن نفسه من خلال الحرق وتدمير الممتلكات العامة لفترة ساعات أو حتى أيام (كما حدث في شغب لوس أنجلوس ١٩٩٤) إلى أن ينخفض منسوب الحساس، فتتدخل الشرطة وقواها وتكسر المتظاهرين والمشاغبين على حد سواء.

إن طريقة مواجهة السلطات للشعب محدد أساس لتطوره أو إلى انخفاضه. وليس هناك دليل على أن المواجهة الحاسمة بالعنف أو الاعتدال يفيد قضية دون أخرى. فأحياناً يكون تهاون السلطات سبباً في تطور الشغب، هذا يعتمد على كل حالة ويعينها وظروفها الاجتماعية. فمثلاً في السعودية، فإن قوات السلطة قد جرّبت ذات مرة الرصاص في مواجهة المتظاهرين في شهر محرم ١٤٠٠هـ فأدى الأمر إلى مظاهرات أخرى وإلى استيلاء حركة معارضة استمرت عقدين من الزمان وربما لازلت لها بقايا. ولكن السلطات نفسها اليوم لا تواجه الجمهور الشيعي في أيام عاشوراء، لأن نفسية الجمهور مهينة للصدام وللضحية بالذات، ولهذا ما أن تهدأ الأوضاع بعد انتهاء موسم عاشوراء الديني حتى تبدأ الاعتقالات والتحقيقات والسجون!

الشعب قد يطور أهدافه الجزئية إلى أهداف كلية، فكل ما طلبه الإيرانيون من الشاه اعتذاراً من صحيفة على كاريكاتير مسيء، ولكنه رفض ذلك، واستمر الصدام أشهراً عدة حتى أطاحت به الثورة، التي تحول شعارها إلى (الموت للشاه)

## مصر والسعودية

## تنافس على زعامة وصلت الى الحضيض

يجي مفتي



مناقشة في الإستعداد والإلتحاق

مصر تكوينياً هي المؤهلة لزعامة العالم العربي، المشرقي منه على الأقل. ويقول تكوينياً لأسباب ديمغرافية واستراتيجية أخرى لا علاقة لها بطبيعة نظام الحكم السياسي فحسب. فقد كانت مصر (زعامة) في العهد الملكي وهي لما تتخلص من الإحتلال، وكانت زعامة في عهد الثورة الناصرية، ولكنها تراجعت بعد وفاة عبدالناصر حتى وصلت زعامتها اليوم الى الحضيض.

والسعوديون من جانبهم قبلوا بادئ الأمر بالخضوع الى زعامة مصر، وقد توج ذلك زيارة الملك عبدالعزيز للقاهرة في الأربعينيات الميلادية، في إشارة الى مكانة مصر. ولكن سوريا والعراق كانتا دوماً تطرحان نفسيهما بديلاً لمصر في زعامة المشرق العربي، حتى في عهد عبد الناصر. لا ننسى هنا مباحكات عبدالكريم قاسم في العراق، ومباحكات البعثيين السوريين أثناء الوحدة المصرية - السورية. وقد ترك السوريون بالذات بصماتهم على خط عبدالناصر القومي، فقد كان يميل بادئ الأمر الى (الوطنية المصرية) قبل أن يتوسع الى (القومية العربية) وينظر لها.

أما السعوديون، فقد وجدوا مصر مركز العالم بالنسبة لهم، فقد كانت سبقتهم في كل شيء، علماً وفناً وسياسة وعسكرياً. بيد أن المال الذي بدأ يتدفق على السعوديين خاصة في الستينيات الميلادية وما تلاها، أعطى السعوديين دوراً إقليمياً أكبر، خاصة وأن نزعة الزعامة لديهم كانت عالية مشوبة بالتعالي العنصري/ المذهبي، كان قد عبر عنها الملك عبدالعزيز منذ العقد الثاني للقرن العشرين أمين الريحاني، وقال قوله المشهورة: (حنأ العرب) ولم يقلل بأن تكون رئاسة العرب إلا فيه ونريته!

وحين وقعت السعودية قبالة مصر الناصرية وحيارتها على المستوى الأيديولوجي والسياسي وحتى العسكري الذي كانت ساحته اليمن، لم يكسب الأمراء السعوديون أرضاً ذات أهمية، كان العراق لم يقبل بالخضوع لزعامة سعودية، كان هذا شأنه منذ أن وجدت دولة العراق عام ١٩٢٩ وحتى اليوم، وسوريا لم تكن ولا تزال لا تقبل بخضوع تام للسعوديين، رغم ضعف جناحها في عهد الأسد الأب بسبب وقوف مصر بل كل العرب

ضد رؤيتها للصراع مع إسرائيل، ولكن بشار الأسد بمجرد أن وجد له أرضاً صلبة بعد انتصارات حرب صيف ٢٠٠٦، شبه الحكام السعوديين والمصريين والأردنيين بأشباه الرجال! والحال نفسه كانت مع مصر الناصرية حتى مع هزيمة ١٩٦٧م، لم تكن لتقبل الخضوع لآل سعود.

برحيل عبدالناصر لم تتغير معادلات الزعامة، ولكن تحويل السادات الى خندق واشطن بشكل يشبه (العمالة) وذلك على يد رئيس الإستخبارات السعودية كمال أدهم، وعلى النحو الذي فصل فيه بالمعلومات والوثائق هيكل في كتابه (خريف الغضب)... وجد هنالك تحدّ لأن تكون مصر في عين الغرب بديلاً عن آل سعود، لكن السادات بقي تحت رحمة الرشاوى والمعونات السعودية زمناً الى أن جاءت زيارته لإسرائيل، فرأت السعودية تأكيد زعامتها وقبيلت بطرد مصر من الجامعة العربية.

أما في عهد مبارك، فلم يستطع أن يكون بديلاً عن آل سعود، بسبب ما لدى الآخرين من وفرة مالية، ومن توظيف حاد للدين في مشاريع أميركية مختلفة، وبدا أن التمايز بين البلدين، مصر والسعودية، قليلاً، وأن النفوذ السعودي في دول الخليج ولدى دول عربية عديدة أوسع من نفوذ مصر نفسها.

وبانهيار النظام العربي، خاصة منذ بداية

الثمانينيات الميلادية، واحتلال بيروت، بقي كرسى الزعامة شاغراً، يتطلع اليه كل من هب أو دب من الصغار، فيما كانت الدول الكبيرة مشغولة بمشاكلها الداخلية وبحروبها كما هي الحال مع العراق وسوريا وحتى الجزائر. ومع تهلل النظام العربي، كانت هناك عدة إطارات نفوذ للدول الكبيرة، ولكن لكل منها سياسته ومصالحه، دون أن يستطيع أحد أن يفرض نفسه قطباً أوحداً، لا السعودية، ولا مصر، ولا سوريا، ولا العراق ولا غيرها.

اكتشف النظام العربي الذي يعيش أزمة قيادة وأزمة تغيير وأزمة إصلاح وأزمة تنمية، وأزمات أخرى، أنه أقل من أن يواجه نفوذ إيران المتسارع، فضلاً عن نفوذ إسرائيل. وأضحى العالم العربي تبعاً لذلك مجرد محطة اختبار لمشاريع دولية أميركية وأوروبية، يخططونها يوماً، ويحلونها يوماً آخر، وآخر التقليلات كانت مشروع المعتدلين العرب، الذي تنصوي تحت لوائه مصر والأردن والسعودية إضافة لإسرائيل.. لمواجهة إيران وسوريا وحزب الله وحماس.

وحتى الآن فإن هذا المشروع بلا رأس واضح: إذ لا توجد زعامة حقيقية جذرية بالطاعة عدا الولايات المتحدة!

ومن هنا يأتي الحديث عن تنافس مصري -



توجه إدارة بوش انتقاداً إليها، بل قامت بغزو العراق، الدولة التي لا تربطها أي علاقة بالقاعدة وأدات - مثل إيران تماماً - تفجيرات سبتمبر.

### التنافس المصري السعودي

ومن وجهة نظر برادلي، فإن هناك صراع زعامة بين مصر والسعودية وله جذور عميقة في مستويات سياسية وإستراتيجية، كما ويعتقد بشي من المبالغة بأن نتائج المنافسة (يمكن أن تحدد مستقبل العالم الإسلامي بالكامل وليس العالم العربي فقط، لأن مصر تاريخياً تنتمي للبرابرية في السياسة، والعولمة في الثقافة، والاعتدال في الدين، والاختلاف في الرأي، وفي المقابل تنتمي السعودية السياسة المحافظة، والافتقار للمنخلة، وعدم الاعتدال في الدين وأحادية الرأي).

يعيد برادلي التنافس أو الصراع المصري السعودي إلى عهد محمد علي باشا الذي احتل الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر ودمر دولة الوهابيين الأولى، وهي المهمة التي أداها (بنجاح ساحق) وبالتالي قدم خدمة جليلة للإسلام لأنه حرر مكة من فئة متطرفة للغاية) حسب قوله. ولكن (لسوء الحظ) عادت قوة السعوديين من جديد، وتدعمت بعد اكتشاف النفط الذي (آدى إلى استخدام الأموال الوفيرة لنشر الوهابية في العالم الإسلامي كالنار في الهشيم، وقد نجحت بالفعل في اختراق بعض شرائح من المجتمع المصري عن طريق المصريين العائدين من هناك، وأعتقد أن الصدام الطائفي بين المسيحيين والمسلمين في المسيحيات يتزامن مع تدفق المصريين إلى السعودية للعمل. كان المصريون مسلمين ومسيحيين يعيشون في سلام لقرون عديدة، لكن الوهابية نشرت فكرة أن المسيحيين كفار، ويجب قتلهم إذا لم يتحولوا إلى الإسلام، ولا أعتقد أن مثل هذه لها أصل في الثقافة المصرية أو الإسلام المعتدل الذي يعتقد المصريون).

وتطرق برادلي إلى الصراع السعودي المصري في عهد عبدالناصر، ثم تقارب الطرفين في عهد السادات، ولكن الوضع اليوم هو التالي: (لا أعتقد أن هذا التنافس موجود بقوة بين مبارك وعبدالله لأن كليهما مشغول بأشياء أخرى، وكلاهما ليس مهماً على الإطلاق، وأرى أن التاريخ لن يذكرهما كأفراد عظميين. لكن تبقى المنافسة جوهرياً وأيديولوجية بين مصر ومؤسسة الأزهر السنّة المعتدلة والسعودية ومنهجها الوهابي المتشدد، وتاريخياً، مصر في هذه الناحية هي الأقوى لكن صعود السعودية في الفترة الحديثة تزامن مع تراجع مصر، خصوصاً بعد ارتقاء الأزهر في أعضان النظام العسكري. على المدى الطويل ستنتصر مصر مجدداً، وعلينا فقط أن ننتظر حتى ينتهي النفط من (السعودية).

جزورها).

أيضاً رأى برادلي أن شعاع الحرب على الإرهاب أفاد العائلة المالكة التي تقوم (بقمع المعارضين لها بدعوى حماية الأمن القومي للبلاد، وتعرض الليبراليون السعوديون لنفس القمع الذي تعرض له الإرهابيون، وفي هذا الاتجاه يمكن القول إن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، أفادت الأسرة الحاكمة وساعدتها على الإطاحة بالمعارضة، وقد انتهجت كل الأنظمة العربية نفس الاستراتيجية بل إن أمريكا نفسها فعلت ذلك، لكن تأثيرها السلبي ظهر بوضوح في المنطقة العربية لعدم وجود ديمقراطية من الأساس فيها).

### واشنطن والقاهرة والرياض

مصر والسعودية خاضعتان لواشنطن. لا شك أحد في ذلك، لكن البعض يرى أن مصر تتأخر بأمريكا في حين أن السعودية تتأخر ولكنها تؤثر أحياناً. برادلي يرى أن النظام المصري كشف كل أوراقه لواشنطن ونفذ كل ما تطلبه أميركا منه منذ السبعينيات مقابل المعونة، وبالتالي لم يعد للنظام المصري (كاردار رابحاً) في حين أن الأميركيين يدركون أن ذلك النظام (مثل كل الأنظمة المستبدة لا يهتم سوى ببقائه في الحكم). السعوديين أبقوا بعض أوراقهم بالرغم أنهم مستبدون مثل النظام المصري، ولكن لا زال يدهم ورقة النفط، وورقة الإسلام التي تستخدم في قضايا العراق وفلسطين. ومع هذا يرى برادلي أن كلمات أو ضغوط

الملك السعودي على واشنطن (غير قوية أو ذكية، ولم تأت بنتائج، ولكن النقطة المهمة أنه لا أحد يعلم بالفعل إلى أين تسير الأمور داخل البيت الحاكم. وعلى عكس النظام المصري، فإن الحكام السعوديين جديون للغاية في إبقاء الأمر غامضاً، وجعل الجميع يفكرون فيما سيحدث، وبكلمات واضحة أقول إن النظام السعودي أستاذ في فن الدبلوماسية الدولية، وزيادة

على ذلك قال برادلي أن السعوديين أقاموا علاقات شخصية مع الرؤساء الأميركيين، ساعدت على تخفيف الضغط عن السعوديين، بعكس علاقة مبارك. ويضرب مثالاً على ذلك بما جرى بعد 9/11 (فعلى الرغم من أن من منغذي الهجوم السعوديون، وقيام السعودي أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة بتنظيمه وتبني القاعدة نفسها للفكر الوهابي المتطرف الذي يعتقد فقط أقلية من المسلمين، لكن يرعاه آل سعود المتحكمون في وسائل الإعلام بالشرق الأوسط. فإنه تم احتواء موجة الغضب ضد الأسرة الحاكمة في المملكة، ولم

سعودي على النفوذ والزعامة، مجرداً من معانيه. فالزعامة تحتاج إلى رجال وطنيين مخلصين، وليس إلى أتباع أقرب إلى العملاء منهم إلى رؤساء الدول. وتحتاج إلى سياسات وتخطيط، وتحتاج إلى قرارات جريئة وإصلاحية شاملة، كما يتم تصنيع نموذج للزعامة في مجالها السياسي والتنموي. وكل هذه الدول التي تعتبر نفسها (زعامة) لا تمتلك مؤهلات الزعامة، لا من حيث قيادتها ولا سياساتها. وبالتالي على ماذا يتصارعون ويتنافسون؟ هل على المزيد من التنازلات لإسرائيل، أم على المزيد من الخضوع لأمريكا وسياساتها (في مكافحة الإرهاب) أو (مكافحة الأنظمة المارقة) أو على (بيع ما تبقى من فلسطين) وما تبقى من (خيرات الأمة)؟

الخبير البريطاني، جون برادلي، الذي كتب كتاباً عن السعودية، تحدث عن السعودية ومصر، وما يتعلق بمكانتهما ومستقبل نظاميهما، وصراعهما على النفوذ، فقال في مقابلة مع (المصري اليوم) بأن لا اختلافات بين عهدي فهد وعبدالله (فالاستبداد قائم ومستمر، وعندما كان عبدالله ولياً للهد قبل عشر سنوات، قال كثيرون إنه سيكون إصلاحياً عندما يتولى الحكم، إن مؤيديه وأنصاره هم الذين روجوا لذلك). وأضاف بأن التسعينيات شهدت حديثاً عن الحاجة إلى الإصلاح، خاصة وأن الوضع الديمغرافي والاقتصادي بدأ بالتغير، وزادت نسبة الفقر والبطالة. وقال أنه ليس الفقراء ودهم من يكره العائلة المالكة، بل حتى الأغنياء، الذين يرونها



الأزهر هل يستطيع تجديد الوهابية؟

قاسدة ومتعنتة (وفي مناطق مثل الحجاز وعسير والشرقية لا يزال الأهالي يعتبرون آل سعود قوة احتلال استعمرتهم بالقوة وفرضت عليهم الوهابية).

ومن وجهة نظر برادلي فإن آل سعود فاسدين، ولكن الملك هو الأقل فساداً وتطرفاً من سابقه. وأن الثروة النفطية المتزايدة تعطي فرصة لتحسين الوضع الداخلي، واعتبر استخدام المال طريقة سعودية في مواجهة الأزمات، ولكنها (إستراتيجية سطحية ولا تحل المشاكل فعلياً، ويمكنها أن تساعد فقط على كسب الوقت، وتأجيل حسم الأمور من

من أفغانستان الى لبنان

## نجد وتصدير يوتيبيا (الإمارة الإسلامية)

سعيد الشريف

تفتت أنوية الإمارة الإسلامية في العقد الأخير من قندهار أفغانستان، وامتدت إلى أنبار وديالى العراق، ورفقة سوريا، وغروزي الشيشان، وقبائل الجزائر وأخيراً طرابلس لبنان.. نماذج تستعيد نظام الإمارات التي تشكلت في التاريخ الإسلامي داخل الخلافة العباسية، ومكّنت إنشقاقات داخلية في عملية بعثة للكيان الكبير، ولكنها اليوم تتم في إطار الدول القطرية كتعبير احتجاجي على تكوين الدولة وتهديد لمصيرها، فيما يتلبس التمرد عليها مفهوم إعادة تشكيل الأمة الإسلامية على قاعدة الخلافة بعد أن تضررت إمكانية إصلاح نظام الخلافة، وقد يشكل هذا التمرد المتعدد مؤشراً على الانقسام العميق داخل المجتمعات الإسلامية على قاعدة أيديولوجية، حيث بدأت الجماعات ذات اللون العقدي المتماثل في إقامة كيانات مستقلة تقيم عليها سلطاتها، بمعزل عن المركز، وربما تمهيداً للانقضاض عليه في وقت لاحق، أو إجباره على افتقاء املاءاته.

أتباعه المتأخرون عن نهجه التغييري، فنفخوا عنه مبادرته بالتكفير، أو العدوان على المناطق الأخرى، ولكن كتابات الشيخ بن عبد الوهاب والمؤرخين لسيرته الفكرية والسياسية تعطي ملامح واضحة لرويته وموقفه الأيديولوجي من المخالفين له، وقد ذكر ابن غنام بأن الشيخ محمد بن عبد الوهاب بايع الأمير محمد بن سعود على الجهاد، في مبتدأ وصوله إلى الدرعية، وقد وعده بالنصرة والجهاد. ولم يكن ذلك الوعد ممكناً لو لم يكن مؤسساً على رؤية عقيدة مستمدة من عقيدة (الولاء والبراء)، أي الولاء للمسلمين والبراءة من الكفار والمشركين، القسمة التي اكتسبت معنى خاصاً لدى الشيخ محمد بن عبد الوهاب، حيث يكون المسلم من اعتنق تعاليمه والمشرک من نبذها أو تخلى عنها، حيث أباح لأنصاره غزو المناطق المجاورة وقتل رجالها وسبي نساءها ومصادرة أموالها.

### المانوية الوهابية

قدّر للمشروع السياسي الوهابي أن يتوقف نجاحه على قسمة أيديولوجية ذات طبيعة مانوية، تغلق العالم إلى معسكرين: مسلمين وهم العصبة المؤمنة بتعاليم الشيخ محمد بن عبد الوهاب، والكفار من أهل الكتب وغيرهم والمشركين المرتدين إلى الجاهلية الأولى من المسلمين. وكانت القسمة هذه تقضي بالحرلة النفسية والأيديولوجية وتالياً الجسدية عن (المجتمع الجاهلي)، في شكل من أشكال التمرد السلمي في مرحلته الأولى تمهيداً لتأهيل نواة المجتمع المضاد، الإسلامي، المتشبع بتعاليم التوحيد وفق التفسير الوهابي.

ونجد أن فكرة تكفير المجتمع التي ألصقت بالسيد قطب كما ورد في كتابه الشهير (معالم في الطريق) أو تفسيره (في ظلال القرآن)، تبدو متأخرة بنحو قرنين عن الأفكار الأولى التي أطلقها الشيخ محمد بن عبد الوهاب، والتي نجدها اليوم متجذرة في أدبيات وسلوك الجماعات المنبعثة من (شبكة القاعدة) والتي تأخذ سميات مختلفة، تشرت هذه الجماعات عقيدة (الولاء والبراء)، وجسدها من خلال عزلة نفسية وأيديولوجية وجسدية عن المحيطات الاجتماعية التي نشأت بدخلها، تمهيداً للإنتقال عليها وضئها إلى (الإمارة الإسلامية).

ونقلت إلى أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب طوّر فكرة الخروج لدى الشيخ

بمعيد هذا التحول الخطير في المشهد السياسي الحالي إحياء التجربة السعودية الأولى، حيث أقامت الوهابية إمارة لها في الدرعية وسط الجزيرة العربية وانطلقت في مشروع سيطرة على منطقة نجد ثم تمددت تحت ذريعة نشر الدعوة، وتطهير باقي المناطق من عبادة الأوثان، والشرك، والشعوذة والسحر، لتقضي إلى ابتلاع باقي المناطق.

فبعد أن استقر الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الدرعية في منتصف القرن الثامن عشر، بدأ في استقطاب وحشد الأتباع الذين فتحوا الطريق أمام تحالف تاريخي عقد بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والحاكم محمد بن سعود، وكان الأخير يحلم بمشروع عسكري طموح، للسيطرة على إقليم نجد.

قبل نزوحه إلى الدرعية، كان الشيخ محمد بن عبد الوهاب يتمتع بحماية عثمان بن معمر، أمير العيينة، الذي طرده منها بطلب من أمير بني خالد سليمان بن محمد الذي كان يزوده بالمساعدات ويؤمّن له طرق التجارة، وهو أمر لم يغفره الشيخ محمد بن عبد الوهاب لاحقاً لعثمان بن معمر، فيما يرجع باحثون آخرون السبب إلى الممارسات الاستغزازية التي قام بها الشيخ ابن عبد الوهاب، حين أقدم على تنفيذ حد الرجم في امرأة، وكان يميل إلى تحويل العيينة، مسقط رأسه، إلى نواة إمارة إسلامية عبر تطبيق الشريعة.

كان انتقال الشيخ بن عبد الوهاب من العيينة إلى الدرعية بعد توافقه مع حاكمها على تقاسم السلطتين الزمنية والدينية، تجسيدا لمفهوم الهجرة وإيماناً بإقامة (دار هجرة وإسلام)، وأوحى إلى أنصاره بالهجرة إليها، الذين تقاطروا مئتي وثلاث ربيعاً إلى الموطن الجديد، الذي سيكون قاعدة انطلاق مشروع الإمارة الإسلامية. وبطبيعة الحال، لم تتم تلك الهجرة بصورة سلمية، فقد اكتسبت مشروعيتهما وزخماً الأيديولوجي من واقع أزمة عاشها الشيخ بن عبد الوهاب في علاقاته مع المحيط الاجتماعي الذي كان يعيش فيه. ويحلو للمؤدّج الوهابي أن يصور نزوح الشيخ بن عبد الوهاب وأنصاره من العيينة إلى الدرعية بوصفها هجرة دينية، على غرار هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه من مكة إلى المدينة.

وهكذا، وجد الشيخ بن عبد الوهاب في الدرعية ملائمةً آمناً لشخصه وأنصاره وأيضاً مشروعه السياسي، وبقي هناك يغذي أنصاره بتعاليمه الجديدة، ويكتب على طريقة النبي المصطفى الرسائل إلى رؤساء القبائل والبلدان وكذلك العلماء وبعث الوفادات إلى المناطق بدعوهم للإنضمام تحت لواء دعوته، محتوثاً بعقيدة أن ما هم عليه باطل ولا بد من إصلاحه. وقد دافع



إبن تيمية ليرفعها بمشروع سياسي طموح يتعزز بتوسعة إطار (التكفير) بحيث يستوعب المجتمع، ويسقط مفهوم وحدة المجتمع القائمة على وحدة السلطة، إذ أن الوجدتين بانتاتا من المنظور العقدي عقيمتين وباطلتين من المنظور الشرعي، ولابد من إحداث تغيير شامل، بما يخلي مسؤولية الداعية من الوقع في محذور (الخروج عن الجماعة)، إذ ليست الأخيرة مؤسسة على مفهوم التوحيد، وبالتالي فإن لا طاعة ولا جماعة تُلزَمُ الأتباع.

يضعنا ما سبق في التورخة التي يضعها التيار السلفي الجهادي لنكبة الأمة الإسلامية التي لم تقع، في حسابات الوهابية والجماعات السلفية الجهادية التي تبنت مشروع (الإمارة الإسلامية)، في ٥ حزيران ١٩٦٧، حيث خسر العرب الحرب مع الدولة العبرية بطريقة مهينة، وسقطت الضفة الغربية وسيناء والجزولان تحت الاحتلال الاسرائيلي، كما لم تقع في ٢٤ مارس ١٩٢٤، أي يوم إعلان نهاية الخلافة العثمانية، التي لم تكن تحظى بالدمعة الإسلامية في الأدبيات السلفية الوهابية، بل تعود إلى مرحلة سقوط بغداد، عاصمة الخلافة العباسية، في ٤ صفر سنة ٦٥٦هـ / ١٠ فبراير ١٢٥٨م. فهذه الجماعات تستلهم من الشيخ ابن تيمية تعاملها الدينية ورواها الأيديولوجية والسياسية في اعتبار سقوط الخلافة العباسية، نكسة للنموذج التاريخي للدولة الدينية المثالية التي تتطلب إعادة تشكيل الأمة الإسلامية على قاعدة تطبيق الشريعة الإسلامية وفق الإجتهاادات الخاصة بالمدرسة الحنبلية التي يمثل ابن تيمية أول وأبرز مطوريها.

لاشك أن تعاليم ابن تيمية مثلت مصدر إلهام للشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي وظّفها في صوغ منهج إنقلابي في التغيير، يقوم على تحويل القوة إلى عنصر تمكيني وحيد في انقضاء الامامة، فمن حاز على الغلبة بات حاكماً شرعياً، بصرف النظر عن الوسائل التي أفضت، طالما أن الغلبة تكون مبدلاً لإقامة الحكم الشرعي. فقد تساءل بإستغراب زعيم تنظيم القاعدة في العراق أبو أيوب المصري أو أبو حمزة المهاجر في كلمة إلى الشعب العراقي (نشرت في ١٧ مايو ٢٠٠٧): (فهل يضركم يا عباد الله أن نحكمكم بالإسلام؟). فهذه الجماعات تحمل السلاح للفرج على المجتمع والدولة معاً لإقامة (الإمارة الإسلامية)، وقد أجاز ابن تيمية الخروج على الإمام الذي لا يمثل للشريعة.

وهنا لفحة تيولوجية ضرورية، إذ تلغت إلى جوهر الفكرة المركزية لدى ابن تيمية بخصوص السلطة الشرعية، ونذكر بأنّه ولد بعد سقوط الخلافة العباسية أي في سنة ٦٦٦هـ، ما يعني أن المشروعية الدينية والتاريخية سقطت بسقوط بغداد، ولذلك لم يجد ضيراً في نشوء كيانات متعددة حتى داخل الدولة الواحدة، بما يؤسس لفكرة التمرّد والخروج عليها، وكان يرى الخروج على الحاكم غير الملزم بتطبيق الشريعة.

وربما تكون هذه الفكرة قد نهبت الشيخ بن عبد الوهاب الذي ترك حفنة قليلة من الكتابات ذات الطبيعة العقيدية المبحوثة سابقاً، لاستدعاء تراث الإمارات في تاريخ الخلافة العباسية، حيث يتوارث الشغال - الخلافة خلف الواقع - الإمارة التي تتحول إلى قاعدة حاكمية، ينطلق منها إلى إقفاء الرؤية العقيدية الحنبلية في التعضيد المفتوح لموقعية الحاكم بوصفه إماماً مطلق الصلاحية والسلطة. يقول الشيخ ابن عبد الوهاب: (الأئمة جميعون من كل مذهب على أن من تغلب على بلد - أو بلدان - له حكم الإمام في جميع الأشياء ولولا هذا ما استقامت الدنيا، لأن الناس من زمن طويل قبل الإمام أحمد إلى يومنا هذا ما اجتمعوا على إمام واحد...) (أنظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية، ٢٣٩/٧).

ومع ذلك، وبالرغم من أن الشيخ بن عبد الوهاب يسيغ، نظرياً على الأقل، أهمية مستقلة لموقع الإمام/الحاكم، إلا أنه لم يجسده على أرض الإمارة التي أقامها في الدرعية. فقد تقصص بصورة منفردة دور الإمام/الحاكم، ولربما هو ما يستحضره علماء التيار السلفي الحالي، من بينهم الشيخ ناصر العمر، الذي كتب عن خضوع الأمراء لولاية العلماء، في تأصيل لنقاش دار بين الشيخ عبد الله التركي والملك عبد الله العام ٢٠٠٥.

وقد كتب عثمان بن بشر في (عنوان المجد في تاريخ نجد) عن سلطة الشيخ

ابن عبد الوهاب بقوله (إن الحل والعقد والأخذ والعطاء والتقديم والتأخير كان بيد الشيخ، ولا يركب جيش ولا يصدر رأي من محمد (ابن سعود) وعبد العزيز، إلا عن قوله وأياه)، وحتى بعد فتح الرياض، وتقلع الشيخ بعض الصلاحيات إلى الأمير عبد العزيز بن محمد بن سعود، إلا أن ذلك لم يخف من سلطة الشيخ، فما كان يقطع عبد العزيز (أمرأ) دونه ولا ينفذ إلا بإذنه)، بحسب ابن بشر، وذهب مؤلف (لمع الشهاب) مذهبه.

لاشك أن هذا التحول المفاجيء في ميزان القوة لصالح الشيخ ابن عبد الوهاب يمكن إرجاعه إلى الوجود المأمولة من مشروع الدولة، وخصوصاً بعد أن نجح في أسلمة الدرعية وتحويلها إلى (دار هجرة) لتكون مقلاً لكيان كبير. وفيما وافق الأمير على التخلي عن ثنائية السلطة في المرحلة الأولى، فإن هذا القسم قد تحللت بصورة نهائية في الدولة السعودية الثالثة، وهو ما جعل علماء المدرسة السلفية يعبّرون بحسرة، في مناسبات عدّة، عن ضياع مجد كان قد بشرت به تجربة مؤسس المذهب، فيما تسعى الجماعات السلفية المسلحة المشتقة من القاعدة إلى إعادة الحلم، عبر تأسيس نظام (الإمارة الإسلامية) التي تتجود فيها السلطان الروحية والزمنية.

في التجربة السعودية الأولى، وفي ظل كيناس إماراتية متماسكة في منطقة نجد، كان الشيخ محمد بن عبد الوهاب بمسعى الحاجة إلى (إقليم) يقيم عليه إمارته الإسلامية، ويتقوى بها لنشر دعوته وبسط سيادته والتمدد إلى المناطق المجاورة. لم يكن أمامه سوى إبرام تحالف مع أمير محلي ومبايعته على النصرة والجهاد، وبينما كانت محاولة التحالف مع أمير العيينة عثمان بن معمر فاشلة، حقق التحالف مع أمير الدرعية محمد بن سعود هدفه بسهولة. وكان الشيخ بن عبد الوهاب لجأ إلى بيت أحد أنصاره في الدرعية، بعد أن طرد من العيينة، ولم يكن أمير الدرعية على علم بقدمه. وقد بارز صاحب البيت الشيخ عبد الله بن سويلم إقناع أخوة أمير الدرعية وزوجته بمفاتحة الأمير بزيارة الشيخ بن عبد الوهاب كموقف رمزي وإشارة إيجابية إزاء قدومه وترحيباً به وتأييداً لدعوته. وافق الأمير على طلب أخوته وزوجته، وقام بزيارة الشيخ بن عبد الوهاب، ونقل عنه قوله له (إن هذا دين الله ورسوله الذي لا شك فيه، فأبشر بالنصرة لك ولما أمرت به والجهاد لمن خالف التوحيد). ورد عليه الشيخ: (وأنا أبشرك بالعز والتمكين والنصر، وهذه كلمة التوحيد التي دعت إليها الرسل كلهم، فمن تمسك بها وعمل بها ونصرها، ملك البلاد والعباد، وأنت ترى نجد كلها وأقطارها أبطقت على الشكر والجليل والفرقة والإختلاف، والقتال لبعضهم بعضاً، فأرجو أن تكون إماماً يجتمع عليه المسلمون وتريتك من بعدك). فطلب ابن سعود من الشيخ المبايعه، فبايع الشيخ على ذلك، وعلى (أن الدم بالدم والهدم بالهدم)، وعلى أن الشيخ لا يرغب عنه إن أظهره الله.

وبالرغم من التحفظ على الصيغة التي نقلت عن طبيعة الإنفاق الذي تم بين الشيخ والأمير، حيث لا مصادر زهنية تؤكد هذا النص، فضلاً عن كونه يتعدى، بحسب فحواه، على البوتيقا الدينية المثالية، وحيث لم ينقل هذا كونه عن شهود حضروا اللقاء، ولم يسجكه طرفاً الإنفاق إلا أنه كان ينطوي على مخطط إستراتيجي كبير، بكتلت أخرى، ومهما يكن إنضباط وتماسك النص، فإن التحالف بين الشيخ والأمير كان تاريخياً، كونه مهد السبيل لإقامة إمارة إسلامية وتالياً دولة دينية يتقاسم سلطانها الشيخ والأمير، حيث يزود الشيخ السلطة بالمشروعية الدينية فيما يزود الأمير الشيخ بالقوة والحصاية.

وقد مهد التحالف الديني السياسي إلى تأسيس نواة كيان جيوبوليتيكي موحد، أقام عليه الشيخ محمد بن عبد الوهاب إمارته الإسلامية، حيث طلب محمد بن سعود من الشيخ بعدم مغادرة الدرعية، خشية انقراض عقد التحالف، ووافق حاكم الدرعية على تطبيق الشريعة الإسلامية وفق رؤية الشيخ ابن عبد الوهاب، الذي قبل البقاء بالدرعية على أن يتخلى الحاكم عن فرض الضرائب على السكان، بعد أن وعده الشيخ بالحصول على مغنم كثيرة من الغزوات التي يجري الإعداد لها على المناطق المجاورة، على أساس أن الأخيرة مأهولة بالمشرّكين الذين تجوز مصادرة أموالهم وممتلكاتهم، بوصفها غنائم حرب.

## الإمارة الإسلامية التجديدية

المدرسة الوهابية بسبب القطعية بين الملك والدين، أي سقوط مشروع (الإمارة الإسلامية)، وحوال العلماء المتحدرون من آل الشيخ إحياء تجربة الإمارة الإسلامية إلا أن الصراع على السلطة داخل البيت الحاكم وغياب شخصية كاريزمية حاسمة أحبط محاولات العلماء، وهو ما نبّه الملك عبد العزيز إلى ممكن الخلل الجوهري الذي أفنى مشروع الإمارة الإسلامية، الأمر الذي دفعه إلى توفير ضمانات إضافية. وقد أنعش ظهور عبد العزيز على المسرح السياسي في الجزيرة العربية في بداية القرن العشرين تطورات علماء الدين في نجد، حيث ما لبثت الأخيرة تشهد فصول تجربة جديدة لولادة (الإمارة الإسلامية) والتي أخذت منحى تصاعدياً بعد احتلال الرياض العام ١٩٠٢ على يد عبد العزيز وأنصاره بدعم من حاكم الكويت.

تبلورت فكرة (الإمارة الإسلامية) بعد إنشاء أول هجرة في ديسمبر ١٩١٢ في الأوطان التي وصفها ديكسون بـ (وكر صغير للوهابية)، والتي ضمت المحاربين الجدد الذين خضعوا لدورة أبيديولوجية على تعاليم الشيخ عبد الكريم المغربي، وبدأت حركة الأخوان تأخذ شكل التنظيم العسكري تحت قيادة المغربي ثم فيصل الدويش، زعيم قبيلة مطير، ونظمت سلسلة غزوات على المناطق المجاورة، في سياق إقامة (إمارة إسلامية)، فكان الأخوان يرفضون الإنصاف لأية سلطة من خارجهم، وقد أثار ذلك هواجس عبد العزيز الذي أعجب بالروح القتالية لدى عناصر الحركة خصوصاً بعد استيلائه على الأحياء العام ١٩١٣، حيث كان الأخوان على استعداد لمواصلة القتال إلى حيث تصل خيولهم، فكان عبد العزيز قد وضع رهانه العسكري على كامل هذه الحركة بشرط ألا تنقلب على حكمه، وألا تمضي إلى حيث تؤدي إلى تهديد تحالفاته الخارجية، أو إثارة القوي الدولية (العثمانية والبريطانية بصورة خاصة)، وهي أخطاء أدت إلى إنهيار التجربة السعودية الثانية. ونلحظ بعد سقوط الأحياء أن عبد العزيز بدأ يتقمص شخصية السياسي مع مسحة أبيديولوجية باهتة، خصوصاً وأنه خشي بأن يكون غزو الأحياء مغامرة عسكرية، وخشي من رد الفعل البريطاني بدرجة أساسية، فهو وسط جيشه المعقاني إماماً للمسلمين، ولكنه رجل سياسة حين يتعلق الأمر بالمعادلات السياسية وحسابات الدول.

بالنسبة لحركة الأخوان، فإن الأمر متعلق بمشروع ديني يسمح بغزو كل أرض تقطنها، وفق رؤيته المعقدية، مشركين مرتدون، على أمل نشيقي نموذج (الإمارة الإسلامية). وكان يدرك عبد العزيز بأنه سواجبه في يوم ما خطراً داخلياً يتمثل في جيش الأخوان، برغم حاجته الملحة إليه لتحقيق مشروعه السياسي، وهي صورة تكاد نراها تتكرر في الجماعات السلفية التي ظهرت في أفغانستان والعراق وصولاً إلى لبنان، حيث أن طموحات هذه الجماعات وإن تقاطعت مع أهداف حكومات أو قوى سياسية معينة لم تتبدد خوف الأخيرة من إنقلاب تلك الجماعات على رعايتها، في رد فعل على الإحساس بالخدعة أو بلوغ أجنديتي الغريقتين نقطة القطيعة.

مصيب العلاقة بين الأخوان وعبد العزيز تحدت منذ نجاح الأخير في تغيير وجهة الأخوان عبر استيعابهم في مشروع (الهجر) المؤلفة من مائة وإثنين وعشرين هجرة، في عملية إعادة تأهيل عناصر الأخوان، الذي أدى إلى تقطيع البنى القبلية، بدأت بعملية تغيير الموطن، والحرفة من الرعي إلى الزراعة، وصولاً إلى تغيير الأجنحة السياسية.

وقد مهد هذا التحول الهيكلي في جيش الأخوان إلى زيادة وتيرة الحملات العسكرية على المناطق المجاورة، بعد أن إطمأن الملك عبد العزيز إلى خضوع الأخوان تحت إمرته، وانطلقت جيوش الأخوان في عمليات عسكرية دموية تحت شعار (من عادى آل سعود يعادي الله، فخذ عود الله لعهد الله وأغدر به). ودخل الأخوان إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة دخول الغافلين، أمثلهمين

قسم الشيخ ابن عبد الوهاب العالم إلى دارين: دار إيمان أو إسلام، ودار كفر أو حرب. ومثلت الدرعية دار الإسلام، التي تحولت إلى أول إمارة إسلامية تقام في الجزيرة العربية تمهيداً لإقامة الخلافة الإسلامية.

وقد أُملي تأسيس الإمارة الإسلامية في الدرعية قطع السبيل على أشكال التحالف القائمة بين الدرعية وما جاورها، فقد فرضت الإمارة هذه قواعد جديدة صارمة لا تقوم على مبدأ التسويات السلمية، أو العلاقات المتكافئة، أو المصالح المتبادلة، بل كانت تملئ تنازل الآخر ورضوخه الطوعي أو القهري للكيان الجديد. وتم تطبيق هذه القواعد منذ أول احتكاك خارجي بين الدرعية والإمارات المجاورة، فقد بدأ مشروع الغزو على قاعدة أبيديولوجية يكتسح المجال الجغرافي الحيوي للجزيرة العربية ويقضمها لتكون جزءاً من الإمارة الإسلامية، فقد كان حاكم العيينة عثمان بن معمر حليفاً إستراتيجياً للدرعية، وكان أمراًؤها مرتبطين قرابياً مع آل سعود، بل كان ابن معمر يزود الدرعية بالمحاربين، ولكن لم تتفعل له تلك الروابط في النجدة من بطش حكام الإمارة الإسلامية الوليدة، فقد واجه ابن معمر تهمة التواطؤ مع حاكم الأحياء محمد بن عفاق لإطاحة نظام الإمارة الإسلامية في الدرعية، فبعث إليه الشيخ بن عبد الوهاب في يونيو ١٧٥٠م من يقاتله وهو في المسجد، وعيّن على العيينة مشاري بن إبراهيم بن معمر، المقرب من حكام الدرعية، ثم أقدم الشيخ بن عبد الوهاب على إقالته ووقعت العيينة استقلالها بصورة نهائية بعد أن أصبحت جزءاً من الإمارة الإسلامية، فيما نقل الشيخ بن عبد الوهاب حاكم العيينة مشاري بن إبراهيم بن معمر وأسسته الدرعية مع عائلته، وعيّن حاكماً من قبله عليها، فيما أصدر الشيخ بن عبد الوهاب أمراً بدمير قصر آل معمر ومصادرة ممتلكاتهم فور وصوله إلى العيينة، مسقط رأسه.

حاولت بعض الإمارات الصغيرة في نجد مثل متفوحة وحريملا وضرمي التي تحالفت مع المشروع الوهابي مقاومة مشروع الإلحاق بالدرعية في الفترة ما بين ١٧٥٠م و١٧٥٣م. ولعب الشيخ سليمان، شقيق محمد بن عبد الوهاب دوراً مركزياً في التحذير من النوايا المبيتة لمشروع أخيه، وقد صنف كتاباً بعنوان (الصواعق الإلهية في الرد على الوهابية)، ونقل الشيخ أحمد زيني دحلان في كتابه (الدور السني في الرد على الوهابية ص ٤٢) أن الشيخ سليمان سأل أخاه: كم أركان الإسلام؟ فأجاب: خمسة، فقال: أنت جعلتها ستة، السادس: من لم يتبعك فليس بمسلم هذا عندك ركن سادس للإسلام.

وبعث الشيخ سليمان إلى علماء نجد رسائل ينكر فيها على إجتهاادات أخيه، وأحدثت ردود فعل غاضبة في العيينة وشهدت بوادر انتفاضة على الحركة الوهابية، إلا أن الأخيرة نجحت في إخفاء الانتفاضة، وفرضت سيطرتها على حريملا في سنة ١٧٥٥م، فيما لاذ الشيخ سليمان بالفرار إلى سدير.

وكانت الرياض ذات الحسنيين بيتاً حينذاك، المنافس الرئيسي للدرعية، التي اكتسبت زخماً إستثنائياً منذ أن شهدت تحالفاً إستراتيجياً بين الشيخ والأمير، وأسست لنواة الإمارة الإسلامية بحسب المعايير الوهابية. وتقديداً، كانت الدرعية والرياض تعيشان تنافساً ضارياً وخاضاً غزوات متبادلة، وكان أمير الرياض دهاج بن دواس، المنافس الأكبر للسعوديين والوهابيين، نجح في تشكيل تحالف مناطقي ضم الوشم وسدير وثادق وحريملا. تراقق ذلك مع ظهور مشروع مضاد قادم من الشرق، وتحديدًا من قبل حاكم الأحياء عريعر بن دجين، الذي حاول في ١٧٥٠م بإحداث إختراق عسكري في نجد ولم تنجح المحاولة.

إنهات التجريبتان السعودية الأولى والثانية بحسب توصيف علماء

**مثلت تعاليم ابن تيمية مصدر**

**إلهام للشيخ محمد بن عبد**

**الوهاب لصوغ منهج إنقلابي.**

**في التغيير، بتحويل القوة إلى**

**عنصر تمكين للإمامة**



من تاريخ الفتوحات الإسلامية في القرن الهجري الأول، وقاموا بما وصف  
تطوراً للمدنيين من مظاهر الشرك وتحطيم الآثار التاريخية والدينية في  
هاتين المدينتين.

وكان قادة الأخوان وخصوصاً فيصل الدويش وسلطان ابن بجاد اللذين  
قادا جيش الاخوان الذي دخل الحجاز، متمسكين بخيار الجهاد وتوسيع رقعة  
(الإمارة الإسلامية) بحيث تطل دول الجوار، وكان يصطدم خيارهم دائماً  
بمعادلات إقليمية ودولية لا تسمح بأي خرق للخارطة الجيوسياسية التي  
رسمها المندوب البريطاني برسي كوكس. وفيما كان الدويش وابن بجاد  
يطمحان لنيل مواقع متميزة في الدولة الجديدة، مثل وزارة الدفاع أو إمارة  
مكة، وهو الحلم الذي راود زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن بعد عودته من  
أفغانستان، قرر عبد العزيز أن يستعين بالعلماء بالصفوة القادة والعناصر  
الفاعلة في جيش الأخوان حيث خاض عبد العزيز بمساعدة القوات البريطانية  
معركة القادسية العام ١٩٢٩، وتم القضاء على جيش الأخوان.

### قيام الدولة وسقوط الإمارة

كان القضاء على جيش الأخوان بمثابة زوال العقبة الأخيرة أمام نشأة  
الدولة السعودية بحدود ثابتة في سنة ١٩٣٢، بعد أن تم إدماج فلول من  
جيش الأخوان في مؤسسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كقوة ذات  
وظيفة مزدوجة: إجتماعية/إخلاقية وسياسية/أمنية.  
وبالرغم من أن قيام الدولة السعودية أجهض مشروع (الإمارة  
الإسلامية) مع احتلال ميزان القوى الداخلي، حيث فقد العلماء القدرة على  
مضاهاة سلطة آل سعود التي تنامت بوتيرة متصاعدة في سياق تزايد قوة  
الدولة نفسها، والدعم الدولي الذي تحقق على خلفية مصالح حيوية وجدت  
فيها القوى الكبرى مسوغاً لعقد تحالف إستراتيجي مع العائلة المالكة.

ولكن حلم (الإمارة الإسلامية) الذي راود  
الأخوان الأوائل قدر له الانبعثات مجدداً وسط  
الأخوان الجدد بقيادة جيهمان العتيبي، كما قدر  
لأن تكون مكة المكرمة قاعدة لتحقيق الحلم.  
الإمارة الإسلامية. فقد بدل الأخوان الجدد وظفتهم  
الاحتسابية على نحو عاجل، لينخرطوا في مشروع  
سياسي كبير يبدأ بعنوان إصلاح الدولة، وتطبيق  
الشريعة ويصل ذروته بإقامة نظام الإمارة  
الإسلامية، كما أرسى جيهمان بنائها الأولية في  
رسائله (الإمارة والطاعة والبيعة)، حيث حدد  
شروطاً ثلاثة للإمام: الاسلام، القرشية، تطبيق  
الشريعة.

انتفاضة الأخوان بقيادة جيهمان العتيبي في ديسمبر ١٩٧٩ لم تحقق  
أهدافها، وقد استعانت العائلة المالكة بالعلماء لإصدار فتاوى دينية ترفع  
عنهم الغطاء الشرعي، وبالقوات الأجنبية الفرنسية بصورة محددة التي قامت  
بقصف بعض أجزاء من الحرم المكي وأغرقت به بالمياه ثم أوصلتها بأسلاك  
كهربائية من أجل إجبار عناصر الحركة الخروج من أروقة الحرم المكي.  
وهكذا، نجحت العائلة المالكة في القضاء على ما عرف لاحقاً بـ (انتفاضة  
الحرم)، وتصفية قياداتها بطريقة خرساء، إلا أن المبادئ التي حملها  
جيهمان لقيت أرضية خصبة تنمو فيها، ولحظنا كيف أن ذات المبادئ قد  
أرجمت في خطاب التيار السلفي المنفصل عن الجسد الديني الرسمي، وهي  
ذات المبادئ التي حملها عناصر القاعدة الذين باتوا يفتنون أثر تجربة  
الشيخ ابن عبد الوهاب في بناء نموذج (الإمارة الإسلامية) في البقاع التي  
يعتقدون الرأية فيها لقيادات منهم. فهو النموذج الذي أقامته حركة طالبان  
في أفغانستان انطلاقاً من قندهار، وتكرر في مناطق أخرى مثل الشيشان  
التي لم يكن قائد النضال فيها شامل باسيف قد تعرف على فكر الشيخ محمد

بن عبد الوهاب حتى قدموه الى ولاية خوست الأفغانية العام ١٩٩٤ حيث  
التقى مع عناصر سلفية وسعودية غدت مشروعها الجهادي بأفكار طموحة،  
هاتين وجدت أصداء لها في بعض مناطق آسيا الوسطى، وصولاً الى المجال  
الروسي.

### الانتبعاث الهويطيبي... حلم (الإمارة الإسلامية)

كانت الحرب على العراق التي أدت الى سقوط نظام صدام حسين في  
التاسع من أبريل ٢٠٠٣ قد فتح الطريق المسدود أمام مشروع القاعدة بعد  
الضربة القاصمة التي تعرضت لها في أفغانستان العام ٢٠٠٢، والتي أدت  
الى إسقاط (إمارة طالبان الإسلامية)، حيث تم اختيار العراق بديلاً  
إضطرارياً، كبقعة أرض تم الإعلان على أرضها (دولة العراق الإسلامية) في  
مارس ٢٠٠٧. نشير الى أن نقاشاً حامياً جرى بين قادة هذه الدولة لحسم  
الجدل حول المصطلح المناسب (إمارة أم دولة). وقد ورد في بيان للقاعدة في  
العراق بعنوان (كلمات في نصرة الدولة العراقية الإسلامية). وبجانب الأسئلة  
التي أثارها عناصر التنظيم، فضلاً عن التنظيمات الأخرى، حول إعلان  
الدولة، فإن قيادة القاعدة اضطرت الى كتابة رسالة مطولة ترجع في تأصيل  
موقفها الى مصفئات حنبلية وهابية. فقد اعتبر البيان أن الدولة هذه (لقب  
لهذا الكيان السياسي والإجتماعي للمجاهدين والمسلمين أهل السنة في هذا  
القطر من بلاد الإسلام)، بحسب نص البيان. وفي إجابة عن السبب الذي دفع  
قيادة التنظيم لاختيار لقب الدولة، أو بحسب البيان (ماذا لم يسموها إمارة  
واختاروا تسميتها دولة؟)، فأجاب البيان بأن (هذا كله مقام اجتهد)، مبرراً  
ذلك (أن إخواننا لهم مزية المعرفة ببواطن الأمور وعميق الظروف والمعطيات  
على الأرض...). ولكنه عاد واستدرك بالقول (أن لفظ الإمارة له ما يبرحه من  
النظر...). ولكن البيان أرجع ترجيح مصطلح الدولة الى تفادي الوقوع في ما

يمكن وصفه بـ (شبهة شرعية)، أي أن تكون الإمارة  
دالة على إقامة الإمامة العظمى أو الخلافة، حيث  
تتطلب وجود أمير للمؤمنين يحظى بإجماع الأمة،  
بالرغم من أن القاعدة قد أسبغت على شخصية غير  
معروفة مثل الملا محمد عمر صفة (أمير المؤمنين).  
في المقابل، قررت المجموعات القاعدية التي  
وضعت أنوية إمارة الإسلام في سوريا ولبنان  
وفلسطين وربما مناطق أخرى لم يتم الاعلان عنها،  
قررت أن تتخلى عن منصب أمير المؤمنين وتكتفي  
بصفة (الأمير) التي تنطوق على أمير الجماعة فإذا  
تحققت (الإمارة الإسلامية) أصبح الحاكم عليها  
أميراً للقائمين داخل تخومها، ضمن عقيدة  
التمكين، التي تقوم، بحسب العقيدة الحنبلية/ الوهابية، على أن شرعية الحكم  
وإمرة المؤمنين تتحقق بالغلبة والمكنة، فكلما توسعت رقعة الهيمنة إمتدت  
سلطة إمرة الحاكم. أمير المؤمنين.

التحقيقات التي أجريت في يونيو الجاري مع ثلاثين عنصراً من (فتح  
الإسلام) خلال معارك نهر البارد في الشمال اللبناني كشفت عن أن قيادة  
المجموعة عقدت العزم على تنفيذ خطة رقم (٧٥٥) لإنشاء (الإمارة الإسلامية  
في طرابلس) حسبما جاء في جريدة السفير البيروتية في الثاني من يونيو  
الحالي نقلاً عن مصادر التحقيق اللبنانية.

ومن الثابت في أدبيات (الإمارة الإسلامية) وفق العقيدة السلفية  
المتطورة، أن هذه الإمارات الإسلامية تمثل أنوية تخصيب لمشروع ما أسماه  
بيان القاعدة في العراق (دولة الإسلام الكبرى والخلافة الراشدة). وأن هذه  
الإمارات تكتفي بتطبيق الأحكام والحدود، وإعادة تأهيل المجتمع على قاعدة  
دينية، هكذا هي سيرة التنظيمات القاعدية في ديالي - العراق، والرقرة - سوريا،  
والقبائل - الجزائر، وطرابلس - لبنان، ونابلس - فلسطين.

قسّم محمد بن عبد الوهاب  
العالم إلى دارين: دار إسلام  
ودار حرب، وشكّلت الدرعية  
أول نموذج (إمارة إسلامية)  
يراد تعميمه حالياً

## المؤامرة السعودية على لبنان

# الأمير بندر.. مهندس الفتنة

محمد قسبي

تقارير لبنان مستمرة



وطاقمه، والأمير بندر بن سلطان، ورئيس الموساد الاسرائيلي بالتعاون مع رؤساء أجهزة أمنية في مصر والاردن وفلسطين وقرقاء سياسيين في لبنان. حيث يخوض الجيش اللبناني مواجهة مع أولى بوابد السفسوسى الأمريكية، كانت الخطة بأن يتم تحريك جماعات سلفية مسلحة دخلت الى لبنان من منغذيه الجوي والبحري قبل أكثر من عام، تمهيدا لخوض

إذا كان هناك شخص في السعودية يعتبر أن نتائج حرب تموز ٢٠٠٦ قد أحدثت خسارة فداحة لمركزه السياسي، فهو رئيس مجلس الأمن الوطني الأمير بندر بن سلطان، صاحب البيان الأول الذي وصف فيه اختطاف الجنديين الاسرائيليين في الحادي عشر من يوليو من العام الماضي بـ (المغامرة) وحمل الله مسؤولية العدوان الاسرائيلي على لبنان في اليوم التالي. كان يعتقد الأمير بندر بأن نكاهه الاصطناعي في واشنطن يؤهله للعب دور إستراتيجي في المنطقة، التي تعج بالخبراء والأذكاء الطبيعيين، ولكنه في نهاية المطاف يخوض حروباً قدرة إنتقاماً ربما من تاريخه أو إخفاقاته.

لم يغفر الأمير بندر للمقاومة اللبنانية إنتصارها على إسرائيل بإسقاط أهداف العدوان على لبنان، فقد اعتبره إنتصاراً على مشروعه الذي عمل على تحقيقه مع فريق من المعتدلين العرب إضافة الى فريق ١٤ آذار اللبناني، على خلاف رغبة جناح آخر في العائلة المالكة لم يكن يرغب الوقوع في جبال السياسة الأميركية في المنطقة.

خسر الأمير بندر جولة الحرب الاسرائيلية على لبنان، فقرر خوض جولة الفتنة المذهبية التي خطط لها مع فريق ديك تشيني وكادت تشتعل المنطقة، وتطال السعودية في البدء والخاصة لقاء عبد الله نجاد في الثالث من مارس الماضي قد أحبط مفعول فتنة وشيكة، تضافر مع جهود علماء المسلمين من السنة والشيعية. وقد انتهت الحكومة السعودية الى أن الفتنة المذهبية لن تستثني طرفاً دون آخر هذه المرة، وكان عليها أن تحمي وحدتها الداخلية الهشة كونيياً.

كان هناك فريق آخر يعد خطة تعميم الفوضى الخلاقة بالمقاييس الأميركية في المناطق التي يجد فيها هذا الفريق فرصة تخصيب الفوضى عبر اللعب على التناقضات السياسية الداخلية، من العراق الى لبنان وتالياً فلسطين مثلك مساحة مفتوحة مرشحة لعملية فوضى يديرها هذا الفريق المؤلف من ديك تشيني

حرب داخلية ضد حزب الله وقوى المعارضة الأخرى. وقد تم اختيار المخابرات الفلسطينية التي أريد منها، بحسب مقتضيات المبادرة العربية المعدلة، أن تتحول الى حواضن نموذجية لمنظمات عسكرية سلفية يقودها آل الحريري وتمولها السعودية.

ومن أجل تصادي السيناريو الأفغاني في العراق، حيث يعود المقاتلون العرب إلى ديارهم ليدأوا حرب الفتوحات الداخلية، أصبح الاتفاق على حرف مسار العودة، الى حيث البؤر المؤهلة لتخمير المقاتلين في مشاريع مشتركة، يخيّل للمقاتلين بأنها منصات لإطلاق مشاريع الإمارة الاسلامية وتمهيداً لحلم دولة الخلافة، وتكون، أي هذه البؤر، مراكز إستيعاب جديدة لفئات الحساس الديني الجهادي الذي يراود استنزافه في غير المراكز التي انطلق منها المقاتلون.

الأسلحة المتطورة التي ظهرت في الاشتباكات بين عناصر فتح الاسلام والجيش اللبناني منذ ٢٠ مايو الماضي تكشف عن أن فرضية الرعاية السورية ضعيفة إن لم تكن سخيفة، فقد تبين أن هذه الأسلحة دخلت كما يقول خبراء لبنانيون بطريقة شرعية، أي عن طريق المطار والموانئ اللبنانية، ولم تكن عبر الحدود اللبنانية السورية، بالرغم من أن عبور هذه الأسلحة المتطورة والثقيلة والأميركية من

سوريا الى لبنان يثير أسئلة جدية. تشير هنا الى أن سباق التسلح في الداخل اللبناني لم يكن سرا، فقد تحدثت عنه منذ شهور المقامات السياسية من الغريقين: الموالاة، والمعارضة. وفي كل التقارير التي صدرت في الشهور الماضية حول عمليات التسلح لجماعات سلفية داخل لبنان، كان الأمير بندر وآل الحريري يتصدران الأسماء الضالعة في تلك العمليات.

لم تعد خافية حقيقة أن الأمير بندر بن سلطان، مهندس عمليات (تيار المستقبل) اللبناني، هو من أفضل مبادرة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية التي كتبها بخط يده المسلحة في لبنان، كما يخطط لها بندر عبر الأمير بندر، من كان يغسل دائماً تحركات المصالح التي يقوم بها السفير السعودي عبد العزيز خوجة، بل وهو من تأمر على قتله مؤخراً كما سيأتي، من أجل إشغال قتيل المواجهات المسلحة في لبنان، كما يخطط لها بندر عبر تنظيمات سلفية يشارك فيها مقاتلون سعوديون وعرب من جنسيات مختلفة وغيرهم، ويحول المخابرات الفلسطينية مستودعاً بشريا يزود مشروع الفتنة المذهبية والطائفية في لبنان.

نضع ما يجري في سياق المخطط التدميري للبنان منذ إغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، ونستدعي هنا ما ذكره تيري ميسان مؤلف





مساحة في بلدة كفر بطنا بريف دمشق أدت إلى مقتل زعيمها واعتقال إثنين من مرافقيه ومصارده أسلحة ومتفجرات وذخائر من الشقة المستأجرة، التي جانب منشورات تحرض على الكراهية والعنف.

تجد تمثلات لهذه المجموعة داخل فلسطين المحتلة، حيث تشكل ما يعرف بإسم لواء جند الشام. وقد كشفت أحد عناصر الجماعة السلفية في مقابلة مع غرة من موقع (أفاق) الإلكتروني في مايو الماضي بأن الجماعة تستخدم لغة العنف لتغيير (الواقع الماحج والمنحط في فلسطين) حسب وصفه ( ونشر المعتقدات الدينية السلفية). وقال بأن (التيار السلفي سيغير هذا الواقع إلى واقع جديد تحل فيه الخلافة الإسلامية داخل فلسطين، وتكون مبايعتها للدولة الإسلامية المنشودة والتي يسعى لها جميع السلفيين في الدول العربية)، ويبدأ لواء (جند الشام) حملة أسماها حملة التطهير يستهدف خلالها المهرجانات والحفلات والمعاهد والجامعات التي يكثر فيها الاختلاط بين الشباب والفتيات، بالإضافة إلى الأساكن التي تنشر الرذيلة كمكافهي الإنترنت وغيرها من محلات أشرطة الغناء والغديدي). عناصر هذا اللواء، بحسب هذا القيادي، بدأوا (تدريباتهم العسكرية داخل معسكرات مغلقة داخل قطاع غزة وخارج فلسطين).

النقطة الأهم التي أثارها القيادي الذي يطلق على نفسه أبو حمزة تدور حول مصادر تمويل الجماعة، حيث أجاب أن (الدعم والتحويل يأتيان من شبوخ وأنصار الفكر السلفي الوهابي في السعودية) لكنه رفض ذكر أية أسماء.

كان مثيلاً الموقف الدفاعي للناشب بهية الحريري عن منظمة (جند الشام) ، بالرغم من ملفه الأمني المليء بحوادث القتل، فالذي يدفع الناشب الحريري للدفاع عن منظمة جند الشام الأصولية، حيث ذكرت صحيفة (صيدونيانور)

القيادات الصيداوية غير المحسوبة على (تيار المستقبل) إلى تطويق تداعيات الحادث كيما لا يتم تهميره في الأجندة السياسية الخفية لفريق ما.

تسمية جند الشام قيل بأنها تعود إلى المجموعة التي تزعمها الزرقاوي في أفغانستان في العام ١٩٩٩. أي بعد هجرته من الأردن فور الإفراج عنه مع صديقه للدود أبو محمد المقدسي، عصام البرقاوي، مؤلف

كتاب (الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية)، حيث قام الزرقاوي بإطلاق الإسم على مخيم للتدريب يضم عناصر من بلاد الشام. ثم في مراحل لاحقة اندس في منطقة التعمير التحتاني واتخذتها قاعدة لها، حيث انتشرت في أحياء مخيم عين الحلوة، وتمددت إلى مخيمات فلسطينية أخرى في البقاع والشمال.

سوريا، وقعت إشتباكات في أواخر مايو ٢٠٠٦، بين قوات الأمن السورية مع مجموعة من (جند الشام) قرب جامع الأنصار في مدينة الرقة

## بخلاف ما يعتقد بندر، تنبّه جناح الملك الى أن الفتنة المذهبية لن تستثني أحداً وكان عليه أن يحمي الوحدة الداخلية الهشة تكوينياً

(شمال شرق سوريا محاذية لتركيا)، وقد أسفرت عن مقتل أحد أفراد المجموعة وإستسلام واعتقال البقية بينهم سعودي ويميني، وإصابة عدد من عناصر الأمن السوري. المفاوضات التي سبقت الاشتباك المسلح مع عناصر المجموعة كشفت عن وجود سعودي ويميني وأربعة من مدينة حماة، كانوا قد استأجروا منزلاً قبل سنتين من وقوع الحادث، وقد تم العثور على أسلحة خفيفة ومتوسطة بالإضافة إلى جوازات سفر وهويات مزورة.

وفيما لم يعرف مصير السعودي واليميني، حيث تحدث أهل مدينة الرقة عن مقتل سعودي، فإن الحادث وقع بعد ثلاثة شهور من داهمة الأجهزة الأمنية السورية لمجموعة تكفيرية

كتاب (تدمير لبنان: السيطرة على الشرق الأوسط) في مقابلة مع قناة (العربية) في السادس من مايو ٢٠٠٥ (الذين قتلوا الحريري، قتلوه من أجل زعزعة إستقرار لبنان وإفتعال الحرب. القفلة إذن ليسوا من يخدمون مصلحة لبنان، وليسوا من يخدم مصلحة سوريا). وقال بأنه (منذ عام ٢٠٠٣، والولايات المتحدة تستخدم لبنان كوسيلة ضغط على سوريا من أجل إجبار دمشق على التنازل عن الجولان والتوقف عن دعم المقاومة الفلسطينية. هاتان الدولتان هما الوحيدتان اللتين لهما مصلحة من اغتيال رفيق الحريري. زعزعة استقرار لبنان خط لها منذ مدة طويلة، ويقف وراءها ديفيد ساترفيلد بوزارة الخارجية الأمريكية، مع اليوت أبرامس بمجلس الأمن القومي. ويعتمد هذان الأخيران على مخططات (اللجنة الأمريكية من أجل لبنان الحر) المنشأة من طرف الاستخبارات الأمريكية، والتي يتزعمها زياد عبد النور. وقال بأن أحد أهداف الحملة بشأن المحكمة هو (استخدام لبنان كمدخل إلى سوريا)، والهدف الآخر النيل من حزب الله.

في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٥ وقعت إشتباكات في منطقة التعمير قرب مخيم عين الحلوة بصيدا بين مجموعة (جند الشام) وسكان منطقة التعمير الواقعة عند المدخل الشمالي لمخيم عين الحلوة جنوب مدينة صيدا. وجماعة جند الشام ينتمون إلى ما كان يسمى بجماعة الضنية في شمال لبنان، وكانت قد أقامت معسكرات لها في منطقة الضنية لتدريب عناصرها، والتخضير لأعمال شغب في لبنان تحت شعارات دينية، وكانت معروفة منذاك بصلاتها ببعض الأجهزة الرسمية اللبنانية ويقوى سياسية نافذة تمولها وتسليحها. وفي تلك الفترة أيضاً، لاحظ بعض المواطنين في منطقة التعمير أن أعضاء (جند الشام) كانوا يسافرون إلى السعودية تحت عنوان أداء مناسك الحصر، في الوقت الذي كانوا مطلوبين لدى السلطات اللبنانية، وكانوا يتسابلون عن الطريقة التي سافروا بها ثم عادوا عبرها إلى مواقعهم في جوار المخيم عند أطراف منطقة التعمير.

كانت حادثة التعمير مثيرة في دلالاتها، حيث وقعت في وقت كان التجاذب السياسي الداخلي قد بلغ حداً خطيراً بخصوص تداعيات تقرير لجنة التحقيق الدولية عن حادثة اغتيال الحريري، وقبل أيام قليلة من تقديم المبعوث الدولي تييري رود لارسون تقريره إلى مجلس الأمن الدولي بخصوص تطبيقات القرار ١٥٥٩. بما في ذلك مصير سلاح المخيمات الفلسطينية وسلاح المقاومة اللبنانية. فقد كانت الحادثة مثيرة، وهي تندرج في سياق سلسلة الحوادث الأمنية السابقة واللاحقة بما فيها عمليات الإغتيال المريبة. وكان حادث التعمير دفع بعض



طرابلس بالشمال اللبناني على أساس أن الطلاب الذين جاءوا إلى السعودية منذ منتصف السبعينيات لدراسة الشريعة الإسلامية قد انتهجوا مسلكاً حنظلياً وهايبياً متشدداً، ما لبث أن تشرب هؤلاء العائدون عقيدة (الولاء والبراء) المتصاهرة مع مفهومي الحاكمية لدى المودودي والجاهلية وتكفير المجتمعات لدى السيد قطب لتصبح جزءاً من تيار حركي سلفي قتالي، الذي كان يتملّ من (فاعلي الخير) السعوديين ودخل بعض عناصر التيار في مواجهات أمنية منذ العام ١٩٩٩ مع الجيش اللبناني، وكان أبرزها حادثة الضنية بين جماعات مسلحة والجيش اللبناني، وقد تم الإفراج عن عناصر المجموعة في وقت لاحق ضمن عفو عام.

ما سبق يتيح المجادلة بأن (فتح الإسلام) و(جند الشام) هما تنظيمان مشتقان من تنظيم القاعدة، وقد ذكرت مصادر عدة بأن شاكر العيسى، قائد مجموعة (فتح الإسلام) تلحق أموالاً من عائلة الحريري والسعودية قدرت بثلاثة ملايين دولار العام

الالكترونية المرخصة قانونياً من وزارة الإعلام اللبنانية في السابع والعشرين من مايو بأن رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط تلقى اتصالاً هاتفياً من النائب بهية الحريري، أوضحت له فيه أن مجموعة (جند الشام) في مخيم عين الطولة، لا تنتمي إلى عصابة (فتح الإسلام)، وأنها مختلفة عنها وأبدى جنبلاط إهتمامه بهذه التوضيحات). ثمة ما يدعو للغربة حقاً أن تنبري نائبة بحجم بهية الحريري في الدفاع عن منظمة ثبت تورط أعضاؤها في عمليات أمنية سواء في سوريا أو لبنان، وفي قضايا صدرت بشأنها أحكام جزائية. إن التراجع الذي عكسته تصريحات لاحقة للنائب بهية الحريري في مقابلتين متزامنتين لقناتتي (العربية) والجزيرة في الرابع من يونيو بأنها لا تعرف أي شخص من (جند الشام)، يضع سوألاً كبيراً حول سبب تراجعها عن الدفاع عن ما يطلق عليه سكان مخيم عين الطولة (جند الس).

في التحليل المرتكز على معلومات أمنية لبنانية وأجنبية أن ثمة علاقة مقررة بين الأمير بندر وآل الحريري والتنظيمات الجهادية السنية كافة لبنانية كانت أم فلسطينية، وأن عمليات التمويل التي يقوم بها آل الحريري باتت محسومة في المناقشات الداخلية اللبنانية، والتي تعرّضها التقارير الصحافية والميدانية التي أجراها عدد من الصحفيين السوريين في المخيمات الفلسطينية في لبنان. فالعلاقة بين آل الحريري من جهة وعدد من الجماعات القتالية السلفية بالتعاون مع الأمير بندر بن سلطان ورئيس الاستخبارات العامة الأمير مقرن بن عبد العزيز (الذي يملك لفتراً طويلة في بيروت منذ نحو عام)، لخلق منظمات أصولية من فئات القتاليين العرب السنة في العراق، من أجل إحداث توازن طائفي وعسكري في لبنان، ولاستعمال هذه الجماعات لحرب أهلية داخلية قد جرى التخطيط لها قبل عامين بالتعاون مع فريق في السلطة اللبنانية، وأجهزة إستخبارات عربية معتدلة ودولية أميركية وفرنسية بدرجة أساسية. مجموعات مثل: فتح الإسلام، جند الشام، التي شكلت تنظيميها في مايو ٢٠٠٤، وأعلنت إيمان أعضائها بالخلافة الإسلامية انضمت الى موزاييك التيارات الاسلامية الناشطة في مخيم عين الحلوة الفلسطيني في ضاحية مدينة صيدا في الجنوب اللبناني وتنظيمات أخرى مثل أبناء الشهيد، عصابة الأنصار (أو عصابة النور)، التي ارتبطت إطلاقتها الأولى باغتيال رئيس (جمعية المشاريع الاسلامية) (الأحباش) الشيخ نزار الحلبي في أواخر الشهر الثامن من العام ١٩٩٥. وهناك من اجترح مقاربة شبه منطقية لنشوء جماعات سلفية ولاحقاً جهادية في منطقة

وكان بينهم عناصر سعودية وباكستانية وعراقية وتونسية وبغلامشية وغيرها، وأن العضوية الفلسطينية لا تتجاوز ٥ بالمائة.

### بندر ممولاً ومهندساً

في الثالث والعشرين من مايو أجرت محطة سي إن إن مقابلة مع الصحافي الأميركي سيمور هيرش في برنامج (عالمكم اليوم)، قال فيها بأن جماعة فتح الإسلام تحصل على التمويل والأسلحة من السعوديين، مشيراً إلى أن ما يجري في لبنان هو جزء من خطة واسعة بين الولايات المتحدة والسعودية للقيام بكل ما هو ممكن لوقف المد المتنامي لحزب الله.

وأوضح هيرش بأن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تحولت إلى معارضة إيران وسورية وحلفائهما الشيعة بأي ثمن حتى لو أدى ذلك إلى دعم الجهاديين المتشددون من السنة.

واعتبر هيرش أهم عنصر في هذا التحول السياسي هو الاتفاق بين نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني ونائب مستشار الأمن القومي الأميركي إلبوت أبرامز والأمير بندر بن سلطان، بحيث يقوم السعوديون بدعم وتمويل سري للجهاديين المتشددون والجماعات السنية في لبنان بالخصوص مثل جماعة فتح الإسلام في لبنان لخلق توازن مع حزب الله حيث يمكن الاستعانة بهم في أي مواجهة معه.

وأشار إلى أن الوضع الحالي يشبه بكثير النزاع في أفغانستان في الثمانينيات الذي أدى إلى ظهور تنظيم القاعدة، ومع نفس الأشخاص

## أفضل بندر تحركات المصالحة التي يقوم بها السفير السعودي عبد العزيز خوجه، بل لا يستبعد ضلوعه في محاولة قتله مؤخراً

٢٠٠٥.

وقد كشفت المخابرات السورية في ٢٦ مايو ٢٠٠٥ عن وثائق خاصة بـ (جند الشام) عثرت عليها في دف الشوك بدمشق بأن لدى المجموعة برنامجاً يشمل لبنان والأردن والعراق ومصر، وأنها جعلت من دمشق قاعدة لانطلاق عمل مستقبلي. وقد عرض التلفزيون السوري صوراً لمكان سكن عناصر المجموعة والأسلحة الموجودة بحوزتهم، من بينها وثائق رسمية سعودية.

وكان عناصر (فتح الإسلام)، بحسب إعتراقات بعض من ألقى الجيش اللبناني القبض عليهم خلال اشتباكات نهر الباراد، قد بدأوا بالتسلسل الى مخيم نهر الباراد في فبراير ٢٠٠٦.



## تشيني يخطط والسعودية تمول



مجلة  
Executive  
Intelligence  
(Review)

نشرت في

تقريرها

بتاريخ ٢٢

مايو الماضي

أن مجموعة (فتح الإسلام) التي تقف وراء المواجهات العنيفة في لبنان في الأيام الأخيرة، هي جماعة مختلفة يتم تمويلها من قبل أمراء ورجال أعمال سعوديين كجزء من المخطط الفاشل لنائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني لتشكيل جماعات مسلحة تناهض حزب الله وحماص. ففي ذات الوقت الذي كان الملك عبدالله الثاني ملك الأردن يحذر في نوفمبر الماضي من إمكانية اندلاع ثلاثة حروب أهلية متزامنة في المنطقة قد تؤدي إلى اندلاع سلسلة حروب متواصلة، كان ديك تشيني يخطط لتمويل وتسليح مجاميع مختلفة تسعى إلى مواجهة حزب الله وحماص. وحسب مصادر أمريكية ومصرية، تم حسب مخطط تشيني تشجيع أطراف سعودية على توفير السلاح والمال لعدد من المجموعات السنية المتطرفة في لبنان وفلسطين. وحسب المصادر بدأت الأسلحة تتدفق أيضاً إلى الميليشيات اللبنانية الموالية لرئيس الوزراء فؤاد السنيورة، تحسباً لمواجهة مع حزب الله لكن هذه المصادر تقول أن العملية خرجت عن نطاق السيطرة بعدما وفرت دوائر سعودية مرتبطة بالتجار الوهابي السلفي المتطرف بشكل منظم أسلحة وأموالاً لجماعات مثل جماعة فتح الإسلام، خاصة في شمال لبنان. يعزز صدقية التقرير ما كشفت عنه إترافات ما أطلق عليها مجموعة بر إلياس في القباة اللبناني وهي مجموعة تابعة لشبكة القاعدة في السادس من يونيو، حيث أعترفت المجموعة بانتمائها إلى تنظيم القاعدة، وأن سعودياً يتزعمها (من مواليد ١٩٨٧). وبحسب مصادر أمنية لبنانية فإن المجموعة كانت تخطط من خلال إعداد سيارات مفخخة في بلدة بر إلياس لاستهداف مراكز ومبان حكومية. وقد جاءت المجموعة في حوزتها مبالغ ضخمة من عملات مختلفة، إضافة إلى متفجرات وحقائب مفخخة وعبوات وقنابل يدوية وأسلحة رشاشة مزودة بمناظير ليلية وأجهزة كومبيوتر وأعتدة عسكرية أخرى عدا عن جوازات سفر مزورة.

نستوعب أي درس في الماضي. نفس الأسلوب استخدمنا السعوديين مرة أخرى لدعم الجهاديين، وأكد لنا السعوديون أنهم يستطيعون السيطرة على هذه الجماعات، الجماعات مثل تلك التي نحن على اتصال بها الآن في طرابلس مع الحكومة).

وكان سيمور هيرش قد ألقى محاضرة في الجامعة الأميركية في بيروت في مارس الماضي قال فيها بأن طرفاً في السلطة اللبنانية يحتضن تنظيمات مثل عصابة الأنصار، فتح الإسلام، جند الشام، وأن فتح الإسلام من صنع الأمير السعودي بندر بن سلطان ومحتضنة من بهية الحريري، وليس للمخابرات السورية أي صلة بالتنظيم.

وما تم كشفه من بطاقات الهوية لعناصر التنظيم هي لأفراد يحملون الجنسية السعودية، أي لا يمت لمخيم نهر البارد الفلسطيني بصفة. فقد أجمع الفارون من نيران اشتباكات نهر البارد على وصف عناصر التنظيم بـ (غريباء، سعوديين، يمنيين، ملتحين غربيين الأطوار يملكون الكثير من الأموال ويثيرون الخوف والتساؤلات). ونقل أحد سكان المخيم بأن عدداً من الأجانب: سعوديون ويمنيون، وعناصر حاربوا الأميركيين في العراق، وأنهم مختلفون عن شباب فتح الإسلام يحملون الكلاشنيكوفات لكنهم لم يفعلوا شيئاً إلا حراسة أبواب المخيم أو إطلاق النار في الهواء).

هؤلاء الغريباء ودرجة أساسية السعوديون منهم، اشترى منازل وشقق وأراضي في حي قريب من الحقول والشاطيء القريب من مخيم نهر البارد، ويحملون أسلحة جديدة وقاذفات صواريخ غريبة لم يرها أهالي المخيم من قبل، بالرغم من أنهم ليس لهم وظائف ظاهرة، أو متاجر، فهم ينفقون دون حساب.

تعزز كمية المعلومات التي أوردتها هيرش ما كشف لاحقاً عن ضلوع عناصر سعودية داخل المجموعة. ففي التاسع والعشرين من مايو قبضت القوى الأمنية اللبنانية على مطلوب سعودي لم تكشف هويته، ويعتبر رقباً مهماً في منظمة (فتح الإسلام)، وكان ملاحقاً بسبب علاقته بمنظمات إرهابية. وذكر مصدر أممي أن رجال الأمن دهموها غرفة الرجل في فندق (بارك تاور) في منطقة الأشرفية ذات الغالبية المسيحية. وقد رشحت من مصادر أمنية لبنانية أن الموقوف السعودي ينتمي إلى تنظيم (القاعدة) وينشق ببينها وبين (فتح الإسلام)، وأنه من (أكبر وأخطر) الممثلين في قائمة الإرهاب الدولي. نضع في السياق نفسه ما كشف عنه الصحافي الفرنسي ميشال موتو في التاسع والعشرين من مايو الماضي من داخل مخيم البداوي عن بعض الناشخين أن عناصر فتح الإسلام كانوا يمدحون ويخرجون من مخيم نهر البارد بسهولة.

المتورطين مع السعودية وأميركا، ونفس نمط استخدام الولايات المتحدة للجهاديين الذين تؤكد السعودية بأنها تستطيع السيطرة عليهم. وقد ذكر سيمور هيرش في مقابلة مع موقع (الديمقراطية الآن) على شبكة الإنترنت بأن الأمير بندر بن سلطان كان قد وعد الولايات المتحدة بأن (عناصر فتح الإسلام يمكن السيطرة عليهم). وهذا يؤكد ما ذكرته صحيفة (نيويورك تايمز) في ٢٧ مايو الماضي بأن الحرب في العراق تؤدي حالياً نتائج عسكرية عبر تصدير مقاتلين إسلاميين إلى الدول المجاورة، وأن خمسين عنصراً على الأقل من مقاتلي فتح الإسلام جاءوا من العراق.

ورداً على سؤال عن الأسباب التي تجعل الإدارة الأميركية تتصرف بشكل يبدو متناقضاً مع مصالحها، قال هيرش إنه منذ هزيمة إسرائيل أصبح الخوف من حزب الله كبيراً في واشنطن وخصوصاً في البيت الأبيض، ونتيجة لذلك فإن الإدارة الأميركية لم تعد تتصرف بفعالية في سياستها، مشيراً إلى أن اتهام سورية بالتورط في الأزمة الحالية أمر مستبعد، لأنه من غير المنطقي أن تكون سورية مقربة من حزب الله الذي تنتقدها الإدارة الأميركية بسبب ذلك وفي نفس الوقت تدعم الجماعات السلفية. وأكد هيرش بأن مخطط (تمويل فتح الإسلام كبرنامج سري مشتركنا فيه مع السعوديين جزء من برنامج أكبر وأوسع لبلد غاية الواسع في وقف تمدد العالم الشيعي..).

وفي سؤال حول مصادر تمويل الجماعات السلفية المسلحة في لبنان مثل فتح الإسلام وغيرها، قال هيرش بأن (اللاعب الأساسي هم السعوديون. وما كنت أكتب عنه كان إتفاقاً خاصاً نوعاً ما بين البيت الأبيض، ونحن هنا نتحدث عن ريتشارد ديك تشيني واليوت أبرامز، أحد أبرز المساعدين في البيت الأبيض، والأمير بندر).

وعن التناقض في توجه السياسة الأميركية الرامية إلى توفير الدعم للجماعات المتطرفة، يقول هيرش بأن (الولايات المتحدة غارقة في الأمر. فهذه كانت عملية سرية أدارها بندر معنا. إننا اشتركتنا في الحرب في أفغانستان في تأييد أسامة بن لادن والمجاهدين في نهائية الثمانينيات مع بندر ومع أناس أمثال اليوت أبرامز).

والسلافة في الأمر في كسلا هيرش أن (السعوديين وعدونا بأنهم يستطيعون السيطرة على الجهاديين ومن ثم أنفقنا أموالاً طائلة وأوقاتاً كثيرة، الولايات المتحدة في نهاية الثمانينيات استغلت وأيدت الجهاديين لمساعدتنا في دحر الروس في أفغانستان ثم انقلبوا علينا) وتابع هيرش (إعتمدنا الأسلوب نفسه، وكأننا لم

# (نهر البارد) .. الفرق السعودي

خالد شبكشي

خوجة.

في سياق مماثل، إعتبر الرئيس اللبناني إميل لحود في مقابلة مع قناة (الجزيرة) في السابع والعشرين من مايو بأن (مواجهات نهر البارد جزء من مؤامرة التوطين..). وتشير هنا إلى الدور الذي لعبه الأمير بندر في تسويق مبادرة الملك عبد الله التي كان أعلنها في بيروت العام ٢٠٠٢، والتي رفضها الجانب الإسرائيلي ما لم يتم إلغاء مبدأ حق العودة، حيث تعهد الأمير بندر بإتخاذ عدد من الحكومات العربية بالتخلي عن هذا المبدأ على أن تقوم حكومات خليجية مثل السعودية والإمارات الخارج من أجل توطينهم. وقد أوردنا في (الحجاز) تقارير عدة سابقة عن الدور الذي لعبه الأمير بندر على مدار الشهور التي سبقت انعقاد القمة العربية في الرياض في مارس الماضي من أجل إقناع عدد من القادة العرب من أجل التخلي عن مبدأ حق العودة.

ووفق التحقيقات الأمنية اللبنانية في قضية عين علق، فإن ثلاثة سعوديين كانوا من بين تم إيقافهم في مطار بيروت، بينهم عبد الله بيشي، من أبرز عناصر تنظيم فتح الإسلام، وهو مطلوب في السعودية، ونقل سي إن إن في السابع والعشرين من مايو عن مصادر أمنية لبنانية عزت وجود سعوديين في مجموعة فتح الإسلام إلى وقوعهم في شرك الخداع، حيث كانوا يرغبون بالذهاب إلى العراق، غير أنهم اكتشفوا بأن المجموعة ترغب بتنفيذ عمليات في لبنان، ما دفعهم إلى محاولة المغادرة لتوقفهم القوى الأمنية اللبنانية في مطار بيروت. غير أن هذا القول يتعارض مع معلومات أخرى تحدثت عن التغييرات الهيكلية التي أجرتها شبكة القاعدة حيث تم تعيين قيادات جديدة لتنظيمات الشبكة في أفغانستان، والعراق، وبلاد الشام، والتي جرى توطينها لصالح أجنداث دول إقليمية عبر تغيير صبغة الصراعات الدائرة في المنطقة وإضفاء الطابع المذهبي المطلوب إقليمياً وأميركياً.

وقد صدرت رسائل داخلية من الشيخ أمين الظواهري في السابع عشر من مارس الماضي يقول فيها أن (تنظيم فتح الإسلام هو جزء من القاعدة) وصدرت تعليمات بإسناد ولاية لبنان إلى شاكر العيسى إلى جانب تأمين الدعم المالي والنفذري، وإلحاق جميع العناصر المرتبطة بتنظيمات القاعدة في لبنان بقيادة العيسى.

وكان سعوديون من بين مجموعة دخلت إلى لبنان عبر المطار وضمت ٢٠٠ عنصرًا توزعوا على مركز صامد في مخيم البداوي في الشمال ومركز

مع اندلاع الاشتباكات في مخيم نهر البارد في الشمال اللبناني بين تنظيم (فتح الإسلام) والجيش اللبناني في ٢٠ مايو الماضي لم يكن فريق الفتن سواء داخل لبنان أم خارجه أن يتكأ من الأسرار سينفجر دفعة واحدة، وفيما كان صمت المعتدلين العرب يبنىء عن تواطؤ ما بانتظار نتائج حرب (البارد)، كان الفريق اللبناني السلطوي يخطط على نحو عاجل لاستدراج الجيش إلى حتفه من أجل تحريك الخلايا الفتنوية في المناطق الأخرى لجعل الفوضى الخلاقة واقعاً لبنانياً.

في الدولة السعودية الممثل في وزير الداخلية الأمير نايف والأمين العام لمجلس الأمن الوطني الأمير بندر سلطان الطيف والمهندس الرئيسي لكثير من مخططات فريق ١٤ آذار قد يلتقي إلى توجه وزارة الخارجية السعودية التي تميل إلى عدم التورط في تفاصيل اللعبة اللبنانية أو غيرها من اللعب السياسية الدائرة في المنطقة. سعى خوجة إلى أن يميز بين خطين داخل الدولة السعودية، وربما أراد تأكيد ذلك خصوصاً بعد أن بدت تتكشف خيوط لعبة (فتح الإسلام) حيث وجد نفسه ملزماً بما يمكن وصفه فضحا لورطة (فتح الإسلام) وأن يتخذ الخط الآخر في الدولة السعودية، من أجل الإبقاء على

في المقابل، جاءت المواقف المضادة لتشكل طوقاً متممداً على المشهد السياسي الداخلي والإقليمي، وتجدت في تفكيك (كمين) الفتنة. وخشي رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة الارتدادات العنيفة ضد حكومته من جراء دعوته باقتحام الجيش للمخيمات واستعمال القوة المفرطة، حتى لو أتى ذلك إلى سقوط ضحايا من المدنيين، وتثريد أعداد كبيرة من العوائل الفلسطينية من خارج المخيم، ما قاد إلى تراجع فريق السلطة في لبنان عن لهجته الحادة، كما هو حال الحكومة السعودية التي صممت عدة أيام بحسب العادة القديمة، رغبة في إعطاء الجيش فرصة الوقوع في الفخ المنصوب له باقتحام المخيم تحت حجة حماية السيادة والشريعة، ولكن بعد أن تبين حجم السخط المتعاظم داخل المخيم وكذلك في الشارع الفلسطيني سواء داخل لبنان أو الأراضي الفلسطينية المحتلة، بدأت اللهجة الإنسانية المفتعلة تتسرب إلى التصريحات السياسية اللبنانية والسعودية، بل أن سعد الحريري الذي كان يدفع الجيش لمزيد من التورط بدأ ينقل مساعدات إنسانية إلى سكان مخيم نهر البارد، في وقت كانت الشعارات تنطلق من داخل المخيم نفسه ضد فؤاد السنيورة وسعد الحريري، ودفعت السعودية أيضاً مساعداتها العاجلة بقيمة نصف مليون دولار بعد أن بدأت تتكشف أسماء القتلى السعوديين بين عناصر فتح الإسلام.

إعلان السفير السعودي في لبنان عبد العزيز خوجة عن مقتل سعوديين أربعة في صفوف (فتح الإسلام) وأتهم من عناصر (القاعدة) وصف بعملية (إفساد طبخة) فريق ١٤ آذار الذي يديره الأمير بندر. وقال خوجة في تصريحات نشرتها صحيفة الحياة في السابع والعشرين من مايو (علماً أن هناك سعوديين وسوريين ولبنانيين وجزائريين وآخرين من جنسيات عدة ينتسبون إلى تنظيم فتح الإسلام وهم يحملون فكر تنظيم القاعدة) كان مستغرباً رد الأمير نايف على تصريح خوجة بنفي ضلوع سعوديين في معركة (نهر البارد) خوجة الذي يمثل خطأ متعارضاً مع خط آخر

بعد اقتضاح تورط المؤسسة

الأمنية السعودية في فتنة

(نهر البارد) خوجة يميز

بين خطين داخل الدولة،

لانتقاد الخط الآخر

طهارة النصف الآخر من الكأس.

جدير بالذكر أن السفير خوجة كان على قائمة اغتالات لدى جند الشام وفتح الإسلام، وقد أوصل جهاز الاستخبارات السوري تقريراً إلى الحكومة السعودية بهذا الخصوص في مارس الماضي، بحسب إيلاف في ٢ مارس الماضي. وقد ذكرت الصحافة اللبنانية في الثلاثين من مايو الماضي معلومات أمنية عن (عمل إرهابي كبير)، ومن بين أهدافه محاولة لاغتيال سفير دولة خليجية في بيروت. وفي اليوم التالي مباشرة كشفت صحيفة (الوطن) السعودية عن إيقاف السلطات الأمنية اللبنانية لعنصرين قرب منزل السفير السعودي عبد العزيز





وعماهم من القوى الأمنية والعسكرية اللبنانية، حيث حصلت إستخبارات الجيش اللبناني على معلومات بالغة الأهمية من بينها عدد المشاركين وهوياتهم، وكميات الأسلحة وأنواعها المستعملة في الاشتباكات وخطط المجموعة في الداخل اللبناني حيث تم العثور على كميات كبيرة من الذخائر والمواد المتفجرة في مناطق مختلفة من لبنان، من بينها سيارات مفخخة بعضها يستهدف مناطق محددة مسيحية وشيعية.

صامد في مخيم برج البراجنة في ضاحية بيروت الجنوبية. ويتحفظ الجيش اللبناني على عدد من المعتقلين السعوديين المتورطين في عمليات أمنية متعددة، كما تتحفظ قوى الأمن الداخلي على عدد من السعوديين الذين دخلوا بطريقة غير شرعية وحاول بعضهم الهرب عبر المطار إلا أنه جرى إيقافهم، وقيل بأن عبد الله بيشي، أحد قادة التنظيم، نصح بعض السعوديين بالعودة إلى ديارهم وأن لا علاقة لـ (فتح الإسلام) بالجهاد، فيما ذكرت مصادر أخرى بأن ذوي بعض السعوديين قدموا إلى بيروت وأبلغوا السفارة السعودية التي أبلغت بدورها السلطات اللبنانية، فباشرت البحث عنهم، وقد يكون للسفير السعودي جهد خاص في هذا الشأن بعد أن كشف عن وجود سعوديين بين عناصر فتح الإسلام مما أدى إلى استنفار العوائل في السعودية للبحث عن أبنائهم، وعدم تحويلهم إلى أوراق لعبة بيد من خطط لعمليات فتح الإسلام. ويقول السعودي أبو صهيبي، المعروف باسم عبد الفتاح فيصل المأمون، منصب النائب الأول والمسؤول المالي للتنظيم.

في مقاله بعنوان (من ينفخ خلف القتال في شمال لبنان؟) المنشورة في الثامن والعشرين من مايو ذكر فرانكلين لامب من مخيم البداوي والتي مع التازحين من مخيم نهر البارد الذين أخبروه بأن عناصر فتح الإسلام وصلوا في سبتمبر-أكتوبر ٢٠٠٦ وهم من المملكة السعودية وباكستان والجزائر والعراق وتونس ودول أخرى، وليس بينهم فلسطينيون باستثناء بعض (الجلادين). ثم يقول (يقول معظمهم إنهم مدفعيون من قبل مجموعة الحريري)، حيث تم تكليف الحريري زعيم تيار المستقبل بإستيعاب بقايا المتطرفين السابقين في المخيمات الفلسطينية، حيث يتلقى كل مقاتل ٧٠٠ دولار شهرياً. وبخصوص قصة سرقة المصرف المزعومة، يقول لامب بأن تيار المستقبل أوقف حساب (فتح الإسلام) في المصرف، وحاولت الأخيرة التفاوض للحصول على تعويض على الأقل دون نجاح وبتعرت أنها تعرضت للخيانة.

ونقلت وكالة رويترز في مايو الماضي عن مسؤولي استخبارات أميركيين سابقين بأن آخر تدفق للأموال بدأ في ديسمبر الماضي في محاولة لخلق ثقل في مقابل حزب الله، ونقلت الوكالة عن المصدر نفسه أن (بين الجهات التي تلقت الأموال عصابة (التأصّر). وقالوا إن أموالاً أيضاً ذهبت إلى جماعة (فتح الإسلام). واعتبروا (أن الولاء لجدول أعمال السعودية وأسرة الحريري هو المتوقع في المقابل).

تشير إلى أن بروز هوية السعوديين المشاركين ضمن مقاتلي (فتح الإسلام) في إشتباكات نهر البارد مع الجيش اللبناني قد أثار سخطاً عارماً في الوسطين اللبناني والفلسطيني، الأمر الذي فتح الباب على طائفة كبيرة من الأسئلة حول الرعايا الحقيقيين والمحمّسين والمؤملين، وهذا ما يفسّر الاستنفار العاجل لدى أجهزة أمنية عربية منها السعودية والاردن التي وصلت إلى بيروت في الثاني من يونيو من أجل تطويق مصادر المعلومات، عبر تسليم

من جهتها كشفت صحيفة (الأخبار) البهوتية في الرابع من يونيو عن (أن عناصر سعودية تتولى مواقع مهمة وتنافذة داخل فتح الإسلام والقوى المتواصلة معها)، وأكدت أن لهؤلاء (صلات قوية بالمجموعات التي تتولى إدارة جانب من عمليات تنظيم القاعدة اللوجستية في المنطقة والمتعلقة بنقل إمدادات بشرية ومالية وعسكرية إلى العراق، أو تدريب مجموعات استعداداً لأعمال في مناطق أخرى غير العراق).

ولفتت الصحيفة إلى (أن الشبكة التي كُشِفَتْ عنها في السعودية أخيراً كانت تعمل على مشروع أكبر بكثير مما أعلن عنه قبلاً، وأن لديها ترابطاً مع مجموعات منها ما هو موجود في العراق وفي لبنان

## طلبت السعودية من السنيورة

### تسليم الموقوفين السعوديين في

### محاولة لملمة خيوط اللعبة

### الخشية التي أدارها فريق بندر

أيضاً). وأضافت (أن السعودية تُمارس ضغطاً جدياً لأجل الوصول إلى هؤلاء، ويفضل أن يُساقوا أحياء إلى السلطات السعودية التي لا تهتم بما يفعلونه في لبنان بل بحجم صلته بالمجموعات الأخرى وخصوصاً الناشطة في السعودية). وأشارت الصحيفة إلى وجود (إلتزام جدي من جانب فريق ١٤ آذار للرياض كما للآردن بالوصول إلى نتائج في هذا المجال، وثمة ضغط أميركي في هذا السياق أيضاً).

وفي السياق ذاته، ذكرت صحيفة (الديار) اللبنانية في ٤ يونيو أن زيارة السفير السعودي عبد العزيز خوجة لرئيس الحكومة فؤاد السنيورة وطلبه تسليم السعوديين من موقوف في فتح الإسلام، أدت إلى تغيير جو المعركة بسبب خشية عناصر فتح الإسلام من تسليمهم إلى بلدانهم). وانتقدت الصحيفة

(التدخل السعودي) في مسار قضية معالجة ملف فتح الإسلام لاسيما لجهة محاكمة مقاتليه العرب من قبل السلطات اللبنانية، وقالت: (في كل بلد يحترم سيادته يتم التمسك بمحاكمة من يرتكب الجرائم على أرضه على يد القضاء المختص لذلك لا يحق لرئيس الحكومة فؤاد السنيورة أن يسمح بتسليم عناصر فتح الإسلام الذين إعتدوا على الجيش اللبناني إلى السعودية حيث يمكن أن تحاكمهم أو تغفو عنهم).

وتساءلت الصحيفة (إذا ما تم تسليمهم للسعودية فمماذا نقول لأهالي الجنود الذين استشهدوا وهم يحاكم قتلهم؟)، مؤكدة (أن تسليم عناصر فتح الإسلام للسعودية هو انتقاص من السيادة الوطنية وإساءة لأهالي الشهداء).

تشير أيضاً إلى أن استخبارات الجيش اللبناني رفضت فكرة تسليم عناصر فتح الإسلام سواء من تم القبض عليهم خلال الاشتباكات أو تم تسليم أنفسهم، قبل نيل العقاب اللازم. وقد سعى مسؤولون في مخابرات عربية وخليجية للإطلاع على مضمون التحقيقات وعلى أسماء الموقوفين، وجهات الاتصال التي قاموا بها وأخيراً تسلّم الموقوفين.

وقد كشفت التحقيقات الأمنية التي قام بها الجيش عن أن السعوديين والفجاريين والجزائريين المشاركين في تنظيم فتح الإسلام هم عناصر قيادية في تنظيم القاعدة.

وقدما عبر السفير السعودي عبد العزيز خوجة عن إستعجال بلاده لإرسال طائرة عسكرية سعودية إلى بيروت لنقل الموقوفين السعوديين إلى ديارهم بعد تقديم طلب رسمي بذلك، وتعاون أمني مع الجهات اللبنانية، عبرت عوائل ضحايا الجيش اللبناني عن رفضها فكرة تسليم مقاتلي (فتح الإسلام) إلى بلدانهم، إذ اعتبروا ذلك غدراً آخر بالجيش، فيما وصفت مصادر لبنانية بأن ذلك محاولة لملمة وخطوط اللعبة الخفية التي أدارها فريق في لبنان تتعاون مع جهات خارجية عربية ودولية، فيما أشارت هذه المصادر إلى دور مركزي للأمير بندر الذي اعتبره أحد القادة السياسيين اللبنانيين بأنه الرئيس الحقيقي لـ (فتح الإسلام) في لبنان إن لم يكن في مناطق أخرى أيضاً.

## الإختباء وراء شعار (مكافحة الإرهاب)

## (الوهابية) هي المحرض والمتهم

## حسن الدباغ

د. سعود الهاشمي: معتقل حتى إعدام آخر



وسياسات الدولة وغير ذلك.

يبد أن وزير الداخلية السعودية مشغول اليوم بقضية مختلفة وهي: توسيع إطار مفهوم (محاربة الإرهاب) ليشمل المخالفين والمعارضين السلميين، أو المطالبين بالإصلاح. وقد سبق أن اعتقل محامون وأساتذة إصلاحيون بتهمة تمويل الإرهاب، في حين أن بعضهم - حسب الرؤية الوهابية - علمانيون أو ليبراليون؛ وقد أثبتت منظمات حقوق الإنسان الدولية أن هؤلاء معروفون لديها منذ زمن كناشطين في مجال حقوق الإنسان والمطالبة بالحرية العامة. وأكدت تلك المنظمات أن السعودية تسيء استخدام مكافحة الإرهاب لتطبيقه على خصومها السياسيين ممن لا يؤمنون باستخدام العنف، ولصق التهم الجائرة بهم.

وعلى ذات المنوال تم اعتقال الشيخ سعيد بن زعير للمرة الرابعة بحجة (تمويل الإرهاب، وبالذات تمويل تلك الخلية التي قامت العام الماضي بهاجمة منشآت نفطية في المنطقة الشرقية/ أبقيق، في حين كانت تهمة السابقة مجرد الحديث إلى قناة الجزيرة. ولكن يجب التريث قبل القبول بهذا اتهامات اعتاد نايف اطلالها على المعارضين الأشداء في مواقفهم، بالرغم من أن الزعير تناسبه - حسب المواصفات الحكومية - تهمة (التحريض) وليس (التمويل). فهو شيخ وهابي لا يرى شرعية لحكم آل سعود، ويشنق مفاسدهم واستبدادهم.

وأن كل ما يفعله هو توضيح المفاهيم المتعلقة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو توضيح مفاهيم الولاء والبراء، أو التنظير لمفهوم الجهاد بشكل عام، دون التحديد في تطبيقاته.. وهكذا. الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً بين المثقفين السعوديين وكتاب الصحف حول تساهل الحكومة مع (المحرضين) على العنف بإسم الدين، والفتيا في قضايا يسهل تطبيقها على الوضع السعودي. حتى الأمير نايف اشتكى من هؤلاء المحرضين علناً من خلال منبر الصحف، وهال بهم بأن (يتقوا الله في مواطنهم)؛ فالرجل لم يكن يريد أن يفتح معركة مع التيار السلفي/ الوهابي، الذي يمنح الحكم المشروعية من جهة، والذي يشكل من جهة أخرى خلفية النظام الاجتماعية، خاصة وأن تهمة (التحريض) يمكن أن تطبق على كل مشايخ الوهابية، من هم مع السلطة أو ضدها، ذلك أنهم جميعاً يشتركون في فكر واحد، ويستقون من معين واحد، ويؤمنون بتفاصيل ما يعتقد به العنفيون. المتهم الحقيقي هنا هو: الفكر والمعتقد الوهابي نفسه، ويبدأ التسلسل بعدئذ لكل منتجاته. هذه هي الحقيقة، ولكن الحكومة الوهابية لا تستطيع أن تواجه ذاتها، مع أن بعض الأمراء يعتقدون بأن (الوهابية) أصبحت تشكل وبالا على النظام السياسي في الداخل والخارج، ومن بينهم الملك نفسه ووزير الخارجية سعود الفيصل.

التحريض كما التمويل تهمتان يمكن التوسع فيهما لانعدام الفواصل بين المسموح والمنعوع. ولئن كان قد أوجدت مخارج لموضوع التمويل من خلال إغلاق العديد من المؤسسات الخيرية، وضبطها، بضغط أميركي - من خلال سيطرة الدولة وأجهزة مباحثها على النشاط الخيري، مع أن الكثير من المال لا يمر عبر القنوات الرسمية الخيرية. فإن موضوع التحريض يحتاج إلى قراءة مختلفة للتراث الوهابي بأكمله، وتجديده، وحذف الكتل الملتبته منه. وهناك من يعتقد بأن هذه العملية تعني في المحصلة النهائية: إنهاء الوهابية كونها غير مطوعة بما فيه الكفاية، وأن تغييرها يعني حرفياً: القضاء عليها، لأن ما يراد تغييره ليس قليلاً، بل يشمل أسس المعتقد الوهابي ورؤيته للكون والبشر والمواطنين

لا تزال السلطات الأمنية تقبض بين أسبوع وآخر على عدد من المواطنين ممن يشملهم (التعريف الرسمي) بأنهم (إرهابيون) أو (خوارج) أو (من الفئة الضالة) أو (ممولو إرهاب) وغير ذلك. فقد قبض على ثلاثة من الداعمين إعلامياً - ل (جهات إرهابية)، حسب المصدر الرسمي، وقبلها قبض على أحد عشر شخصاً (من المحرضين والممولين) وجميعهم من السعوديين. وقد أثارَت إشارة الحكومة إلى تهمة (التمويل والتحريض) الكثيرين، وكأن أجهزة الأمن لم تكن تقوم بمثل هذا الفعل من قبل، كون عملية التمويل متداخلة بين (العمل الخيري وغيره) حيث الفواصل غير واضحة. وهذه القضية كانت مشار نقاش بين المخابرات الأميركية والسلطات السعودية حيث تم اعتقال الكثير من السعوديين ممن يعملون في منظمات (خيرية أو إغاثية) من قبل الولايات المتحدة، كانوا في حقيقة الأمر يمولون نشاطات



الشيخ سعيد بن زعير

عنف إلى جانب القاعدة، كما كانوا في نفس الوقت يؤدون أعمالاً تصنف بأنها خيرية. ذات المشكلة تتعلق بالتحريض على العنف والإرهاب، حيث يختلط مفهوم التبليغ الديني البحث بمفهوم التحريض. فإذا ما قبضت أجهزة الأمن السعودية على أحدهم بتهمة التحريض، قال بأنه لا يسمى السعودية وآل سعود بالإسم،



صعوبة التفريق بين المعتدل والمتطرف السلفي

## معتدلون (وسطيون!) في الحرب على الإرهاب

محمد بن علي المحمود

نقض خطاب التطرف والإرهاب، كان من امتيازات التيار الليبرالي، وأنه التيار الوحيد الذي مارس مساهمة حقيقية للمبادئ والأصول التي ينهض عليها خطاب الإرهاب. لم يكن، هذا مجرد ادعاء، كما لم يكن جهلاً، أو تجاهلاً لما قام آخرون من محاولات - صادقة وغير صادقة - في صد طوفان التطرف الذي كاد يجتاحنا. الجميع حاول أن يرد صائلة التطرف، ولكن كل وفق رؤيته الخاصة ومشروعه الخاص. ما سوى التيار الليبرالي، وخاصة التيار التقليدي، مارس مكافحة التطرف. لكنه كان يكافح التطرف، في الوقت الذي يقف فيه هو والمتطرف على أرضية واحدة. الخلاف لم يكن في الأصول، ولا في المبادئ العامة، بل ولا في متتالياتها الحتمية، وإنما كان في الحلقة الأخيرة: بعد الاتفاق على عشرات الخطوات الاستدلالية، إلى حيث يصل الأمر إلى جواز القتل والتفجير. وهنا - وهنا فقط - يختلفون. ويكون اختلافهم في التطبيق، دون التنظيم.



وأسماء مؤلفيها، وشارحيها المعاصرين - التي يتدروش عليها هؤلاء وهؤلاء، وينظرون فيها للتكفير والتفسيق والتبديع. إذن، كيف يحارب التطرف والإرهاب، من يتأبط - صباح مساء - مراجع التطرف والإرهاب، وكيف يدين التكفير، من وضع الأسس له، وأسهم في شرح (النواض) الشهيرة التي بها يتم التكفير، وكمثال، من يعدد الدخول في منظومة الأمم

يتفق التيار التقليدي مع الإرهاب في المبادئ العامة، وفي الأصول، بل وفي المنحى الاستدلالي، كما يتفقون في الطبيعة الثقافية، ومن ثم في تفسير التاريخ (التاريخ بوصفه صيرورة)، وفي رؤية الواقع. لا تبقى إلا الحلقة الأخيرة من حلقات الرؤية والاستدلال، وهي: هل من الأذى والأنتع - لمصلحة الإسلام زعموا - أن نقوم بالتقتيل والتفجير؟ هنا، يرى التيار التقليدي أن هذا التقتيل والتفجير لم ينفع الأمة في شيء، بينما يرى الإرهابي أنه أمر جد نافع، ولا يختلفون إلا في قياس مستويات الضرر والنفع للأمة جمعاء.

هذا يعني أن التيار التقليدي كان سيوافقهم على هذا التقتيل والتفجير: فيما لو اتفق معهم على العائد الإيجابي

لهذا العمل الإجرامي. هذا العمل الإجرامي المدان، كان سيكون - وفق هذا المنطق الاستدلالي للتيار التقليدي - من أفضل القرقيات عند الله: لأنه - حسب ما يزعمون - جهاد في سبيل الله، والجهاد ذروة سنام الإسلام، وبقا إلى قيام الساعة. الخلاف

بينهم ليس على قبول الجريمة أو رفضها، وإنما على مدى جواها في سبيل الانتصار للإسلام. وما يؤكد هذا الاتفاق الفكري والثقافي، بين عناصر التيار التقليدي وعناصر التيار المتطرف، أن جميع الكتب التي تعد من الأصول المرجعية في منظومة التقليد، هي أصول مرجعية للمتطرفين. بل إنهم في أحسن الأحوال - أو أسوأ الأحوال، لا أدري - يتفقون في تسعة وتسعين بالمائة وتسعة من عشرة، من الكتب والمراجع التي تغذي تيار التطرف. ولولا الحرج للكثير: لذكرت المراجع المذهبية. بأسمائها،

المتحدة كفراً؛ بوصفها تحمل أنظمة (قوانين) غير إسلامية، وأنها من قبيل الاحتكام إلى الطاغوت، ويقوم بشرح هذا، وتعميده في أحد نواض الإسلام، مثل هذا، لا يستطيع أن يحاج المتطرف الذي يكفرنا؛ لأننا دولة عضو في هذه المنظمة الدولية. لم يزد المتطرف على التقليدي في هذا المبدأ (أو النواض) سوى أن قام بالتطبيق، بينما أقر بالتقليدي بالتطبيق وسكت عن التطبيق.

السكوت عن التطبيق، لا يعني الاختلاف الجذري حول المبادئ التي يتم التكفير على ضوئها - فالاتفاق واضح كما سبق - بل يعني أن التطبيق مؤجل إلى حين. ومن هنا يتهم التيار المتطرف التيار التقليدي بالمداينة، وبيع المبادئ؛ لأنه يراه غير صادق مع مبادئه. يراه يقول (المتطرف) عن تطبيقها. وبهذا يصبح ما يميز بينهما ليس المطلقات الفكرية، والخلاف حولها؛ إذ لا خلاف، وإنما هي مسألة: الشجاعة من عدمها. والمتطرف يدعي - ويحاول أن يثبت ميدانياً - أنه الأشجع، والأصدق، والأبعد عن مستنقعات النفاق. هكذا ندرك استحالة أن يقوم التيار التقليدي بدور مهم في مكافحة التطرف لدينا. كما ندرك أن الخطاب الليبرالي، هو الخطاب الوحيد - على الأقل إلى الآن - الذي مارس ويمارس نقداً جذرياً - قدر ما تسمح به الظروف - لأصول الخطاب

الخطاب الليبرالي، هو

الخطاب الوحيد الذي مارس

ويمارس نقداً جذرياً. قدر ما

تسمح به الظروف - لأصول

الخطاب السلفي المتطرف

المتطرف. التيار التقليدي، والمعتدلون (الوسطيون كما يزعمون) ليس لديهم استعداد حقيقي وصريح، لقطع مع المنظومة التقليدية، التي يتكئ عليها المتطرفون في التكفير.

لا بد من الصراحة والوضوح. المتطرف بطبيعته إنسان حاد، ولكنه واضح، فلا بد من محاورته بكل وضوح. كما أن جماهير الخطاب المتطرف، هم من البسطاء. وهؤلاء لا يقنعهم غير الوضوح، وعدم التناقض. هذه الجماهير التي يختطفها الخطاب المتطرف، لا يمكن أن تقوم - أيها التقليدي - بشحنها بمفردات التكفير، ثم تقول لها: من (المصلحة!) التطبيق هنا، وليس من (المصلحة!) التطبيق هنا. إنها جماهير - مهما كانت ساذجة، ومنقادة عاطفياً - تعي ضرورة تعميم المبدأ، وأن هذا من ضرورات الاستدلال، كما أنه من ضرورات العدل.

### التيار السلفي التقليدي يقف

### والمتطرف على أرضية واحدة،

### فلا خلاف بينهما في الأصول

### والمبادئ العامة، ومتناثراتها

### الاحتمية. الاختلاف فقط في

### التطبيق، دون التنظير

الخطاب الليبرالي،

ينقص كل هذا من

جذوره. إن يقيم مسألة

حادة، ومستمرة مع

أصول المنظومة

التقليدية التي يتم

التكفير من خلالها، كما

أنه يعيد النظر في طبيعة

الاستدلال، وفي تفسير

حركة التاريخ. وهذا

يجعل منه خطاباً قاطعاً

مع رؤى التطرف على أكثر من مستوى، عكس التقليدي الذي لا يقطع

سعه إلا في سياق التطبيق الميداني.

هذه الصراحة، وهذا الوضوح، وهذا الدور الفاعل الذي تميز به

الخطاب الليبرالي، في مقاربة ظاهرة الإرهاب والتطرف، هو الذي جعله

موضوعاً للهجوم من قبل تيار التقليد. وهو هجوم وصل به إلى درجة

التكفير، كما نرى ونسمع. وردة الفعل هذه تجاه الخطاب الليبرالي، هي

شهادة له، أنه الخطاب الوحيد الذي يمارس نقداً حقيقياً للخطاب

المتطرف، وليس نقداً متسامحاً متعاطفاً، يقول شيئاً، ويسكت عن أشياء!

ومن هنا، فليس عجباً أن نجد الخطاب المتطرف الذي يتبنى

الإرهاب، لا يهاجم التقليدي، بقدر ما يهاجم الليبرالي. إنه يدرك أنه

يلتقي مع التقليدي في الكثير والكثير، وأن الخلاف بينهما لا يتعدى

التطبيق في مسائل محدودة، تمس المواقف من السياسي، بل إن الخلاف

بينهم في هذا ليس على تحديد الموقف، وإنما على طريقة التعامل مع

الموقف ذاته، وهو موقف متفق عليه فيما بينهم.

من بين هؤلاء وهؤلاء، يخرج أناس يذعون (الوسطية)، ويحاولون

القيام بدور (المرآة الجاحجة!) العقلاء، في الفصل بين الخصومات.

وهم يصنفون ما يقوم به التيار الليبرالي، من تشريح للظاهرة

الإرهابية، بوصفه خصومة واحتراباً مع الإرهاب. وهم يسعون للصالح،

وللتخفيف من حدة الهجوم. وطبعاً، للتخفيف من حدة الهجوم الليبرالي

على خطاب التطرف.

هؤلاء (الوسطيون) يريدون أن يكون التعامل مع ظاهرة الإجماع

الإرهابي، تعاملًا سطحيًا. لا يريدون أن تطرح الأسئلة عن ماهية

الإرهاب، ولا عن الأصول الفكرية، ولا عن المرجعيات المذهبية، ولا عن

العلاقات الخفية الحزبية، ولا عن الخطر المستقبلي، الذي قد لا يرى في

المدى المنظور. يريدون منك - فقط - أن تقول للإرهابيين: لقد أخطأتم، وما فعلتموه جريمة. إلخ. ويرون أن مكافحة الإرهاب تكون بهذه الطريقة التي تحصر في الجريمة الميدانية قسب.

الإرهابي - بطبيعته - غبي، ولكن غباءه مهما استغرقه، لن يصل به إلى مستوى أن يقول له صاحب العمامة: لقد أخطأت؛ فيترك التطرف والإرهاب. لا أحد بهذا المستوى من الغباء، أو الإعياء. الإرهابي الذي تشرب التكفير من منظومة التقليد، واعتقد أن هذا التكفير (عقيدة) يدين الله بها، ومستعد للموت في سبيلها، لا يمكن أن يتركها لأن أحداً قال له: لقد أخطأت.

مدعو الوسطية، يريدون منا أن نعالج ظاهرة التطرف المعقدة، والمتواشجة مع أكثر من بعد، بهذا المستوى من التسطيح. وعندما يتم اكتشاف عشرات الخلايا الإرهابية، وتنتشر - مرافقة للفعل الإرهابي - عشرات الكتب التكفيرية، فتعتمد فضحها، وتسلط الضوء على علاقتها في خطاب التطرف لدينا، نتهم بأننا نستغل الوقائع الإرهابية لتصفية الحسابات (آية حساسات!) لا لشيء، إلا لأننا لم نكتفِ بأن نقول للإرهابي: لقد أخطأت، أو هذا جريمة، وإنما قمنا بتشريح الظاهرة، كما هي في الواقع، أي بحجم امتداداتها وعلاقتها.

هؤلاء الذين يتخذون موقفاً (وسطاً) في الحرب على الإرهاب، يمكن تصنيفهم على النحو التالي:

**الأول:** جهلاء بحقيقة التطرف، ومسطحون - فكرياً - بحيث لا يعون الظواهر إلا في حدود وجودها المتعين، أو مظهرها الأخير. وموقفهم المتسامح هذا - بعد إحصان الظن بهم - ناتج عن تدين عاطفي ساذج، يحاول حصر التطرف كله في (الجريمة) المادية التي يقوم بها المتطرف، بينما لا يرى في التطرف ذاته - من حيث هو فكر وسلوك - أية جريمة، بل ربما عذ هذا التطرف زيادة (محمودة) في التدين. وهؤلاء يمكن أن يكونوا من الجماهير. لكن، لا يمكن فهم كيف يكون منهم، من هو حملة الأقلام!

**الثاني:** من تربطهم بالتطرف علائق فكرية، واجتماعية، وتنظيمية. وهؤلاء ينعز عليهم أن يقضح التيار المتطرف على هذا النحو من الصراحة والوضوح.

وهم يدركون أنهم شركاء في التطرف

كفكر وحركة - حتى

وإن لم يعترفوا

بالتوصيف - وأن

أصابع الاتهام تكاد

تفضحهم. وطبيعي أن

يدافع هؤلاء عن

الإرهابيين بطريقة

غير مباشرة؛ لأنهم في

الحقيقة يدافعون عن

أنفسهم، وعن وجودهم الذي يرونه لا يكون إلا من خلال الانتماء

العقائدي للتطرف.

هؤلاء يخفون تطرفهم، أو كما يرون، يخفون (إيمانهم) لأنهم لا

يؤمنون على أنفسهم. ولهذا يقومون بالدور الذي بدعي (الإصاف) في

التعاطي مع الإرهاب. هؤلاء، وعندما تضطربهم الظروف والمواقف،

يدينون التطرف بتصريحات عامة، تجعل من التكفير والتفجير، مجرد:

اجتهاد خاطئ. ويعتقون بأن الإنسان يخطئ ويصيب، ولا أحد معصوم؛

### كيف يحارب التطرف

### والإرهاب، من يتأبط مراجعهما

### الفكرية، وكيف يدين التكفير،

### من وضع الأسس له، وأسهم في

### شرحها لئتم تطبيقها؟



هذا التيار يعني ما يقوم به، وهو يحسب خطواته بدقة. ومن ثم يتعمد هذه الإرادة الماثقة؛ لأنها تستحق له خطوط الرجعة؛ فيما لو انتصر المتطرفون. وانتصار المتطرفين - في تصور هذا التيار - ليس بعيد الاحتمال، بل هو المرجح في عندهم؛ لأن العقاب للمتقين، وهم يرون أن المتطرفين هم المتقون؛ ومن ثم، هؤلاء - قعدة الخوارج - فئة متريصة، تمنى نفسها بانتصار (الشيخ)؛ أبي عبدالله، وقيام الخلافة (البن لادنية) الإسلامية؛ ولهذا، لا تجد لهم أية إدانة صريحة لهذا (الشيخ)؛ ابن لادن، أو الخليفة المنتظر، كما تتمنى قعدة الخوارج، بل إن بعضهم وصفه في برنامج فضائي على قناة (اقرأ) وفي برنامج (البينة) بالشيخ. وعندما تعجب مقدم البرنامج من هذا الوصف، وسأله عن ذلك، قال: (إن له سابقة في الإسلام).

### المتطرفون يتهمون

#### التقليديين بالمداهنة وبيع

#### المبادئ، لأنهم غير صادقين

#### مع مبادئهم، فهم يقولون

#### بالمبادئ التكفيرية ذاتها،

#### ولكنهم يجنبون عن تطبيقها

الذين يمنحون شيطان الإرهاب الأكبر (ابن لادن) صفة: شيخ، لا تعجب حينما يضيئون بالخطاب الليبرالي الذي لا يدهمهم في شيخهم، ولا في منطوقهم التي يصدر عنها. ويصبح من الطبيعي أن يتعمدوا الهجوم على كل من يقطع مع خطاب التطرف. وبما أنهم ليسوا صرحاء في تعاطفهم مع الإرهاب، كما كان هذا (الشيخ) صريحا، فهم متغلغلون في كثير من مؤسساتنا، ويسعون - عبر وسائل شتى - لاغتيال (الاغتيال هنا بأنواعه) كل من يسهم - بجد وصراحة - في محاربتهم، وكشف دورهم في تلغيم عقول الأجيال.

**الثالث:** فريق تجاوز التطرف، ولكنه لم يقطع معه تماما. هؤلاء لهم تاريخ في التطرف، وفي الحشد لأفكار المتطرفين. ولكنهم - بحكم الظروف، أو تراكم التجربة، أو تنوع مصادر الوعي، أو ذلك كله - تجاوزوا الخطاب المتطرف، ولم يبق منه في أنفسهم إلا ذكريات الهوى القديم. وقد أدركوا - بعد لأي - أن خطاب التطرف خطاب مأزوم، وغير مجد في الواقع، وأنه يقود جماهيره إلى وضع كارثي. ولهذا طابوا عنه نفسا.

لكن، ومع كل هذا، يصر عليهم أن يروا الخطاب المتطرف موضوعا للتشريع الثقافي الذي لا يرحم. وبما أن الحب ليس إلا للحبيب الأول، فالعاطفة تدركهم، والذكريات تعلفهم. وبهذا فهم يدركون - فكريا - جدوى هذا العمل التشريعي، وصوابية الصراحة، ولكنهم - عاطفيا - لا يستطيعون تحمل هذا القدر من الفضح؛ لأنه - في النهاية - فضح للمعشوق القديم. ولا سر في ذلك، فمن يريد أن يعرف حقيقة هؤلاء، فليقرأ تاريخهم الفكري، والتنظيمي، أو شبه التنظيمي.

**الرابع:** الباحثون عن مكانة. وهم أكثرية الكتاب الذين يرون الكتابة مجرد مكانة اجتماعية، وليست فاعلية معرفية. هؤلاء وجدوا أنفسهم في مأزق، بعد أن اكتشفوا خلايا الإرهاب، وتصادم موجة النقد لخطاب التطرف. فهم لم يعرفوا أين يمكن أن يضعوا أقدامهم (أفلامهم) في هذا الموقف. ماذا يقولون، غير ما قالوه سلفا، من تجريم الإرهاب في بعده المادي المتعين؛ في حين أن الذي يجري - ويجب أن يجري - هو فضح

صريح، غير مهادن، للإرهاب.

ماذا يمكن أن يقول هؤلاء؟ خاصة وأنهم يرون الخطاب الليبرالي يقوم بمسؤوليته المعرفية والأخلاقية في مساعاة أفكار المتطرفين. إنهم في حيرة. وحيرتهم هذه نابعة من كونهم ذواتا اجتماعية؛ قبل أن يكونوا ذواتا معرفية. إنهم لا يبحثون عن الحقيقة، ولا عن الخطاب الذي يقارب الحقيقة، وإنما هم مهتمون بمكانتهم الاجتماعية، وكيف تمنحها الكتابة مزيدا من الوجاهة. الكتابة عند هؤلاء مجرد زي اجتماعي، وليست التزاما معرفيا وأخلاقيا.

هؤلاء يدركون أنهم إذا قاموا - هذا إن استطاعوا - بتشريح ظاهرة التطرف، كما يفعل الآخرون، فإن مكانتهم الاجتماعية ستهتز من جذورها، وستنفذ عنهم الجماهير، وسيشكك فيهم المريدون. وهم لا يحتملون القليل من ذلك؛ لأن علاقتهم وثيقة لا زالت تربطهم بالتيار الجماهيري (الفقوي) المتماهي مع خطاب التطرف.

هناك خيار السكوت. وهذا صعب جدا، ليس لأن جماهيرهم تطالبهم بالكتابة المنافعة عن التطرف فحسب، وإنما لأن نجوميتهم ككتاب، تسنح لهم بالسكوت، وإلا تراجعت هذه النجومية؛ لأنها تتجاهل الحراك الفكري الساخن، وتغضض أعينها عن حديث الساحة. وهذا ليس في صالح النجومية الكتابية، التي يرونها من زاوية نجوميتها الاجتماعية؛ لا غير. أما المعرفة، والالتزام الأخلاقي للمتفكر، هي آخر ما يفكر فيه هؤلاء، ربما، لأن ليس ثمة معرفة، في صلب خطاب هؤلاء.

إن، لا بد من موقف (المرابطة الجاحج). أي لا بد من الظهور بمظهر الكبير العاقل، الذي يفصل بين الجميع بالعدل، إنه (التفكير الجبال المثل، أو رزانة الجبال؛ بلغة الفردنق) لا يميل إلى أي طرف من أطراف الصراع؛ حتى وإن كان الإرهاب أحد أطراف الصراع. ولأنه حلیم وقور، وصاحب تجربة ومكانة، أي من (المرابطة الجاحج). كما تقول العرب في لختها الشاعرية: فسيلوم هذا الحلیم الوقور، هؤلاء (الليبراليين) وهؤلاء (المتطرفين)، ويصف بالتطرف هؤلاء وهؤلاء، ويدعوهم - بذهنية عشائرية، أو أبوية تنطرك - أن يكفوا، بإشارة منه - عن الشجار والخصام، وكان الأمر مجرد شجار عارض!

هذا الدور، يكفل

لصاحبه رضا جميع

الأطراف، كما أنه يظهره

بمظهر العاقل المتصف،

الذي لا يدين الإرهاب

بعتف، وإنما يسمى - فقط -

إلى قض الاشتباك،

والتأكيد على أن الجميع

مخطئ، وطبيعيا، يستثنى

من هذا الجميع - بوعي أو

من غير وعي - نفسه، كيف

لا، وهو ذو العقل الراجح،

السندي يمارس دوره

الاجتماعي (لا حظ غياب

### الإرهابي لا يهاجم التقليدي،

#### بقدر ما يهاجم الليبرالي،

#### فهو يدرك أنه يلتقي مع

#### التقليدي في معظم الأفكار،

#### وأن الخلاف بينهما لا يتعدى

#### التطبيق في مسائل محدودة

المعرفة (سلوك) على أكمل وجه، ولا تذهب بلبه الحادثات، ولا تستفز هذه الصراعات. إنه الذي يعرف الكثير، ولكنه لا يقول إلا القليل، فدوره ليس في المقال، وإنما تصميت المقال. ليس في الكلام، وإنما في وأد الكلام. ليس في الثقافي، وإنما في نقي الثقافي.

عن صحيفة الرياض، ٢٠٠٧/٦/٧

## تقرير هيومان رايتس ووتش عن السعودية لأحداث عام ٢٠٠٦

## الإصلاح السياسي تعطل، والإنتهاكات تزايدت

لا تزال أوضاع حقوق الإنسان بشكل عام سيئة في المملكة العربية السعودية، التي تطبق نظام الملكية المطلقة. وعلى الرغم من الضغوط الدولية والمحلية لتنفيذ إصلاحات، فإن الملك عبد الله لم يحقق التوقعات الخاصة بتحسين الأوضاع عقب توليه العرش في أغسطس/آب ٢٠٠٥. ولم تنفذ الحكومة أية إصلاحات رئيسية في مجال حقوق الإنسان خلال عام ٢٠٠٦، كما ظهرت بعض الدلائل على التراجع في بعض القضايا المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير.

## الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة وعقوبة الإعدام

في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول، نقلت صحيفة (عكاظ) عن د. سعود المصبيح، الذي يرأس لجنة استشارية خاصة بوزارة الداخلية ووزارة الشؤون الإسلامية، قوله إنه قد تم الإفراج عن ٧٠٠ معتقل ممن لم يتورطوا في أعمال إرهابية ولكن يشتبه في أنهم يتبنون أفكاراً متطرفة. ونقلت مباحث الدمام الناشط الشيعي كامل عباس آل أحمد من السجن العمومي إلى سجن المباحث قبل أسبوع من انقضاء الحكم الصادر ضده بالسجن خمس سنوات، في يوليو/تموز. وقد اتصلت هيومن رايتس ووتش هاتفياً بمسؤولي المباحث وأعطتهم تاريخ نقله، إلا أنهم أنكروا أية معرفة لهم بكامل آل أحمد. ولكن بعد تدخل (لجنة حقوق الإنسان)، وهي لجنة حكومية، أفرجت المباحث عنه في سبتمبر/أيلول.

وزعم سجين سابق بسجن مكة العمومي لهيومن رايتس ووتش أن حراس السجن كانوا يضربونه بصورة منتظمة، ويحرقون ظهره بوضعه على قالب معدني مُحمى، وأنه وضعه في الحبس الانفرادي ستة أشهر. وأضاف قائلاً إن هذا الانتهاك كان أمراً معتاداً خلال الفترة التي قضاها في السجن من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦. وقد أرسل نزيلاً سجن الحائر بالرياض، وعددهم ٣٦ سجيناً، نداء في أواخر عام ٢٠٠٥ بعنوان (صرخة استغاثة للمنظمات الحقوقية العالمية) عرضوا فيه ما يشعرون به من (اكتئاب) بسبب ما تعرضوا له من ضرب في السجن ومن جلد على الملأ.

وعادة ما يصدر القضاة السعوديون أحكام الجلد بألأف الجلدات كنوع من أنواع العقوبة، وكثيراً ما تُنفذ على الملأ، وتؤدي إلى صدمة نفسية شديدة وآلم بدني شديد، ولا يتلقى الضحايا بعدها أية رعاية طبية.

وبحلول نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، كانت السعودية قد نفذت حكم الإعدام في حوالي ٢٢ شخصاً، ويعادل هذا العدد ربع العدد المسجل في عام ٢٠٠٥ تقريباً.

## حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات

في فبراير/شباط ٢٠٠٦، أُلغيت السلطات السعودية صحيفة (الشمس) لفترة وجيزة بسبب نشرها رسوماً كاريكاتيرية للنبي محمد اعتُبرت مسيئة له. وفي مارس/آذار ٢٠٠٦، أُلقت المباحث القبض على محسن العواجي واحتجزته عدة أيام، وذلك لمجارهته بانتقاد الملك بسبب ما يزعم عن اعتماده الشديد على مشورة الليبراليين. وفي إبريل/نيسان، أُلقت المباحث القبض على ربّاح القويخي بسبب تبنيه أفكاراً هدامة نشرها في كتاباته على شبكة الإنترنت، والتي ينتقد فيها تنظيم (القاعدة). وانتزع القاضي تعهداً غير محدد من ربّاح القويخي، الذي وصف نفسه في حديثه لهيومن رايتس ووتش بعد الإفراج عنه بأنه (نصف حر). وفي يونيو/حزيران، أُلقت المباحث القبض على سعد بن

ولا يوفر القانون السعودي الحماية لكثير من الحقوق الأساسية، وتفرض الحكومة قيوداً صارمة على حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع وحرية التعبير. ولا يزال الاعتقال التعسفي وإساءة معاملة المعتقلين وتعذيبهم وفرض قيود على حرية التنقل وعدم محاسبة المسؤولين من الأمور التي تبعث على القلق الشديد. وما برحت المرأة السعودية تواجه عقبات كأداء تعترض مشاركتها في المجتمع. كما يتعرض كثير من العمال الأجانب، ولاسيما النساء، لظروف عمل تتسم بالاستغلال. وفي عام ٢٠٠٦، نقلت الولايات المتحدة ٢٩ معتقلاً سعودياً من خليج غوانتانامو إلى معتقلات سعودية. وأفرج عن تسعة منهم بعد ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى ثلاثة آخرين من معتقلي غوانتانامو السابقين الذين كانوا قد نقلوا في يوليو/تموز ٢٠٠٥.

## الإصلاح السياسي والاجتماعي

في عام ٢٠٠٦، تعطل الإصلاح السياسي الوليد في السعودية، فلم تنفذ الحكومة التوصيات المبنية عن أحدث دورات الحوار الوطني، وهي الدورة الخامسة التي عُقدت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، ولا عن الدورات السابقة للحوار. ومن بينها النظر في تولي المرأة لمناصب القضاء.

وتشددت الآراء المحافظة رداً على الخطوات المحدودة المتخذة على صعيد التحرر الاجتماعي. ففي فبراير/شباط ٢٠٠٦، قام بعض المحافظين، ومن بينهم أفراد (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) وهي بمثابة شرطة دينية، بمضايقة عدد من الزوار والكتاب، وخاصة النساء، في معرض الرياض الدولي للكتاب، حيث عرضت نسخة من الكتاب المقدس وأعمال المؤلف تركي الحمد للمرة الأولى من نوعها، بالرغم من الحظر المفروض على مؤلفاته. وفي مارس/آذار، نظم بعض المحافظين مسيرة للاحتجاج على مقترحات إصلاح المناهج التعليمية التي تحظى بدعم قوي من الولايات المتحدة.

وأدى صدور عدد من أحكام القضاء إلى إثارة القلق من عدم وجود قانون موحد يكفل الحد من تحيز القضاء. ففي فبراير/شباط، رفض أحد القضاة السماح لمواطن سعودي شعبي بالشهادة على زوج ابن رئيسه السنّي. وأبطل قاض آخر إحدى الزوجيات بحجة (عدم الكفاءة) لأن الزوج ينتمي لطائفة الشيعة الإسماعيلية. لا المذهب الوهابي السائد في السعودية والذي تنتمي إليه الزوجة. كما أبطل قاض ثالث زيجة أخرى، وصادر هذا الحكم لصالح رجل زعم أن زوج أخته غير كفء لمصاهرة عائلته نظراً لتواضع نسب القبيلة التي ينتمي إليها الزوج. على الرغم من أن القانون الشرعي في السعودية لا يفرض شروطاً متعلقة بالميراث على المقبلين على الزواج.



سعيد آل زعير واحتجزته لمدة ٢٠ يوماً لأنه قال في حوار مع قناة (العربية) إن وفاة أبو مصعب الزرقاوي (زعيم تنظيم القاعدة في العراق) أمر محزن لمعظم المسلمين.

وفي فبراير/شباط ٢٠٠٦، ألقت السلطات القبض على عدد من الشيعة كانوا يحتفلون علناً بيوم عاشوراء في الصفوة. وفي أغسطس/آب، أوقفت قوات الأمن بعض الشيعة الذين كانوا قد بدأوا في التظاهر احتجاجاً على الهجمات الإسرائيلية على لبنان. وفي أكتوبر/تشرين الأول، ألقت قوات الأمن القبض على أربعة من الشيعة في المنطقة الشرقية واحتجزتهم عدة أيام لرفعهم شعارات (حزب الله).

وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، تظاهر نحو ٣٠٠ من أبناء الطائفة الإسماعيلية الذين شاركوا في مظاهرة سلمية احتجاجاً على التمييز، ولم يعترضهم أحد، وذلك وسط وجود أمني مكثف في نجران.

وفي مارس/آذار، رفض مجلس الشورى، وهو مجلس معين، مشروع قانون بشأن المنظمات غير الحكومية يقرض مزيداً من القيود على حرية تكوين الجمعيات، منها تخويل لجنة وطنية حكومية صلاحيات رقابية واسعة تمنح لها التدخل بصورة مفرطة في شؤون المنظمات غير الحكومية.

## المدافعون عن حقوق الإنسان

رغم مرور أكثر من عام على عقو الملك عن ثلاثة من الإصلاحيين البارزين، وهم علي الدميني وعبد الله الحامد ومتروك الفالح ومحاميهما عبد الرحمن اللاحم، لم تستجب الحكومة لطلبهم برفع الحظر المفروض على سفرهم للخارج. في سبتمبر/أيلول، اعتقلت المباحث وجبهة الحويدر، الناشطة في مجال حقوق المرأة، وأرغمتها على أن تتعهد بالامتناع عن التحدث إلى الإعلام والكف عن نشاطها في الدعوة لحقوق الإنسان كشرط لإطلاق سراحها. وكثيراً ما تلجأ السلطات السعودية غير القضائية إلى انتزاع مثل هذه التعهدات من منتقدي النظام.

وفي أغسطس/آب ٢٠٠٦، لم ترد الحكومة على طلب لإنشاء منظمة جديدة لحقوق الإنسان، كما ظلت ترفض إصدار تصريح لجمعية (حقوق الإنسان أولاً) في المملكة العربية السعودية، وهي جماعة مستقلة ظلت ترصد انتهاكات حقوق الإنسان بالرغم من ذلك الرضا.

وفي عام ٢٠٠٦، أصبحت (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان)، التي وافقت عليها الحكومة، أكثر نشاطاً ومجاهرة بأرائها. وقد اقترحت إصدار وثيقة لحقوق المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، وانتقدت علناً مشروع قانون المنظمات غير الحكومية. كما دعت (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) إلى إجراء إصلاحات قضائية بما يكفل المساواة في العقوبات بالنسبة للجرائم نفسها.

ووافقت وزارة الداخلية على تشكيل هيئة (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان)، وهي لجنة حكومية تتألف من ٢٤ عضواً، بعد أن تأخرت الموافقة عليه طويلاً، لكنها لم تعلن بعد أسماء أعضائها، الذين تردد أن من بينهم عدة شخصيات شيعية (أحدهم ينتمي إلى المذهب الإسماعيلي)، ولكن ليس من بينهم نساء. وأصدر الملك توجيهاته إلى جميع الهيئات الحكومية بالتعاون مع تلك اللجنة.

## حقوق المرأة

لا تزال المرأة السعودية تعاني من تمييز شديد في مواقع العمل وفي البيت وفي المحاكم، كما تعاني من القيود المفروضة على حريتها في التنقل وفي اختيار شريك الحياة، وتقرض الشرطة الدينية، ممثلة في (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، الفصل الصارم بين الجنسين وتلزم النساء والفتيات بأن يرتدين في الأماكن العامة ملابس تغطي الجسم كله من الرأس حتى أخمص القدمين. كما تستبعد النساء من المجلس الأسبوعي الذي يستمع فيه أفراد

الأُسرة المالكة إلى شكاوى المواطنين ومقترحاتهم.

ويتعين على المرأة الحصول على إذن من ولي أمرها الذكر للعمل أو الدراسة أو السفر. وفي فبراير/شباط ٢٠٠٦، رفضت لجنة النقل بمجلس الشورى طلباً لمناقشة إمكان السماح للنساء بقيادة السيارات، إلا إن وزير الإعلام أباد المدني قال إنه ليس هناك ما يمنع المرأة من التقدم لاستخراج رخصة القيادة.

كما صدرت تعليمات بإحلال عاملات سعوديات محل الرجال العاملين في محال بيع الملابس الداخلية، وذلك بموجب نص جديد في قانون العمل يسمح للنساء بالعمل في الوظائف المناسبة لطبيعتهن، فقوبلت التعليمات باعتراضات شديدة من المحافظين. وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، أتيح للنساء أن يدلين بأصواتهن لصالح المرشحات لعضوية مجالس الغرف التجارية المحلية، وفازت امرأتان بمقعدين في جدة، وهما لى السليمان ونشوى الطاهر.

## حقوق العمال المهاجرين

يواجه كثير من العمال المهاجرين في السعودية، والذين يُقدَّر عددهم بنحو ٨.٨ ملايين شخص، ظروف عمل تتسم بالاستغلال، من بينها طول مدة العمل التي تبلغ ١٦ ساعة يومياً، وعدم وجود فترات للراحة وعدم توافر الطعام والشراب، والحس في غنابر النوم في غير ساعات العمل. وقد وعدت الحكومة بنشر ملحق خاص بقانون العمل الجديد في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ لتنظيم حقوق العمال المهاجرين الذين يعملون خدماً في المنازل. وكثيراً ما تتعرض الخادמות لانتهاكات شديدة في البيوت، حيث لا يتمتعن بالحماية في ظل قانون العمل الحالي.

وفي سبتمبر/أيلول، بدأت الحكومة في تخفيف الحظر الذي فُرض في أغسطس/آب ٢٠٠٤، وهو حظر ينطوي على التمييز، إذ يمنع جميع المواطنين التشايعيين من تجديد تصاريح الإقامة، والالتحاق بالمدارس والحصول على الرعاية الطبية في حالات الطوارئ. وفي أكتوبر/تشرين الأول، ألقت قوات الأمن القبض على حوالي سبعة آلاف شخص، أغلبهم من المهاجرين غير الشرعيين، من حي البخارية بالطائف، وحي الهداوية والكارانتينا بجدة ومناطق أخرى. وقامت السلطات بترحيل عشرات آلاف من المهاجرين غير الشرعيين في عام ٢٠٠٦، وذلك بدون النظر فيما إذا كانت لديهم أسباب وجيهة تجعلهم يخشون التعرض للاضطهاد في مواطنهم الأصلية.

## الأطراف الدولية الرئيسية

تعتبر المملكة العربية السعودية حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة. وفي مارس/آذار ٢٠٠٦، عقدت الدورة الثانية من اجتماعات العمل في إطار الحوار الاستراتيجي الأمريكي السعودي الذي بدأ في عام ٢٠٠٥، إلا إن المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان في إطار الفريق العامل المعني (بالتعليم والتبادل والموارد البشرية) لم تقض إلى أية نتائج.

وقد أشار تقرير الحريات الدينية في العالم، الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٦، إلى السعودية بوصفها (بلداً يثير القلق بشكل خاص)، لكنه لم يعد يدعي أن (حرية العقيدة غير موجودة). ولم تفرض الولايات المتحدة عقوبات على السعودية لانتهاك الحريات الدينية، مشيرة إلى اتخاذ السعودية بعض الإجراءات في يوليو/تموز لإصلاح الكتب المدرسية، وتقيد سلطة الشرطة الدينية في القبض على الأشخاص، وتعزيز (لجنة حقوق الإنسان).

وفي أغسطس/آب، وافقت المملكة المتحدة على بيع ٧٢ طائرة من المقاتلات الأوروبية المتطورة من طراز (تايفون) بقيمة عشرة مليارات دولار إلى السعودية، حسباً ورد. ولا يزال تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٦، الصادر عن وزارة الخارجية والكونغرس البريطاني، يدرج السعودية ضمن الدول التي (تثير قلقاً كبيراً).

## تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٧

## سلوك السعودية لم يتغير وإعدام الأطفال لازال مستمراً

أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرها السنوي عن انتهاكات حقوق الإنسان في دول العالم المختلفة، ومما جاء في عن السعودية التالي:

واصلت الحكومة تنفيذ مبادرات الإصلاح، ولكن لم يكن لها تأثير يذكر على وضع حقوق الإنسان. ووقعت انتهاكات جديدة في سياق (الحرب على الإرهاب)، بالإضافة إلى مزيد من الاشتباكات بين قوات الأمن وأفراد في جماعات مسلحة، واعتُقل عشرات الأشخاص المشتبه في انتمائهم إلى مثل هذه الجماعات المسلحة أو في تأييدهم لها، حسبما ورد، ولكن السلطات لم تفصح عن هوية المعتقلين أو أية معلومات أخرى عنهم، ولم يتضح ما إذا كان أي منهم قد وجه إليه الاتهام أو قُدم للمحاكمة. وتعرض بعض منتقدي الحكومة السلميين للاعتقال لفترات طويلة بدون تهمة أو محاكمة، وكانت هناك ادعاءات عن التعذيب، واستمرت المحاكم في فرض عقوبة الجلد، و ما برج العنف منتشرًا ضد المرأة، وعانى العمال الأجانب من التمييز والإيذاء، وأعدم ما لا يقل عن ٣٩ شخصاً.

## خلفية

انتُخبت السعودية عضواً في (مجلس حقوق الإنسان) التابع للأمم المتحدة، في مايو/أيار. وتظاهر نحو ألفي شخص في عدة مدن احتجاجاً على القصف الإسرائيلي للبنان، في يوليو/تموز وأغسطس/آب، وقُبض على عدة أشخاص، ولكن يُعتقد أنه أُطلق سراحهم بدون تهمة. وفي سبتمبر/أيلول، احتُجز لفترة وجيزة نحو ٣٠٠ من طائفة الشيعة الإسماعيلية، عندما نظموا مظاهرة في نجران احتجاجاً على استمرار اعتقال آخرين من الشيعة الإسماعيليين قبض عليهم فيما يتصل بالمظاهرات والاشتباكات التي وقعت في إبريل/نيسان ٢٠٠٠. وفي أعقاب ذلك، أُفرج عن بعض السجناء من الشيعة الإسماعيليين الباقين، ولكن يُعتقد أن آخرين كانوا لا يزالون محتجزين بحلول نهاية عام ٢٠٠٦.

## الانتهاكات في سياق (الحرب على الإرهاب)

واصلت الحكومة سياستها المعلنة في محاربة الإرهاب، وفي كثير من الأحيان لم تكن تولى اعتباراً يُذكر للقانون الدولي. واستمرت الاشتباكات بين قوات الأمن وجماعات مسلحة في مناطق مختلفة من البلاد، من بينها أبقيق والرياض وجدة، وأفادت الأنباء بأن ما لا يقل عن خمسة أشخاص، ممن وردت أسماؤهم في القائمة الحكومية للمسلحين المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم (القاعدة)، قد قُتلوا في نزل، في فبراير/شباط، خلال اشتباكات مع قوات الأمن في حي اليرموك في الرياض. وفي إبريل/نيسان، أعلن وزير الداخلية أنه سيتم إنشاء محكمة أمن الدولة لكي تتولى التحقيق مع المشتبه في أنهم إرهابيون أو من مؤيدي الإرهاب، وكذلك محاكمتهم. إلا إنه لم يتضح ما إذا كانت هذه المحكمة قد أنشئت بحلول نهاية العام. وصرح الملك، في يونيو/حزيران، بأن من سلموا أنفسهم للسلطات سوف يستفيدون من العفو ويُعفون من العقاب عما ارتكبهوه.



المرئسي: غرامة على الكافور

وقُبض على عشرات من المشتبه في صلتهم بتنظيم (القاعدة). فقد قبض على ما لا يقل عن ١٠٠ شخص، في مارس/آذار ويونيو/حزيران وأغسطس/آب، في مكة والمدينة والرياض. ولم تفصح السلطات عن أسماء الذين قبض عليهم في عام ٢٠٠٦ والسنوات السابقة، ولم توضح الوضع القانوني لهم أو أية بيانات أخرى عنهم، ولا يُعرف ما إذا كان أي منهم قد وجهت إليه تهمة أو قُدم للمحاكمة.

« ويُعتقد أن فؤاد حكيم، الذي ورد أنه اعتُقل في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ للاشتباه في صلته (بمنظمة متطرفة)، قد ظل محتجزاً بدون تهمة أو محاكمة، وبدون السماح له بالاتصال بحام إلى أن تم الإفراج عنه من سجن الرويس في جدة، في نوفمبر/تشرين الثاني. وفي إبريل/نيسان، أُفرج بدون تهمة عن محيي الدين مغني حاجي مسقط، وهو طبيب صومالي قبض عليه في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ بزعم أنه قدم العلاج الطبي لأحد المشتبه فيهم أمينا. وكان قد احتُجز في سجن الحائر في الرياض. وفي يوليو/تموز، أُفرج بدون تهمة عن شخصين اعتُقلوا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥، وهما عبد الحكيم محمد جيلاني، وهو بريطاني قبض عليه بينما كان في رحلة عمل إلى مكة، واتهم بتقديم مساعدات مالية إلى (منظمة متطرفة)؛ وعبد الله حسن، وهو ليبي. ومع ذلك، فقد صُودرت جوازات السفر الخاصة بهما، وسُمعا من مغادرة السعودية. وورد أن عبد الحكيم محمد جيلاني تعرض للضرب وحُرم من الطعام لبعض الوقت خلال احتجازه. وأعلن وزير الداخلية، في إبريل/نيسان، أنه أُفرج عن آلاف المعتقلين، ويبنهم ٧٠٠ شخص على صلة بتنظيم (القاعدة)، وكانت السلطات قد





منذ أغسطس/آب ٢٠٠٣ لأسباب لم يُفصّل عنها، وتتعلق بمعتقداته الشيعية، على ما يبدو.

### حرية التعبير

بالرغم من تحقيق قدر أكبر من حرية الصحافة خلال السنوات الأخيرة، فقد تعرض بعض الكتاب والصحفيين من دعاة الإصلاح للاعتقال لفترات قصيرة أو للمنع من السفر أو للرقابة. كما تعرض بعضهم لمضايقات من أفراد ينتمون إلى الفئات المحافظة في المجتمع.

\* وفي فبراير/شباط، أوقف صدور صحيفة (الشمس) اليومية لمدة ستة أسابيع، بعد أن أعادت نشر الرسوم الكاريكاتورية التي تصور النبي محمد في إطار حملتها الداعية إلى اتخاذ إجراء ضد تلك الرسوم.

\* وفي مارس/آذار، قبض على محسن العواجي بعد أن نشر مقالات على الإنترنت تنتقد السلطات، وتطالب بإنهاء الرقابة على شبكة الإنترنت، حسبما ورد.

\* وفي مايو/أيار، فرضت وزارة الإعلام غرامة على حمزة المزني، وهو أستاذ جامعي انتقد أحد رجال الدين في مقال له، حسبما زعم. وفي سبتمبر/أيلول، تعرض لاعتداء بدني من مجموعة من الشبان الذين وصموه بأنه (كافر)، وذلك بينما كان يلقي كلمة عن إصلاح المناهج المدرسية.

\* وفي أكتوبر/تشرين الأول، قضت إحدى المحاكم بإسقاط القضية المرفوعة ضد رجاء الصانع، وهي مؤلفة كتاب عن حياة فتيات وشابات سعوديات. وكانت قد اتهمت بالإساءة إلى المجتمع السعودي، وإساءة تفسير آيات من القرآن الكريم. ولم تسمح وزارة الثقافة والإعلام بغرض كتابها، ٢٠ كتاباً آخر، في المعرض الدولي للكتاب في الرياض، حيث اعتُبرت هذه الكتب مسيئة للسعودية وللإسلام.

وتعرض عشرات الأشخاص، بما في ذلك بعض دعاة الإصلاح، للمنع من السفر بعد الإفراج عنهم. فقد أفادت الأنباء أن د. متروك الفالح ومحمد سعيد طيب، اللذين قبض عليهما في عام ٢٠٠٤ لمطالبتهم بالإصلاح، قد ظلا خاضعين لقيود على حريتهما في التعبير والتنقل، وهي قيود فرضت منذ الإفراج عن أولهما في أغسطس/آب ٢٠٠٥. وعن الثاني في مارس/آذار ٢٠٠٤. وقد طلب من محمد سعيد طيب لدى الإفراج عنه بالتوقيع على تعهد بأنه لن يعاود المطالبة بالإصلاح السياسي، حسبما ورد.

\* وورد أن سعد بن سعيد بن زعير، وشقيقه مبارك بن سعيد بن زعير، والد هما د. سعيد بن زعير، ظلوا خاضعين للرقابة وللمنع من السفر. كما اعتُقل سعيد بن سعيد بن زعير بدون تهمة أو محاكمة في الفترة من يونيو/حزيران إلى أغسطس/آب، واحتُجز خلال هذه الفترة بمعزل عن العالم الخارجي في سجن عيشة في الرياض، وذلك في أعقاب مقابلة أجريت معه في قناة (الجزيرة) الفضائية.

### حقوق المرأة

ما برحت المرأة عرضةً للتمييز المتفشى، ولا سيما القيود الشديدة على حريتها في التنقل. وظل العنف في محيط الأسرة منتشرًا على نطاق واسع،

أشركتهم في برنامج (يهدف إلى تصحيح أفكارهم المتطرفة). ولم يوضح الوزير الفترة التي تم فيها الإفراج عن هؤلاء المعتقلين.

### معتقلو خليج غوانتانامو

أُعيد إلى السعودية، في مايو/أيار ويونيو/حزيران، ما لا يقل عن ٢٤ من المواطنين السعوديين، بالإضافة إلى شخص من طائفة (الإيغور) العرقية، كانت القوات الأمريكية تحتجزهم في معتقل خليج غوانتانامو في كوبا. وقد قبض عليهم لدى وصولهم واحتُجزوا في سجن الحائر. وكانت هناك مخاوف من احتمال تعرض صديق أحمد صديق نور تركستاني، الذي ينتمي إلى (طائفة الإيغور)، للتعذيب أو الإعدام في حالة إعادته إلى الصين، ويُعتقد أنه كان محتجزاً في السعودية بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وقالت السلطات السعودية إن هيئة التحقيق والدعاء العام سوف تدرس حالات المعتقلين العائدين، وأطلق سراح ما لا يقل عن ٢٦ منهم في مايو/أيار وأغسطس/آب. وقد أفرج عن بعضهم لعدم وجود أدلة على ارتكاب أية جريمة، بينما حكم على آخرين بالسجن لمدة عام بتهمة تزوير مستندات، حسبما ورد.

### السجناء السياسيون ومن يُحتمل أن يكونوا سجناء رأي

تعرض بعض منتقدي الحكومة للاحتجاز بدون تهمة أو محاكمة، وكثيراً ما ظلوا محتجزين لفترات طويلة قبل محاكمتهم أو الإفراج عنهم.

\* ففي سبتمبر/أيلول، مثل للمحاكمة كل من د. شايح الهمزاني، وجمال القصيبي، وحامد الصالحي، وعبد الله المجيدي، وكانوا محتجزين في سجن الحائر بدون تهمة أو محاكمة، وبدون السماح لهم بالاتصال بالمحاميين لما يقرب من عامين، حسبما ورد. وكان الأربعة قد اعتُقلوا في عام ٢٠٠٤، بعد أن طالبا بالإجراء إصلاحات سياسية وقضائية، وبالإفراج عن السجناء السياسيين. وقد صدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين عام

ونصف العام وثلاثة أعوام ونصف العام. وأفرج عن د. شايح الهمزاني، في أكتوبر/تشرين الأول، حيث كان قد أمضى مدة الحكم في السجن، ولكنه ظل ممنوعاً من السفر إلى الخارج.

\* وفي أغسطس/آب، اعتُقلت هند سعيد بن زعير مع طفلها



البالغ من العمر ١٠ أشهر، واحتُجزت لمدة أسبوع ثم أُطلق سراحها بدون توجيه تهمة إليها. ويبدو أن السبب في اعتقالها أن والدها، د. سعيد بن زعير، من منتقدي السياسات التي تنتهجها الحكومة في سياق (الحرب على الإرهاب).

\* وكان ٢٠ رجلاً، قبض عليهم مع ٢٥٠ شخصاً لحضورهم تجمعاً اجتماعياً خاصاً في منطقة العشمياء في جيزان في أغسطس/آب، في عداد سجناء الرأي، على ما يبدو، حيث اعتُقلوا دونما سبب سوى ميلولهم الجنسية الفعلية أو المزعومة. وبحلول نهاية العام، كانوا لا يزالون محتجزين بدون تهمة أو محاكمة، بينما أفرج عن آخرين ممن قبض عليهم في تلك الفترة بدون توجيه تهم إليهم.

\* وفي سبتمبر/أيلول، أفرج عن كامل عباس الأحمد، الذي يُحتمل أنه كان من سجناء الرأي، من مقر المباحث العامة في الدمام. وكان قد ظل محتجزاً



الملك. وأفادت الأنباء أنه اعتُقل في عام ٢٠٠٦، وكان عمره آنذاك ١٦ عاماً، وتعرض للتعذيب على مدى عدة أيام حتى (اعترف) بأنه أدلى (بأقوال تخالف الشريعة)، وحُكم عليه بالإعدام، ثم خُفف الحكم لدى الاستئناف إلى السجن لمدة ١٤ عاماً والجُلد أربعة آلاف جلدة. وقد نفذت عقوبة الجلد في جلسات متتابة، حيث كان يُجلد ٥٠ جلدة في كل مرة.

\* وورد أن نبيل الرضمان قد فر من السعودية، بعدما أيدت محكمة التمييز الحكم الصادر ضده بالجلد ٩٠ جلدة بتهمة ارتكاب (سلوك غير أخلاقي)، وذلك بعد أن وُظف سيدتي في مطعم بملكة.

\* وفي ٩ إبريل/نيسان، أُفرج عن بوثان فيتل لطيف نوشاد، وهو هندي وحُكم عليه في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥ بـ ١٠٠ جلدة لإحدى عينيه. وجاء الإفراج بعد أن عفا عنه الشخص الذي قيل إن نوشاد تسبب في إصابته بعمى جزئي خلال مشاجرة بينهما.

### عقوبة الإعدام

أعدم ما لا يقل عن ٣٩ شخصاً، ولم تفصح الحكومة عن عدد الأشخاص الذين حكم عليهم بالإعدام. واشتكى كثير من المتهمين من أنه لم يحضر معهم محامون لتمثيلهم، ولم يتم إبلاغهم بالتقدم في محاكمتهم.

\* وظل سليمان أوليفامي، وهو نيجيري، مسجوناً على ذمة حكم بالإعدام. وكان قد أدين بتهمة القتل بعد محاكمة، أُجريت في نوفمبر/تشرين الثاني، ولم يُنح له خلالها تمثيل قانوني، ولم تُوفر له ترجمة من اللغة العربية، التي لا يفهمها، والتي سارت بها مداوالات المحاكمة. وورد أنه تعرض للتعذيب أو سوء المعاملة خلال فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة، ولم يُسمح له بالاستعانة بمحامين أو الحصول على مساعدات قضائية كافية.

\* وفي ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني، أُفرج عن ماجدة مصطفى ماهر، وهي مغربية، وُرُحلت إلى المغرب. وكانت قد صدر صدها حكم بالإعدام إثر محاكمة جائرة في عام ١٩٩٧، ثم ألغى الحكم بعد أن طلبت أسرة الضحية إلغاءه. وورد أن مدير مكتب ولي العهد زارها في سجن برمان في جدة، في إبريل/نيسان.

\* وورد أنه خُفف حكم الإعدام الصادر ضد هادي سعيد آل مطيف إلى حكم بالسجن. وكان قد حكم عليه بالإعدام في عام ٢٠٠١ لإدلائه (بأقوال تخالف الشريعة). وورد أنه حُرِم من الاتصال بمحامين، ولم يُبلغ بإجراءات محاكمته ولا بإجراءات الاستئناف.

وفي يناير/كانون الثاني، أبلغت السعودية (اللجنة المعنية بحقوق الطفل) التابعة للأمم المتحدة بأن عقوبة الإعدام لم تُنفذ في أي من الأطفال المذنبين منذ أن بدأ سريان (اتفاقية حقوق الطفل) في السعودية في عام ١٩٩٦. ومع ذلك، استمر صدور أحكام بالإعدام ضد بعض الأطفال المذنبين.

\* فقد ورد أن إحدى المحاكم الابتدائية في المدينة أصدرت أحكاماً بالإعدام ضد خمسة شبان، في أغسطس/آب، فيما يتصل بقتل صبي يبلغ من العمر ١٠ سنوات، في عام ٢٠٠٤.

حيث ذكرت (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) إنها تلقت أنباء عن مئات من حالات العنف في محيط الأسرة. وفي مايو/أيار، ورد أن الملك عبد الله أمر بإنشاء محكمة جديدة متخصصة في نظر قضايا العنف في محيط الأسرة، ولكن لم يتضح ما إذا كان ذلك قد تحقق بحلول نهاية العام. وواصلت النشاطات في مجال حقوق المرأة مساعيين من أجل إقرار حقوقهن. فقد تعهدت وجبهة الحويدر، عقب الإفراج عنها، بمواصلة أنشطتها. وكانت قد اعتُقلت لفترة وجيزة في أغسطس/آب ٢٠٠٥ لأنها حملت لافتة تناشد الملك عبد الله منح قدر أكبر من الحقوق للمرأة.

وفي فبراير/شباط، رفض مجلس الشورى مشروع قانون تقدم به أحد الأعضاء لرفع الحظر المفروض على قيادة النساء للسيارات. وفي يونيو/حزيران، عينت السلطات ست سيدات كمستشارات لمجلس الشورى لتقديم المشورة في القضايا التي تمس المرأة.

وكانت هناك عقوبات تعترض خطط وزارة العمل من أجل زيادة عدد الوظائف من النساء السعوديات. وأجلت الوزارة تنفيذ قرار يقضي بالآل يعمل في محلات الملابس النسائية الداخلية سوى إناث، وذلك بعدما ورد أن أصحاب المحلات لا يتمكنون من تنفيذ القرار.

### الإبعاد القسري

في ٢٦ سبتمبر/أيلول، ألقت قوات الأمن في السعودية القبض على أبو القاسم أحمد أبو القاسم، وهو من المعارضين السياسيين لحكومة السودان، وعضو في إحدى الجماعات السياسية المسلحة في دارفور، وذلك من منزله في جدة حيث يعيش منذ أكثر من ٢٠ عاماً. ويبدو أنه اعتُقل بسبب خطبة ألقيها في السفارة السودانية، وانتقد فيها الحكومة السودانية. وقد أُبعد إلى السودان، حيث اعتُقل على الفور واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي، في ٢٨ سبتمبر/أيلول.

### العمال الأجانب

تعرض بعض العمال الأجانب لانتهاكات على أيدي السلطات الحكومية وأصحاب الأعمال الخاصة. وكان من بين الانتهاكات من جانب السلطات الاعتقال بدون تهمة أو محاكمة، بينما كان من بين الانتهاكات من جانب أصحاب الأعمال سوء المعاملة بدنياً ونفسياً وعدم دفع الأجور.

\* فقد ورد أن إسماعيل عبد الستار، وهو باكستاني، كان لا يزال محتجزاً بدون تهمة أو محاكمة في سجن الروس في جدة، منذ اعتقاله قبل ١٠ سنوات بعد أن داهمت الشرطة الشركة التي كان يعمل فيها. ولدى نظر الاستئناف، ألغى حكم الجلد الصادر ضد نور ميأتي، وهي إندونيسية كانت تعمل خادمة وتعرضت للإيذاء الشديد على أيدي مخدموها، ثم قضت محكمة في الرياض بجلدها ٧٩ جلدة لأنها اتهمت مخدموها بإيذائها.

### التعذيب والمعاملة السيئة

وزدت أنباء عن التعذيب أثناء الاحتجاز. وما برحت المحاكم تفرض عقوبة الجلد، وهي عقوبة قاسية ولا إنسانية ومهينة وتعد بمثابة نوع من التعذيب. وكان من بين من حكم عليهم بالجلد شبان وأطفال اتهمتهم (هينة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) بمعاكسة سيدات وفتيات. وورد أن الحكومة أصدرت توجيهها إلى الهيئة، في مايو/أيار، بأن تحيل قضايا معاكسة السيدات والفتيات إلى السلطات القضائية.

\* وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أُفرج عن معيض السليم بموجب عفو من



لجنة المناصحة..

قالوا لنا بأن نسبة التائبين عن الفكر المتطرف قد بلغت ما يربو عن ٩٠ بالمئة من أولئك الذين خضعوا تحت إشراف وتوجيه لجنة المناصحة، تماماً كما قال الأمير سلطان بأن ٨٥ بالمئة من الإرهاب قد تم القضاء عليه، ونسأل إذن كيف برز هؤلاء في ساحات (إبقيق) وفي العراق، ولبنان، والمغرب العربي...

## تدابير أمنية إستعراضية

نشطت أجهزة الأمن التابعة لوزارة الداخلية مؤخراً من أجل تكثيف حضورها في ملاحقة عناصر الجماعات المسلحة، في ظل إنتشار معلومات عن دور مزدوج تلعبه المؤسسة الأمنية برئاسة الأمير نايف وإبنه محمد في تشجيع بعض العناصر المتشددة على خوض معارك مشبوهة في دول عربية عدة.

ففي السادس من يونيو الماضي، نفذت الأجهزة الأمنية في منطقة القصيم حملات تمهيط أمني واسعة شملت عدداً من الأحياء، الإسكان والصقراء خصوصاً المنطقة الواقعة على طريق الملك فهد وشملت حملات التمشيط حي الخبيبية غرباً وحي القبر شرقاً وحي النهضة



شمال بريده وأحياء أخرى بحثاً عن مطلوبين أو مشتبه بهم أمنياً وبدأت الجهات الأمنية بنشر حزام أمني حول الأساكين المستهدفة، والتي من بينها منازل ومحلات تجارية ومنعت الدخول والخروج منها. وقد شهد مركز قصيباء شمال القصيم ومركز مدرج حملة تفقيش أمني، كما شملت الحملة محافظة البدائع.

وقد ذكرت وسائل الاعلام السعودية في السابع من يونيو أن قوات الأمن السعودية كشفت عن مخطط لإنشاء

(جامعة إرهابية) لتنظيم القاعدة. وبحسب تصريحات لمصدر مسؤول بوزارة الداخلية فإن قوى الأمن ألقت القبض على أحد عشر شخصاً جميعهم سعوديون من المحرضين والممولين لأنشطة القاعدة في السعودية. وقال المصدر الأمني، إن أحد المعتقلين ثبت ضلوعه بمحاولة الاعتداء على منشأة النفط السعودية في أبقيق، وقال المصدر إنه تم الحجز والتحفظ على كامل الأموال والممتلكات العائدة لهم، وذلك لحين استكمال بقية الإجراءات النظامية. وذكرت صحيفة (الرياض) السعودية أن وزارة الداخلية تمكنت من الكشف والقبض على عدد من عناصر تنظيم القاعدة الناشطين إعلامياً في (مشروع جامعة متكاملة للقاعدة في المملكة) التي تدرس عدداً من العلوم والفنون الإجرامية في القتال والتدريب عليه بأساليب ووسائل مختلفة وصناعة المتفجرات من خلال الانترنت عبر عدة فصول ومراحل ومستويات دراسية معززة (بموسوعة) متكاملة لما أسموه بالجهاد وكان التنظيم يقل في هذه الجامعة أي شخص غيور من أبناء الأمة - على حد قولهم - بدون اشتراط سن معينة للالتحاق بها.

وكشفت مصادر مطلعة للصحيفة أن هذه الجامعة التي اطلق عليها قادة التنظيم (جامعة القاعدة لعلوم الجهاد) تتضمن عدة مراحل وفصول دراسية لتدريس جملة من فنون الغدر والخيانة والإجرام لتدمير

## هل تضئ (ظلم) حقيقة الحريري؟

الطلبات المتكررة التي تقدم بها رئيس لجنة التحقيق الدولية في إغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري براميرتز لعشر دول بالتعاون من أجل التحقيق للوصول الى الحقيقة أثمرت أخيراً عن موافقة الحكومة السعودية على طلب لجنة التحقيق بجمع عينات من التربة والماء والحجر والشجر في منطقة (ظلم) التي تبعد نحو ٢٥٠ كيلومتراً عن الطائف، وبلغت مساحة العينات تسعة كيلومترات مربعة تقريباً.

المتحدث الرسمي بإسم وزارة الداخلية اللواء منصور التركي قال في

تصريحات في ثلاثين مايو الماضي بهذا الشأن أن الاجراء (يأتي في إطار تعاون المملكة مع مقتضيات القرارات الدولية ولعدم جهود اللجنة في الكشف عن الجاني أو الجناة في عملية إغتيال رئيس الوزراء الراحل الحريري). وبالرغم من نفي التركي وجود شبهات حول شخص بعينه وأن ما يجري هي مجرد (تحريات علمية جنائية تتم وفق معايير متطورة جداً)، فإن إختيار اللجنة لموقع (ظلم) من بين مواقع أخرى قليلة يؤثر تساؤلات



حول ضلوع سعوديين في العملية، خصوصاً في وقت يتزايد تورط عناصر سعودية في حوادث أمنية داخل لبنان، الى جانب مواقع أخرى. الشروط الصارمة التي فرضتها الحكومة السعودية من أجل الموافقة على طلب لجنة التحقيق الدولية ومن بينها مشاركة أخصائيين سعوديين وعرب الى جانب دور محدود للخبراء أجانب، حيث قال مصدر أمني سعودي بأن التحقيقات تجري (تحت سيادة الجهات المعنية في المملكة ولا تعني الإشتباه بأي مواطن سعودي)، فإن ما كشفت عنه تحقيقات اللجنة بأن (الفحوص المفضلية على الحمض النووي أثبتت أن الانتحاري الذي وجدت آثاره في موقع الانفجار لم يعض على وجوده في لبنان أكثر من شهرين أو ثلاثة ما يعني أنه جاء من خارجها)..فهل تضئ (ظلم) حقيقة من إغتيال الحريري.

## لجنة المناصحة ولهيپ (البارد)

تمة سؤال كبير يحوم حول مسيرة عمل لجنة المناصحة التي تم تشكيلها بناء على طل علماء سلفيين شاركوا . وربما مازالوا . في تعميم خطاب التطرف المسؤول الآن عن تدفق قوافل المقاتلين من داخل السعودية: هل حقاً تشكلت من أجل وظيفة المناصحة؟ كتب أحد المراقبين لنشاط اللجنة: أنا غير متصالح مع لجنة المناصحة: ماذا يفعل أكثر من سبعين سعودياً في نهر البارد؟ قالوا لولي الأمر: لا تقتلهم، دعنا ننصحهم.. واستمع لهم ولي الأمر لعل وعسى وحفاظاً على السلم الأهلي.. وتاب البعض وارتد البعض.. صرفت الحكومة السعودية أكثر من مائة مليون ريال على لجنة المناصحة.. أوفرتايم للمشائخ! ولكن هل نجحت لجنة المصالحة؟. ويجيب: إكتشفنا أن إنسان ممن هاجموا مجمع إبقيق النفعلي كانوا قد تخرجوا من لجنة المناصحة!! تم قتل بعض السعوديين في نهر البارد واعتقال البعض.. هل سيكون من بينهم أناس ممن تخرجوا من جامعة ( لجنة المناصحة)؟ إذا حدث هذا فقل سلاماً على

## مجاهدونا يشمون رائحة الجنة في لبنان

فارس بن حزام

أقرب الظن أننا سنصمت مع إعلان الحضور السعودي في الشمال اللبناني. هذه المرة جبهة جديدة، تنتظر دعاة تحريض جدد - أو مجددين - وعناصر (لنترنيتية) بافعة تدفعها إلى طرابلس وبيروت.

فصول (الجهاد) الخارجي تتلاحق، وحرفة الإنتاج والتصدير متواصلة، والصمت مطبق. ومثلما سجل تاريخنا تصدير (المقاتلين) ومن ثم الانتحاريين إلى كل البقاع الإسلامية الساخنة، ها نحن نسجل أسماء سعودية في طرابلس ومخيم نهر البارد، ولا نسال عن المحرضين.

(والجهاد) هذه المرة بصيغة لبنانية، تتغير الأرضية ويبقى اللاعبون ذاتهم. والسعوديون القادمون اليوم إلى لبنان، ليسوا بالضرورة من قاصدي (السوليدير) ولا برمانة، فتشروا عنهم وسط المخيمات والفصائل المسلحة المتدثرة برداء الدين حديثاً. والموسم المحلي للتحريض إلى لبنان بدأ منذ اليوم الأول لمعركة الحكومة اللبنانية لملاحقة النسخة المشابهة لتنظيم (القاعدة). بدأوا بتصوير المعركة بين مسلمين سنة ومسيحيين، وفات عليهم أن أكثر من ثلثي قتلى الجيش اللبناني من السنة، ورئيس الحكومة سني!

من السعوديين في مخيم نهر البارد، والناشطون مع (فتح الإسلام) في طرابلس وغيرها من لبنان، شبان دفعوا مباشرة من البلاد إلى مطار بيروت، ومنهم من حول تأشيرة دخول الجنة من العراق إلى لبنان، قالوا لهم: إن رائحة الجنة تفوح من الشمال اللبناني.

والذين حولوا من العراق إلى لبنان معروف من دفعهم إلى ذلك، ومن ساعدتهم ونقلهم وسهل مرورهم عبر أراضيه، حتى ألقى بهم في أحضان (معسكر صامد)، أما (الانتحاريون الجدد)، الذين تركوا أسرهم إلى حيث معسكر (فتح الإسلام)، فلا أظن أن محرضيهم مجهولون على من له السلطة والقرار، ومثلما ينال هؤلاء الانتحاريون من تشهير، فالمحرضون أولى وأحق بهذه النعمة.

وبين المفترض مقتلهم، شاب يافع لم يتجاوز الحادية والعشرين من عمره. غادر مدينته من أقصى الجنوب السعودي ليلقي حتفه الطبيعي في أقصى الشمال اللبناني. وقد توافرت لدى فرصة الاتصال بأحد من ذويهم، فأخبرني أن محمداً اختفى عنهم قبل شهر، إلى جهة غير معلومة. توقعوا أنه ذهب إلى العراق، فإذا النبا يأتي من لبنان.

هذا الشاب الجنوبي، سبق أن أوقف لدى المباحث العامة بعد أن راودته فكرة الرحيل إلى العراق. تمت مناصحته من قبل (لجنة المناصحة)، وأكد على تراجعه. خرج، وتشجعت أسرته على الضي به بعيداً عن المحرضين، وتأهله بالزواج. اختاروا له زوجة، وحددوا موعد الزواج، لكنه فاجأهم بالاختفاء والرحيل، فكان النبا من لبنان.

أسرة محمد، اللشرورية، ابتليت بالمحرضين، فكان أن خسرت ابنها الذي يكبره في العراق قبل فترة، وآخرين كذلك. ويزعم أحدهم أن المحرضين اجتثوا من أرضها، لكن محمداً اختفى.

والعجلة لن تتوقف، طالما أننا لا نستعجل الحلول، ونراهن على الحلول التقليدية. وطالما أننا لم نجيب على السؤال: من أوصل محمداً من شروية إلى طرابلس؟

أحياناً، أشعر أنني بحاجة إلى التعامل مع قضايا التجنيد لصالح (القاعدة) وملقاتها، بكثير من السكينة، وعدم أخذها على محمل الجد. فالسيناريو في كل مرة يتكرر. أساليب التجنيد لم تتغير كثيراً، سوى أنها تطورت وباتت عبر الانترنت، وعلى المكشوف، لكل من يرغب.

عن الرياض ٢٩ مايو ٢٠٠٧

الوطن وأبنائه حيث تشمل تقسيمات مواد الجامعة على التدريب على (حرب المدن) و(حرب الشوارع) و(صناعة القنابل والأنغام والذخائف) و(استخدام التقنيات الحديثة في شرح كيفية صنع قنبلة يدوية محلية) وكذلك تضم مواد الجامعة جداول مفهرسة و(مفصلة) لفرع اللياقة البدنية للوصول لمستوى الإعداد المتكامل.

وبصرف النظر عن البعد الاستعراضي لعمليات أمنية تقوم بها وزارة الداخلية كجزء من التزامها بالمشاركة في (الحرب على الإرهاب) من أجل درء خطر الديمقراطية، فإن هناك من يجادل: إذا كانت جامعة القاعدة تعلم فنون القتال فإن الجامعات الدينية تعلم فنون الفكر القتالي، فمن يتخرج من الأخيرة يزود الأولى بالعناصر القتالية.

## العلماء: لا جهاد في العراق.. ولكن!

بعد أن بدأ الحديث عن تدفق سعوديين إلى خارج العراق لخوض الغزوات في ساحات أخرى، وتصاعد الغضب حول تورط مجموعات سلفية متشددة في الدم العراقي تحت شعار الجهاد المؤسس على فتاوى دينية صادرة عن علماء دين سلفيين في السعودية، أصدر عدد من علماء المؤسسة الدينية الرسمية في الثاني من يونيو فتاوى تحرم الانخراط في القتال في العراق، حيث نصت فتوى لمفتي السعودية الشيخ عبد العزيز آل الشيخ على (إن الذهاب إلى العراق ليس سيلاً لمصلحة لأنه ليس هناك راية يقاتل تحتها فالذهاب إلى هناك من باب التهلكة)، فيما اعتبر الشيخ صالح اللحيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى، الذهاب إلى العراق أمراً غير شرعي وقال بأن (العراق في



حلال لا يحسن أن يذهب إليه أحد لما يسمى بالجهاد، لذلك أرى أن أي شاب يخرج من بلادنا للذهاب للعراق مسمي إلى نفسه ولأسرته ولبلاده وهذا ليس من الجهاد)، وأوصى الشيخ صالح الفوزان أولياء الأمور قاتلاً (احفظوا أولادكم هم يسمونه جهاداً لأجل أن يرغبوا الناس فيه ويأتون بأيات الجهاد وأحاديث

الجهاد وما حدث ليس جهاداً، هو تجنيد ضدكم، يريدون أن يجندوا أولادكم في نحوركم ويكونوا هم في راحة يشغلونكم بأولادكم هذا الذي يريدون، فلا تترك ولدك يذهب مع أناس لا تعرفهم ولا تعرف عقيدتهم ولا تعرف منهجهم لا تتركه أبداً أنت المسؤول عن ولدك).

من جهة ثانية، ذكرت مصادر مطلعة في العاصمة الأردنية عمان في السادس من يونيو الحالي أن أجهزة الاستخبارات السعودية تزود (الجيش الإسلامي) المؤلف من ضباط وعناصر من سابقين في النظام العراقي السابق بالأموال. وتقول هذه المصادر بأن الأمير بندر بن سلطان يقوم هو شخصياً بالإشراف على الاتصالات مع التنظيمات المسلحة في العراق مثل الجيش الإسلامي وكتائب ثورة العشرين وغيرها، التي يعتقد بندر بن سلطان بأن هذه التنظيمات قادرة على إرباك العملية السياسية ومحاولة تغيير المعادلة القائمة.

وتلقت هذه المصادر إلى أن القيادة الأميركية في العراق على إطلاع تام بالدور السعودي، ويحتفظ القادة العسكريون والأمنيون الأميركيون والعراقيون بمعلومات تفصيلية عن ضلوع السعودية في تمويل التنظيمات المسلحة، وهو ما هدد رئيس وزراء العراق الحالي نوري المالكي في الخامس من يونيو بقضحه.



# وجوه حجازية

أحمد بن علي

بن حسن بن صالح التجار

١٢٧٢هـ - ١٢٤٧هـ

ولد في الطائف ونشأ بها، وتلقى مبادئ تعليمه فيها، ثم توجه إلى مكة المكرمة، ولازم الشيخ رحمة الله العثماني، مؤسس المدرسة الصولتية، كما لازم السيد أحمد دحلان، فحضر دروسهما وأخذ عنهما، ونظم الشعر، وأصبح علماً من علماء الحجاز الذين يرجع إليهم في حل المشاكل. قرأ بعض كتب الطب القديم والحديث، وحذق باللغة الفارسية، وله إلمام بالتركية والفرنسية. تلقى الطب اليوناني بالطائف عن الشيخ إسماعيل نواب، ثم افتتح دكاناً للعقاقير لمعالجة الأهالي. وكان محبوباً مقدراً من جميع الطبقات. وكان الملك حسين بن علي يعول على طيبه إذا مرض. أعد منهاجاً لنشر التعليم في البادية في عهد الحكومة العثمانية، أعانه عليه أحد ولاتها (كاظم باشا)، وعهد إليه باختيار المعلمين، فاختر طائفة منهم، كان يرشدهم إلى الطريقة التي يأمل نجاحها. كان فكيه الحديث، وكان في العهد العثماني مفتشاً بمدارس القرى. تولى قضاء الطائف في العهد السعودي، وتوفي رحمه الله فيها.

له: الأسباب والعلامات في الطب، ديوان شعر، رسالة في المنطق، رسالة في العلوم العربية، مجموعة طبية (١).

أحمد نظيف

..... ١٣٢٦هـ

أديب، شاعر، ومحامي (أو الدعوي، كما كانوا يطلقون ذلك على كل مترافع عن موكله في الخصومات). كان أحد رجالات مكة المكرمة المعدودين في زمانه. حضر إلى الشيخ رحمة الله العثماني، مؤسس المدرسة الصولتية، وحينما أكمل بناء المسجد الذي أقامه إلى جانب المدرسة، فطلب منه أن يسمح له بكتابة أبيات شعرية من نظمه لتخليد ذكر بناء المسجد وتاريخه، فسمح له بذلك، ونقرت على حجر كبير نصب على الباب، فقال:

على أين الدانين بالسفح من كذا

مقام كريم للمصلي تجددًا  
دعائمه شيدت على البر والتقى  
وأرجاؤه للعلم والدين والهدى  
أحاطت به الأنوار من كل جانب  
وطاب لأهل العلم والرشد موردا  
بناه الهمام البحر ذو الفضل والندى  
ولا غرو قد أضحي إماماً مجدداً

فلله ما أبدى من الخير في الورى

من النفع في نشر العلوم وشيّد

له الفوز ما قال (النظيف) مؤرخاً

بما فاء أنشأ (رحمة الله) مسجداً (٢)

أحمد العجيمي

كان حياً سنة ١٣٤٢هـ

مؤسس مدرسة الترقّي بمكة المكرمة بمساعدة السيد زيني كتيبي، وكانت في الأصل كُتّاباً ثم تحول إلى مدرسة سنة ١٣٤٢هـ، وكان مقرّها في القشاشية في بيوت آل زيني، وهي من بين المدارس الأهلية التي أنشئت بعد احتلال الملك عبدالعزيز للحجاز، والتي كان لخريجها دور كبير في النهضة التعليمية الحديثة (٣).

(١) عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ٥١، والزركلي، خير الدين، الأعلام، ج١، ص ١٧٧، كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، ج٢، ص ٥: الحبشي، أبو بكر بن أحمد، الدليل المشير، ص ٥٢.

(٢) عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ١١١: رفيع، عمر، مكة في القرن الرابع عشر الهجري، ص ٣٣٣: الغزاوي، أحمد بن إبراهيم، شذرات الذهب، ص ٣٨١.

(٣) مقادامي، فيصل. التعليم الأهلي للبنين بمكة المكرمة، ص ١٤٨.

## الوهابية المعتدلة!

## كذبة أكبر من ثقب الأوزون!

لكن الوهابية، النار الحارقة لمن يريد استثمارها في معاركه السياسية الداخلية، صارت هوية لجزء من السكان في نجد السعودية تعلو هوية الوطن، وبالتالي لا قيمة للوطن، ولا للحدود، فأصبحت النار تنتقل بسهولة من مكان إلى آخر. ولم يكن أمام الحاكم السعودي الذي يريد مواصلة استثمار النار لإحراق الآخرين بها، إلا الدفاع عن تلك النار (الهوية). كما هو واضح من تصريحات المسؤولين السعوديين، خاصة الأمير نايف.

بل حتى وزراء نجد، ممن صارت الوهابية هوية لهم راحوا يدافعون عنها بلا تعقل، فوزير التعليم العالي يصرح لصحيفة غربية بأن الوهابية عاشت في سلام مع العالم لثلاثة قرون!

كذبة أكبر من حجم ثقب الأوزون!

والوزير غازي القصيبي، حاول الفصل بين بن لادن والوهابية، في حين أن ابن لادن لا يعدو تلميذاً أميناً لمبادئها. بل هو أكثر أمانة من المفتي وهيئة كبار العلماء في الالتصاق بها!

ولا نعلم حتى الآن، من هو النموذج المعتدل الذي تستطيع الوهابية وآل سعود تسويقه؟! تعرف كل من لا يعجبهم أنه يخرج من دائرة الوهابية، ولكن الباقين ضمن الدائرة هم على نفس الشاكلة وينفس الفكر والعقيلة وينفس المبادئ، ولذا صارت الوهابية مزعة تفريخ للتطرف والإرهاب في كل أنحاء العالم خاصة في دول الجوار.

قولوا لنا ما هو المعتدل في مبادئ الوهابية، ومن هو الذي يمثل نموذج تطبيقها الصحيح؟!

هل هو آل الشيخ - المفتي؟ أم هو صالح للحيدين؟ أم أبو الغيث رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟ أم هو وزير العدل آل الشيخ، أم وزير الثقافة؟ أم هم الصحويون من خارج الدائرة الرسمية: سفر الحوالي مثلاً؟ ناصر العمر؟ سلمان العودة وأضرابهم؟!

نحن لا نرى اعتدالاً من هؤلاء، ولا نرى اختلافاً بينهم جميعاً وبين المتطرفين من جهة المعتقدات والفكر، وإن اختلفوا في (توقيت) تطبيق تلك الأفكار بالقوة والعنف.

ولا نرى في الوهابية - كما تفصح عن ذلك كتب أتباعها ومنظريها الأوائل واللاحقين - أية أفكار معتدلة، يمكن أن يُبنى عليها مبدأ المواطنة، أو مبدأ التسامح والقبول بالتعدد، بل أن الوهابية - كرة اللهب - تحرق الأخضر والبياض، من يدعمها ومن يقف ضدها. هي هكذا كانت، وستبقى. ستبقى الوهابية نارا تهرّ السعودية كدولة ومجتمع لعقود قادمة، وربما كان عمر الوهابية من عمر الدولة السعودية نفسها، وفي هذا فمصير الإثنين مشترك كما يعتقد آل سعود أو بعضهم على الأقل.

الأمير عبد الله بن جلوي، أول أمير للأحساء بعد احتلالها من قبل ابن سعود، نصح الأخير بأن لا يتبنّى الوهابية، المتمثلة آنئذ بحركة (الإخوان) وشبهها، كما يذكر المعتمد السياسي في الكويت هـ. ر. ديكسون، بأنها كالنار في الهشيم، ولكن ابن سعود مال إلى استثمار الإخوان سياسياً وعسكرياً، فأصبح إمامهم، وصاروا يغزون بإسمه (الكفار) في شتى أنحاء الجزيرة العربية وحتى خارجها (الأردن والعراق والكويت) فيقتلون وينهبون ويعززون سلطانهم السياسي. ومع هذا بقي ابن جلوي على قناعاته بأن هؤلاء بمثابة نار ما تلبث أن تحرق خيام آل سعود. وكان الأمير الوحيد الذي يعاملهم بالحزم حين يأتون إلى مقاطعته، وقد اكتوى فيما بعد بثورتهم، وقتلوا ابنه!

انقلاب الإخوان على إمامهم السعودي، وانقلاب الإمام السعودي عليهم بعد أن حقق أغراضه منهم، حيث احتلوا بالنيابة عنه الحجاز وشرق الجزيرة العربية وشمالها، وجزء كبيراً من جنوبها. انقلبوا، لأنهم أرادوا تصدير نموذجهم إلى دول الجوار، في حين أن الملك اكتفى بما لديه، ورأى ضرورة بناء دولته وتوطيد حكمه السلالي دون أن يكون لصانعي التاج من الإخوان الوهابيين نصيب من الثمرة. فكانت معارك الصراع بين ١٩٢٨ - ١٩٣٠ عنيفة دموية، وكان أشهرها معركة السيلة، أو القرعة كما يطيب لابن سعود تسميتها.

ولكن النار الوهابية صارت تحت الرماد مرة أخرى، بعد هزيمة الجيش العقائدي الإخواني، وكادت تنفجر أكثر مرة معارك في ذات الاتجاه. ولكن الوهابية تصاعدت في الستينات من القرن الماضي وأعطيت صلاحيات جديدة، فكان الصدام العنيف حول تأسيس محطة التلفزيون، ثم جاءت حركة جهيمان الإخوانية الجديدة، ثم جاءت اضطرابات بداية التسعينيات الميلادية في أعقاب تواجد نصف مليون جندي أميركي على أرض السعودية، ولحقها تفجيرات الخبر والرياض، لتتوج بانفجارات سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، وما تلاها من انفجارات متواصلة حتى اليوم، فضلاً عن نزوح آلاف من الوهابيين للقتال في كل مكان في الدنيا، كان آخر لبنان مع جماعة فتح الإسلام.

في كل مكان وصلت إليه الوهابية كانت هناك النار. سواء كانت في أرض إسلامية أو في أرض يتواجد فيها أقليات إسلامية. فلم يهدأ العالم بسبب تلك النار، حتى أن اليوطي وصف الوضع باستيلاء دين جديد يأتي من نجد ويزرع الأحقاد والعنف في كل مكان. ولدينا الآن أكثر من مزعة نار وهابية في الباكستان وأفغانستان والصومال والجزائر والمغرب والأردن وسوريا ولبنان والعراق واليشان وغيرها، فالقائمة تطول.



# الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

## القبة الخضراء قضية وبلا هلال!

التطرف الوهابي لا حدود له.



إنه مرض حقيقي مخزن في صاحبه، قد بوجهه إلى الآخر المختلف في الوجهة الدينية أو المناطيقية، لكنه لا يلقى حقيقة أن المريض بالتطرف لا يخر بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فسامومع الصف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشجع الفعل الطائفي المتطرف،

## معالم وآثار يهدمها الوهابيون المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد سنان القارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عدها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويسرى بعضهم أن مسجد القبتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضا في نفس الرحلة فيصبح عدها سبعة.

وهناك روايات حديثة لأن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ذلك المسجد كلما أتاه المسجد

## عزأونا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أظن أن سكان أع القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن عثوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

## الحجاز لن يتخلى عن هويته وتراثه

### نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز العربي: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافذة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم التجديدين الوهابيين من أن يفتن من بين أديهم، فيخسروا مكائنتهم الدينية، ويتبنى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بقطاع الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خالتهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضييق العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدت الحكم السعودي ودعوتهم الدينية المتطرفة بزخم غير عادي لم يتأذى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضمونا إلى الأبد مادامت سياسات التجديدين النقيضة لكل ما هو وطني وكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضا، بإلزام من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حد سواء، والذي يظهر وكان الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

## (الدين والمثك توأمان)

### التحالف المصري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية القوية الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية سياسية منسجمة في منطقة تحد. قبل ظهور الدعوة الوهابية

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراتيجية
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات





أزياء حجازية: (ثوب بني عطية) من القطن الأسود  
ومطرز على الصدر وعلى الجانبين تطريز بسيط.